من النـزوح إلى الصمـود

المعونة والانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في عراق ما بعد الحرب

الجزء الأول: الـمُخرَجـات الأساسية – تقييّم أثر مساعدات سبل العيش الفردية

IOM وكالة الأمم المتحدة للهجرة

EMORY UNIVERSITY

UC SANTA BARBARA

إن الآراء الواردة في هذا الملف تعبّر عن وجهات نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة مواقف المنظمة الدولية للهجرة (IOM)أو الإتحاد الأوروبي، أو بنـك إعادة الإعمـار الألماني، أو المؤسسة الوطنية للعلوم، أو جامعة إيموري، أو جامعة كاليفورنيا – سانتا باربرا. كما إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المحتوى في هذا الملف لا تعني بأي حال من الأحوال تبنّي المنظمة الدولية للهجرة لأي موقف يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو جهة، أو ما يتعلق بحدودها أو سلطاتها.

إن المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ملتزمة بمبدأ المنوط بأن الهجرة التي تجري بشكل إنساني ومُنـظَـم، تجلب المنفعة للمهاجرين والمجتمع. وبكون المنظمة أعلاه منظمة حكومية دولية، فبصفتها تعمل، بالتعاون مع المجتمع الولي، لِـكيَ: المساعدة على حلحلة التحديات العملية المتعلقة بالهجرة; وتطوير إدراك الأمور المتعلقة بالهجرة; والتشجيع على التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة; والمحافظة على كرامة وراحة المهاجرين.

تم إنجاز هذا الملف واستكماله بواسطة الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي (EU) و بنك التنمية الألماني (KFW) والمؤسسة الوطنية للعلوم (NSF) وجامعة إيـموري، لجنة البحوث العلمية (URC) – معهـد هـالـي.

تمت الموافقة على هذا المشروع من قبل مجلس المراجعة المؤسسية بجامعة إيموري (المحضر ٧٤٩٣) ولجنة مراجعة الدراسات البشرية بجامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا (المحضر ١٠-٢٤-٠٠٦٦).

الناشر: المنظمة الدولية للهجرة (IOM). تم إصدار هذا المنشور بدون تحرير رسمي من قبل المنظمة الدولية للهجرة.مجمع بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يونامي (UNAMI)، المنطقة الدولية (ديوان ٢)، بغداد – العراق.

البريد الالكتروني: iomiraq@iom.int
الموقع الإلكتروني: https://iraq.iom.int | https://edf.iom.int

تم تغيير أسماء الأشخاص الذين يظهرون في الصور لحماية هويتهم.

صورة الغلاف: قاسم يعمل ميكانيكي وقد عاد إلى سنجار في العراق بعد أن تدمرت المدينة جراء الصراع مع داعش. وهو الآن يستخدم مهاراته للمساعدة في إعادة بناء المنازل والمحلات التجارية التي دمرت. وقد دعمته المنظمة الدولية للهجرة من خلال برنامج المساعدات (ILA) بتدريب في مجال الأعمال ومنحة لتجهيز ورشته بالأدوات التي يحتاجها.

© المنظمة الدولية للهجرة في العراق ٢٠٢٤/أنجيلا ويلز

الاقتـبـاس المطلوب: كافليش، أ.، م. فيدكار، د. ماترسون، س. د. أوكونيل، م. روز وَ ج. ل. سمث-أوممو (٢٠٢٥). من النزوح الى الصمود: المساعدة والانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في عراق ما بعد الحرب. الجزء الأول: النتائج الأساسية – تقييّم أثر مساعدات سبل العيش الفردية. المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، بغـداد.

ISBN 978-92-9278-058-6 (PDF)

© IOM ٢٠٢٥

بعض الحقوق محفوظة. تمت إتاحة هذا العمل بموجب اجازة:

*.Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivs 3.0 IGO License (CC BY-NC-ND 3.0 IGO)

في حال أردت تفاصيل أكثر يرجى النظر في Copyright and Terms of Use

إن هذا الملف لا يتم استعماله او نشره او اعادة توزيعه لأغراض تعني بأمور ذات اتجاه نفعي تجاري او تعويض مالي، مع هذا يُراعى الاستثناء لدواعي تعليمية، مثلاً لكي يتم تضمينه في الكتب التدريسية.

التراخيصات: تعنون إستماحات أو مطاليب النشر للأنشطة التجارية او الحقوق اللازمة والترخيص إلى publications@iom.int

PUB2025/040/R

من النـزوح إلى الصمـود

المعونة والانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في عراق ما بعد الحرب

الجزء الأول: الـمُخرَجـات الأساسية – تقييّم أثر مساعدات سبل العيش الفردية

IOM وكالة الأمم المتحدة للهجرة
EMORY UNIVERSITY
UC SANTA BARBARA

المحتويات

المختصرات	**د**
المُلَخَّص التَنفيـذي	**ذ**
أبـرز النتائج	ذ
الهشاشة الاقتصادية وسبـل العيـش	ذ
النتائج المرتبطة بالاستجابة الإنسانية، وبناء السلام، وتعزيز الأمن	ذ
التماسك الاجتماعي	ر
العلاقة بين الخصائص الخلفية والتماسك الاجتماعي	ر
العلاقة بين الهشاشة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي	ر
التوصيات	ر
مقدمة	**ز**
١. خلفية برنامج دعم سبل العيش على المستوى الفردي (ILA)	**١**
٢. إطار السياسة العامة	**٢**
حلول دائمة للنزوح	٢
بناء السلام ومنع النزاعات	٢
SUSTAINABLE DEVELOPMENT	٢
٣. استعراض الأعمال المنشورة	**٣**
التأثيرات الاقتصادية لمنح المشاريع الصغيرة	٣
التوظيف والسلام	٣
مساعدة التعافي والتماسك الاجتماعي	٣
التنافس على الموارد	٣
الشكاوى	٤
الاعتماد المتبادل	٤
التواصل الاجتماعي	٤
الثقة المتبادلة بين الأفراد	٤
المشاركة في الحياة المدنية	٥
التوجهات الشمولية	٥
٤. منهجية العمل	**٦**
تحليل المجموعات الفرعية	٨
قياس التماسك الاجتماعي	٨
تفسير تحليل الانحدار	٨
٥. الخصائص الديموغرافية وأنماط الهجرة	**٩**
النقاط الرئاسية	٩
الخصائص الديموغرافية للمستجيبين	٩
تاريخ النزوح	٩

٦. الضعف الاقتصادي وسبل العيش ١٠

النقاط الرئاسية ١٠

النفقات ١٠

الديون ١٢

الادخار ١٤

التوظيف والعقود ١٥

النشاط الاقتصادي لأفراد الأسرة ١٦

القدرة على الصمود أمام الصدمات ١٧

٧. النتائج الإنسانية ١٨

النقاط الرئاسية ١٨

التعليم ١٨

التوثيق ١٩

نوع المأوى والسكن ١٩

خطر الإخلاء ٢٠

ملكية السكن ٢١

المباني السكنية والتجارية التي دُمرت أو تم الاستيلاء عليها ٢٢

السلامة والأمن ٢٣

٨. التماسك الاجتماعي ٢٥

النقاط الرئاسية ٢٥

الثقة بين الأفراد ٢٥

المشاركة المدنية ٢٩

المواقف الشاملة ٣٢

الاعتماد المتبادل ٣٦

المنافسة ٤٠

الاتصال والتكامل الذاتي ٤٤

الشكاوى ٤٩

الاستنتاجات ٥٣

التوصيات ٥٥

المراجع* ٥٧

الملحق: نماذج الانحدار ٦٠

قائمة الرسوم التوضيحية

الشكل ١. إجمالي النازحين والعائدين في العراق من ٢٠١٤ الى ٢٠٢٤	ز
الشكل ٢. يبين المستفيدون الفرديون من برنامج (ILA) حسب المحافظة من شهر كانون الثاني ٢٠١٨ إلى آذار ٢٠٢٥	١
الشكل ٣. التجمعات السكانية المشمولة في التجربة العشوائية	٧
الشكل ٤. تاريخ نزوح المجيبين حسب العينة	٩
الشكل ٥. أسباب التنقّل بحسب السنة للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣	٩
الشكل ٦. متوسط الإنفاق الشهري للأسر حسب تاريخ النزوح	١٠
الشكل ٧. متوسط نفقات الأسر الشهرية حسب العينة	١١
الشكل ٨. متوسط الإنفاق الشهري للأسر حسب نوع النفقة	١١
الشكل ٩. متوسط الإنفاق الشهري للأسر بالدينار العراقي (IQD) حسب نوع المصروف، وتأريخ النزوح، والعينة	١٢
الشكل ١٠. نسبة الأسر المدينة حسب تاريخ النزوح	١٣
الشكل ١١. نسبة الأسر المدينة بحسب تاريخ النزوح والدائن	١٣
الشكل ١٢. متوسط حجم الدين بين الأسر المدينة بحسب نوع العينة	١٣
الشكل ١٣. متوسط حجم الديون بين الأسر المدينة، بحسب نوع العينة والدائن	١٣
الشكل ١٤. نسبة المستجيبين حسب حجم المدخرات	١٤
الشكل ١٥. نسبة المستجيبين حسب حجم المدخرات والجنس	١٤
الشكل ١٦. نسبة الأسر وفقًا لمستوى المدخرات وتاريخ النزوح	١٤
الشكل ١٧. نسبة الأسر وفقًا لمستوى المدخرات والعينة	١٤
الشكل ١٨. الحالة الوظيفية للمشاركين وفقًا للعينة وتاريخ النزوح والجنس	١٥
الشكل ١٩. النشاط الرئيسي لأفراد الأسرة وفقًا لتاريخ النزوح	١٦
الشكل ٢٠. النشاط الرئيسي لأفراد الأسرة الذكور حسب العمر	١٦
الشكل ٢١. النشاط الرئيسي لأفراد الأسرة الإناث حسب العمر	١٦
الشكل ٢٢. مؤشر الهشاشة عبر جميع الأسر	١٧
الشكل ٢٣. مؤشر الهشاشة للأسر حسب تاريخ النزوح	١٧
الشكل ٢٤. مؤشر الهشاشة للأسر حسب العينة	١٧
الشكل ٢٥: نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم حسب الفئة العمرية وحالة النزوح	١٨
الشكل ٢٦: نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم حسب الفئة العمرية والجنس	١٨
الشكل ٢٧. مستوى تعليم المستجيبين حسب تاريخ النزوح	١٩
الشكل ٢٨. مستوى تعليم المستجيبين حسب الجنس	١٩
الشكل ٢٩. نوع المأوى لدى المستجيبين حسب تاريخ النزوح	٢٠

الشكل ٣٠. خطر الإخلاء للأسر حسب تاريخ النزوح ٢٠

الشكل ٣١. خطر الإخلاء للأسر العينة ٢٠

الشكل ٣٢. ترتيب أشغال الأسر ٢١

الشكل ٣٣. ترتيب إشغال الأسر حسب الوضع الحضري أو الريفي ٢١

الشكل ٣٤. ترتيب إشغال الأسر تاريخ النزوح ٢١

الشكل ٣٥. ترتيب إشغال الأسر حسب العينة ٢١

الشكل ٣٦. منازل المستجيبين والمباني التجارية المتضررة/المدمرة أو المحتلة/المستولى عليها منذ ٢٠١٤ نتيجة النزاع، حسب تاريخ النزوح ٢٢

الشكل ٣٧. السلامة والأمن ٢٣

الشكل ٣٨. مخاوف السلامة بشأن الشباب في أسرهم ٢٤

الشكل ٣٩. الشواغل المتعلقة بالسلامة فيما يخص الشابات في أسرهن المعيشية ٢٤

شكل ٤٠. الثقة ٢٥

شكل ٤١. الثقة حسب تاريخ النزوح ٢٦

شكل ٤٢. الثقة حسب الجنس ٢٦

شكل ٤٣. العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والثقة ٢٧

شكل ٤٤. العلاقة بين الخصائص الخلفية والثقة ٢٨

شكل ٤٥. المشاركة المدنية ٢٩

شكل ٤٦. المشاركة المدنية حسب تاريخ النزوح ٢٩

شكل ٤٧. المشاركة المدنية حسب الجنس ٢٩

شكل ٤٨. العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والمشاركة المدنية ٣٠

شكل ٤٩. العلاقة بين الخصائص الخلفية والمشاركة المدنية ٣١

شكل ٥٠. المواقف الشاملة ٣٢

شكل ٥١. المواقف الشاملة المرتبطة بالانتماء المدرك ٣٣

شكل ٥٢. المواقف الشاملة المرتبطة بالانتماء المدرك حسب نزوح المستجيب ٣٣

شكل ٥٣. المواقف الشاملة المرتبطة بالانتماء المدرك، حسب جنس المستجيب ٣٣

شكل ٥٤. العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والمواقف الشاملة ٣٤

شكل ٥٥. العلاقة بين الخصائص الخلفية والمواقف الشاملة ٣٥

شكل ٥٦. الاعتماد المتبادل ٣٦

شكل ٥٧. الاعتماد المتبادل حسب تاريخ النزوح ٣٧

شكل ٥٨. الاعتماد المتبادل حسب الجنس ٣٧

شكل ٥٩. العلاقة بين الخصائص السكانية والاعتماد المتبادل ٣٨

شكل ٦٠. العلاقة بين الخصائص الخلفية والاعتماد المتبادل ٣٩

الشكل ٦١. المنافسة ٤٠

الشكل ٦٢. المنافسة حسب حالة النزوح ٤١

الشكل ٦٣. المنافسة حسب الجنس ٤١

الشكل ٦٤. العلاقة بين الخصائص الديموغرافية وانخفاض المنافسة ٤٢

الشكل ٦٥. العلاقة بين الخصائص الخلفية وانخفاض مشاعر المنافسة ٤٣

الشكل ٦٦. التواصل ٤٤

الشكل ٦٧. التواصل حسب تاريخ النزوح ٤٥

الشكل ٦٨. التواصل حسب الجنس ٤٥

الشكل ٦٩. الاندماج الذاتي ٤٦

الشكل ٧٠. الاندماج الذاتي حسب تاريخ النزوح ٤٦

الشكل ٧٠. الاندماج الذاتي حسب الجنس ٤٦

الشكل ٧٢. العلاقة بين الخصائص الديموغرافية التواصل ٤٧

الشكل ٧٣. العلاقة بين الخصائص الخلفية والاتصال ٤٨

الشكل ٧٤. الشكاوى ٤٩

الشكل ٧٥. الشكاوى حسب تاريخ النزوح ٥٠

الشكل ٧٦. الشكاوى حسب الجنس ٥٠

الشكل ٧٧: العلاقة بين الخصائص الديموغرافية وانخفاض الشكاوى ٥١

الشكل ٧٨. العلاقة بين الخصائص الأساسية وتقليل الشكاوى ٥٢

المختصرات

HLP	الإسكان و الأرض و الممتلكات
IDP	النازحين داخلياً
ILA	المساعدة في سبيل العيش على المستوى الفردي/الشخصي
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IQD	الدينار العراقي
RCT	دراسة عشوائية مسيطـــرة
USD	دولار امريكي

المُلَخَص التَنفيـذي

تفاقـم النزوح والعودة قد يؤجج استقرار الاقتصاد والصبغة الاجتماعية للمجتمعات، ويـؤدي الى صراعات فئـوية ويزيد من التزاحم والتنافس على الموارد. حيث شهد العراق موجات نزوح كبيرة جراء الصراع مع داعش أبان عام ٢٠١٤ المنصرم. ففـي شهر آب لعام ٢٠٢٤، بقي ما عدده ١,١ مليون شخص عراقي في أماكن النزوح بينما عاد قرابة ألـ ٤,٩ مليون الى مناطق سكناهم ألأصلية بعد النزوح (وفق تقارير مصفوفة تتبع النزوح – العراق، ٢٠٢٤). تنفّـذ المنظمة الدولية للهجرة IOM في العراق عدة برامج متخصصة بتحسين سبل العيش وكسب الرزق للعراقيين بغية المساعدة في معالجة الاقتصاد والصمود في المجتمعات التي تأثرت بالنزوح القـسري، حيث إن واحد من أهم معونات المنظمة الكبيرة هي المُـنَـح المتناهية الصغر أو الصغيرة جدا أو كمـا تُعـرَف بـــدعم سبل العيش على المستوى الفردي (ILA).

وإن هذا التقرير ألأساسي يعتبر أول حلقة من سلسلة ملفات سيتم تقديمها كجزء من تجربة عشوائية مُـسَيطَرَة لتقييم تأثيـر برنامج دعم سبل العيش على المستوى الفردي (ILA) على العائدات الاقتصادية والتماسك الاجتماعي ضمن محافظات العراق في الانبار، وديالى، وصلاح الدين، ونينوى. حيث إن ما مجمله ٦,١٥٩ من مقابلات الاستبيان قد تم عملها لمتقدمين ضمن شروط التقديم على المنح وأعضاء من شبكاتهم الاجتماعية والاقتصادية إضافة الى أعضاء مجتمع مجاورين للمتقدمين معنيين بالاقتصاد في الفترة ما بين شهري أيار وأيلول لعام ٢٠٢٤، وقبل إعلان أسماء مستفيدي البرنامج والبدء بتقديم المعونات. يشرح التقرير الظروف الاقتصادية والتماسك الاجتماعي ضمن الناس المستهدفين ببرنامج (دعم سبل العيش على المستوى الفردي ILA) إضافة الى مجتمعات مجاورة لمجتمعاتهم، حيث تم تزويد شواهد على وجود مؤشرات تربط الهشاشة الاقتصادية وأبعاد تتعلق بالترابط الاجتماعي للمجتمعات. ووفقاً لهذه الاستنتاجات، يقدم التقرير هذا إرشادات مبنية على حقائق لصانعي القرار والممارسين ممن يدعمون جهود التعافي في العراق وكما في سياقات ما بعد الصراع المشابه لوضع العراق.

أبـرز النتائـج

المجتمعات التي عانت النزوح والمشمولة ببرنامج (دعم سبل العيش على المستوى الفردي) في العراق قد تعرضت الى مستويات عالية من الفقر وشحة الوظائف، وفق كِلا المعايير الدولية والمحلية. بينما يعتبر النازحين والعائدين ذو أسوأ مستوى فعلى سبيل المثال لا الحصر: السكـن (بالنسبة للنازحين)، والدَين وقلة فرص العمل (للعائدين)، أما في حال المجتمع المضيف (الأفراد الباقين) والساكنين في نفس القرى والاحياء قد عانوا كذلك من مستويات عالية من التشتيت. كما تُعدّ الفروقات في مستويات الرفاه الاقتصادي بين المتقدمين المؤهلين للحصول على المساعدة من برنامج دعم سبل العيش على المستوى الفردي (ILA) وأعضاء شبكاتهم الاجتماعية والأسر المجاورة محدودة، ويرجع هذا إلى الانتشار الواسع للهشاشة ضمن السكان في المناطق المجاورة. في أثناء نفس توقيت هذه الدراسة، أغلب المستجيبين لم يعودوا مهتمين بالتهديدات المتعلقة بسلامتهم الشخصية، لكن المعلومات تشير الى انتشار واسع متعلق بأمن حيازة الممتلكات والمسكن ضمن المجتمعات المشمولة بهذه الدراسة.

من خلال ملاحظة في مضمار المؤشرات المتعلقة بالتماسك الاجتماعي، تظهر البيانات المعمولة إن التحديات العظمى تتمثل في متهيئات التنافس غير البنّاء على الموارد والشكاوى الواردة لقلة الفرص الاقتصادية. وبالرغم من كونها لاتزال قضايا مهمة، فإن تراجع مستوى الثقة بين الافراد وغياب المشاركة الاجتماعية تحتسب من المشكلات الأقل انتشار نسبياً. كما تظهر المعلومات وجود ارتباط قوي فيما بين تحسّن الظروف الاقتصادية وخاصة الحصول على فرص العمل وارتفاع مستويات المدخول وبين تعزيز مؤشرات التماسك الاجتماعي. إن تجارب النزوح القسري وفقدان الممتلكات جراء النزاع هي كذلك مرتبطة بالديناميكيات الاجتماعية الحالية، رغم إن اختلاف هذا يختلف باختلاف العلاقة متعلقاً بأبعاد التماسك الاجتماعي. تتبنى النتائج المستنبطة في هذا التقرير الى فرضيات متعددة حول التأثير الاجتماعي-الاقتصادي على برنامج دعم سبل العيش على المستوى الفردي في المجتمعات المتأثرة بالنزوح، والتي سيتم تقييمها بشكل أعمق وممنهج في المراحل اللاحقة من الدراسة.

الهشاشـة الاقتصـادية وسبـل العيـش

- ٥٩,٩٪ من المستجيبين للدراسة يعيشون تحت مستوى خط الفقر المحلي بـ ١٣٦,٠٠٠ دينار عراقي لكل شخص شهرياً (قرابة ألـ ١٠٤ دولار امريكي)[1]، مقارنة بـ ١٧,٥٪ من العراقيين[2].
- ١٨,٣٪ من المستجيبات الاناث و٣٤,٣٪ من المستجيبين الذكور قد مارسوا أعمال رزقيه في الشهر السابق.
- ومن ضمن هؤلاء في مجال العمالة اليدوية، نسبة العاطلين عن العمل هي ٤٤,٧٪ مقارنة بـ ١٣,٥٪ في المستوى الوطني [3].
- ٩٨,٥٪ من العاملين المذكورين ليس لديهم أي عقد او تعاقد.
- ٦٩,٥٪ من الاسر ابلغوا بعدم امتلاكهم أي مدخرات.
- وضمن هؤلاء الذين تم استبيانهم، ٢٢,١٪ من كل الاسر و٢٨,٧٪ من الاسر الناحة مديونـين، وغالباً ما يكون الدائن من ضمن العوائل القريبة او صديق او صاحب الملك/الأرض.
- الاسر المديونة مدانة بقرابة الـ ٤,٧١٦,٠٠٠ دينار عراقي (أي قرابة ألـ ٣,٦٠٠ دولار امريكي)، والتي بدورها تساوي خمس مرات ما قد تم معرفته عن مصروفات الاسر الشهرية.

النتائج المرتبطة بالاستجابة الإنسانية، وبناء السلام، وتعزيز الأمن

- نحو نصف المستجيبين أخبروا بشعورهم بالضغط بسبب المنافسة على الحصول على المساعدات الإنسانية، وفرص العمل، والتوظيف، والمسكن.
- الشكاوى هي ذات طبيعة اقتصادية في المقام الأول. بينما ٨٦,٨٪ من المستجيبين أبلغوا بأنهم تم معاملتهم باحترام وكرامة من قبل أعضاء المجتمع الاخرين، ٨٢,٣٪ يشعرون أنهم لا يمتلكون نفس الفرص كما وبقية المواطنين العراقيين و٤٩,٧٪ يشعرون بالضغط بتغيير منطقة السكن لأجل الحصول على فرص اقتصادية.
- قليل من المستجيبين عبروا عن مواقف استبعادية تجاه النازحين أو العائدين في مجتمعاتهم. ومع ذلك، كان المستجيبين من النازحين أكثر عرضة للإبلاغ عن شعورهم بأنهم غرباء (٢٢,٣٪ من النازحين) وأقل عرضة للشعور بأنهم قادرون على تلقي الدعم المجتمعي (٥٥,٦٪ من النازحين) مقارنة بالمجموعات الأخرى.

١ في يوم ١٣ من الشهر الخامس لعام ٢٠٢٥، الدولار الأمريكي الواحد = ١,٣١٠ دينار عراقي.

٢ تم اعتماد هذا الرقم الوطني استنادًا إلى لمسح العراق ي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر لعام ٢٠٢٤، الذي تم بالتعاون بين البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء ومكتب إحصاء إقليم كردستان.

٣ يُعَرّف معدل البطالة (بنسبة عدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بشكل فعال) \ [(عدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بشكل فعال) + (عدد الأشخاص العاملين حالياً).

التماسـك الاجتماعي

- نحو نصف المستجيبين أخبروا بشعورهم بالضغط بسبب المنافسة على الحصول على المساعدات الإنسانية، وفرص العمل، والتوظيف، والمسكن.
- الشكاوى هي ذات طبيعة اقتصادية في المقام الأول. بينما ٨٦,٨٪ من المستجيبين أبلغوا بأنهم تم معاملتهم باحترام وكرامة من قبل أعضاء المجتمع الاخرين، ٨٢,٣٪ يشعرون أنهم لا يمتلكون نفس الفرص كما وبقية المواطنين العراقيين و٤٩,٧٪ يشعرون بالضغط بتغيير منطقة السكن لأجل الحصول على فرص اقتصادية.
- قليل من المستجيبين عبروا عن مواقف استبعادية تجاه النازحين أو العائدين في مجتمعاتهم. ومع ذلك، كان المستجيبين من النازحين أكثر عرضة للإبلاغ عن شعورهم بأنهم غرباء (٢٢,٣٪ من النازحين) وأقل عرضة للشعور بأنهم قادرون على تلقي الدعم المجتمعي (٥٥,٦٪ من النازحين) مقارنة بالمجموعات الأخرى.
- معظم المستجيبين بما نسبته (٧٨,٥٪) قد اوضحوا رغبتهم بالشمول والمصالحة بغض النظر عن تاريخ نزوح الآخرين، ممن لديهم انتماء مفترض خلال النزاع بنسبة (٦٤,٨٪) أو انتماء مفترض لشخص من العائلة بنسبة (٧٦٪).
- مستويات الثقة المتبادلة والمشاركة المجتمعية مرتفعة نسبيًا بين المشاركين. ترابط الخلفيات الاجتماعية مع التماسك الاجتماعي.

العلاقة بين الخصائص الخلفية والتماسك الاجتماعي

- أبلغ العائدون والنازحون في نموذج الدراسة هذا عن مستويات أقل من الثقة المتبادلة والتواصل الاجتماعي، لكنهم أظهروا مواقف أكثر شمولاً. كما أشار العائدون إلى وجود شكاوى أقل وشعور أقل بوجود تنافس أو صراع على الموارد.
- المستجيبات من النساء أبلغن عن مستويات أقل من الشعور بالظلم والتنافس، لكنهن أيضًا أظهرن انخفاضًا في مستويات التواصل الاجتماعي، والمشاركة المدنية، والثقة بالآخرين.
- كون بعضهم أكثر تعليماً أظهروا مستويات أعلى من الاعتماد المتبادل وشعورًا أقل بالظلم، لكنهم في الوقت نفسه أبلغوا عن تواصل اجتماعي أقل مع الآخرين.

العلاقة بين الهشاشة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي

- إذا تم العمل أبان الشهر الماضي فأنه مرتبط بشكل واضح بزيادة الثقة، والمشاركة المدنية، والمواقف الشمولية، والتواصل مع البقية، بالإضافة إلى انخفاض الشعور بالتنافس والظلم. مع هذا، يرتبط أيضًا بانخفاض مستوى الاعتماد المتبادل. كما تظهر العلاقات ذاتها لدى الأشخاص الذين لديهم شخص عامل في أسرهم.
- الدخل، والإنفاق، وامتلاك الأصول لها علاقات متباينة مع التماسك الاجتماعي. حيث ان الدخل الأعلى يرتبط بانخفاض الشعور بالتنافس وزيادة التواصل الاجتماعي، ولكنه مرتبط كذلك بانخفاض مستوى الاعتماد المتبادل بين الأفراد.
- إن القضايا المتعلقة بالملكية والسكن (HLP) مرتبطة بشكل كبير بالتماسك الاجتماعي، حيث إن مجابهة المعضلات مثل بقاء منزل أحدهم مدمّر ترتبط بانخفاض التماسك الاجتماعي في خمسة من أصل سبعة أبعاد تم قياسها.

التوصيات

One set of recommendations is intended for professionals مجموعة من التوصيات معنية للممتهنين العاملين في البرامج التي تركز على تحسين الرفاهية الاقتصادية، ومعالجة قضايا الملكية والسكن (HLP)، ودعم تنمية رأس المال البشري. هذه التوصيات ترتكز على أدلة تبين وجود فجوات محددة بين الفئات المستهدفة والتي يمكن معالجتها من خلال برامج ملحقة، من دوره قد يعزز فعالية المعونات المتعلقة بسبل العيش. وتشمل هذه البرامج التكميلية على: أ) برامج مساعدات تهدف إلى معالجة مشاكل عدم الأمان المتعلقة بحقوق السكن والملكية، ب) دعم الأسر التي تعاني من مديونيات عالية من خلال برامج توعية مالية أو برامج الشمول المالي الرقمي، ت) معالجة ضعف القدرة على مواجهة الصدمات من خلال دعم ممارسات الادخار عبر جهود الشمول المالي، والادخار المبني على الالتزام، ومجموعات الادخار والقروض المجتمعية، ث) تمكين الفرص لرائدات الأعمال لتحديد مهاراتهن وتطويرها، وَ ج) رصد وتشجيع حضور الأطفال إلى المدرسة ضمن الأسر المستفيدة المستهدفة، بالإضافة إلى دعم فرص التوظيف أو برامج التعليم التقني والمهني للشباب الذين تجاوزوا الحد الأدنى لسِن العمل والشباب البالغين.

ومجموعة أخرى من التوصيات تستهدف العاملين في برامج سبل العيش ويأخذون في الاعتبار تأثيرها على التماسك الاجتماعي. تستند هذه التوصيات إلى نتائج وصفية تُبرز العلاقة بين الضعف الاقتصادي وانخفاض مستويات التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى أدلة على وجود مظالم مادية وتنافس على فرص العمل والمساعدات. أولاً، تعزز هذه النتائج أهمية الاستهداف المستند على الاحتياجات سواء على المستوى الجغرافي أو الفردي، بنية تقويض أوجه عدم المساواة التي قد تكون مرتبطة بمشاعر التنافس أو المظالم المادية. ثانياً، يقترحون اتخاذ تدابير لمنع ظهور التوترات والمنافسة حول توزيع المساعدات المستهدفة. وتشمل هذه التدابير الجمع بين المساعدة على المستوى الفردي وتوفير السلع العامة التي تعود بالنفع على المجتمع بأطيافه، وتحقيق التوازن بين المساعدة على المستوى الفردي والمجتمعي من خلال التشاور مع المجتمعات المتضررة، ودمج آليات المشاركة المجتمعية لرصد التوترات المحتملة والعمل على مجابهتها.

كما تسلط النتائج الضوء على أهمية إجراء مزيد من الأبحاث لفهم طبيعة وقوة العلاقة بين التوظيف والمواقف الاجتماعية المتماسكة، من خلال جمع البيانات من سياقات أخرى تتعافى من آثار النزاع والنزوح القسري.

مقدمة

شهد العراق مستويات عالية من النزوح المسبّب جراء النزاع منذ عام ٢٠١٤. حيث ان عدد الأشخاص النازحين في العراق ارتفع الى ٤٤٠,٠٠٠ في عام ٢٠١٤، الى ٣,٣ مليون نازح عام ٢٠١٧ (وفق بيانات المنظمة الدولية للهجرة، أ٢٠٢٤). وبعد انتصار الجيش على داعش عام ٢٠١٧، انخفض عدد النازحين مع عودة المزيد والمزيد من النازحين إلى مناطقهم. وحتى آب ٢٠٢٤، لا يزال ١,١ مليون عراقي نازحًا داخل العراق، بينما عاد ٤,٩ مليون آخرون إلى مناطقهم الأصلية (ibid.).

أدى النزاع المذكور الى تدمير الممتلكات والبنى التحتية، بينما لايزال البلد مستمراً برفد الصدوع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ان التأثير الاقتصادي للصراع أتى محاطاً بتحديات رافقت الى التعديل المالي للدولة، كما كذلك واكبت تأثيرات المناخ وازدادت درجات الحرارة، واستثمار أقل بكثير للبنى التحتية. وفي النتيجة، تعتبر البطالة ذات نسبة عالية في العراق، حيث تبلغ نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة ٦٨ في المائة، بينما تبلغ نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ١١ في المائة فقط. حيث تعتبر واحدة من أقل نسب المشاركة للنساء في العمل في العالم (حسب منظمة العمل الدولية ومنظمات المجتمع المحلي وجهاز إحصاء إقليم كردستان، ٢٠٢٢). (ILO et al., ٢٠٢٢).

الشكل ١. إجمالي النازحين والعائدين في العراق من ٢٠١٤ الى ٢٠٢٤

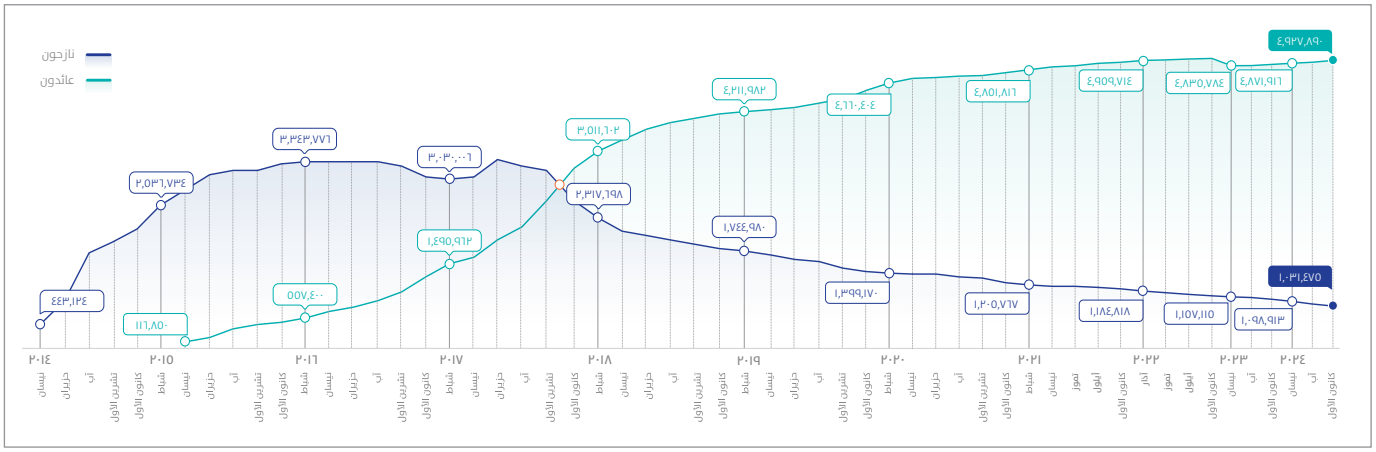

ملاحظة: تم جمع البيانات من قبل مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM-DTM) منذ عام ٢٠١٤، بالاعتماد على شبكة من المخبرين الرئيسيين في جميع أنحاء البلاد.

يمكن أن يؤدي النزوح والعودة على نطاق واسع إلى زعزعة النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المتضررة، مما يؤدي إلى توترات بين المجموعات وزيادة التنافس على الموارد مثل السكن والوظائف والمساعدات والخدمات العامة. ويمكن أن تتقاطع هذه التوترات مع الهويات العرقية والدينية والسياسية التي كانت بارزة خلال الحرب، والتي تم في بعض الأحيان بناءها وتضخيمها واستغلالها بشكل نشط من قبل أطراف النزاع. يمكن أن تؤدي المنافسة والتوترات بين المجموعات إلى انخفاض التماسك الاجتماعي وتأجيج الصراع في المجتمعات المتضررة من النزوح.

تنفذ المنظمة الدولية للهجرة في العراق (IOM) مجموعة من برامج سبل العيش لدعم الانتعاش الاقتصادي والقدرة على الصمود في المجتمعات المتضررة من النزوح القسري. فواحد من أكبر برامج المساعدة، المعروف باسم بـــدعم سبل العيش على المستوى الفردي (ILA)، يقدم دعماً مخصصاً للأفراد المستضعفين بقيمة ٢٠٠٠ دولار أمريكي من خلال منح لتطوير الأعمال وتوسيعها للمشاريع الصغيرة.[٤] منذ عام ٢٠١٨، وصلت مساعدة هذا البرنامج إلى أكثر من ٢١,٠٠٠ من أصحاب المشاريع الصغيرة والباحثين عن عمل في ١٥ محافظة، مستهدفة النازحين والعائدين وأفراد المجتمعات المضيفة في المناطق المتضررة من النزوح الجماعي. تم تصميم هذا النوع من البرامج المتعلقة بسبل العيش لمعالجة العوائق الاقتصادية التي تحول دون إيجاد حلول دائمة لمشكلة النزوح. ويشكل الوصول إلى سبل العيش تحديًا للمجتمعات المحلية في العراق. أكثر من ثلاثة أرباع الأسر النازحة ونصف الأسر العائدة في الأنبار ونينوى وصلاح الدين تفتقر إلى مصدر دخل ثابت (IOM, ٢٠٢٣a; IOM, ٢٠٢٣b; IOM, ٢٠٢٤b). أقل من ربع الأسر النازحة في كل محافظة وثلث النازحينّ في ديالى أفادوا بأنهم قادرون على تحمل نفقات غير متوقعة تصل إلى ٤٥٠,٠٠٠ دينار عراقي (٣٤٤ دولار أمريكي)، (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٣أ؛ المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٣ب؛ المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٤ب؛ المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٤ج، IOM, ٢٠٢٤c; IOM, ٢٠٢٣a; IOM, ٢٠٢٣b; IOM, ٢٠٢٤b). أما في نينوى، كان الافتقار إلى فرص كسب الرزق هو السبب الثاني الأكثر تكرارًا الذي ذكره النازحين لعدم عودتهم إلى مناطقهم الأصلية، بعد مشاكل تدمير المساكن (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٣أ). وعلى الصعيد العالمي، تعد سبل العيش وفرص العمل ثاني أكثر العوامل تأثيراً على تفضيلات الحلول بعد السلامة والأمن (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٤د)، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى مزيد من البحوث لفهم تأثير التدخلات المتعلقة بسبل العيش بشكل أفضل.

وإن هذا التقرير ألأساسي يعتبر أول حلقة من سلسلة ملفات سيتم تقديمها كجزء من تجربة عشوائية مُـسَيطَرَة (RCT) لتقييم تأثير برنامج دعم سبل العيش على المستوى الفردي (ILA) على المتلقيّ، وشبكاتهم ومجتمعاتهم بشكل أوسع. يتبلور من هذه المبادرة البحثية سؤالين رئيسيين. السؤال الأول، نَـستَـشِف فيما إذا يتم تحسين التماسك الاجتماعي أو تآكله عن طريق برامج التعافي الاقتصادي بالنسبة للمجتمع المضيف والعائدين والنازحين في مراحل ما بعد النزاع. الثاني، ندرس كيفية تأثير البرنامج بصورة غير مباشرة على أعضاء المجتمع المرتبطين بالمستفيدين عبر شبكات اجتماعية واقتصادية. يتم الفحص من خلال عوامل قد تكون متعلقة بفرص اقتصادية والتفاوتات في المساواة والتظلم والتواصل بين المجاميع والتنافس على الموارد، تهدف الدراسة لمعرفة الآليات التي تربط بين الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.

يوثق التقرير الوضع قبل تقديم المساعدة في ١٨ مجتمعًا مستهدفًا ببرنامج دعم سبل العيش على المستوى الفردي ILA)) في عام ٢٠٢٤ في محافظات الأنبار وديالى وصلاح الدين ونينوى العراقية. يقدم التقرير نتائج استبيانات واسعة النطاق تم اجراؤها على الأفراد المؤهلين للحصول على دعم ((ILA، وأعضاء شبكاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وأفراد المجتمع ممن تم اختيارهم عشوائياً. مُجملاً، أجريت ٦١٥٩ مقابلة بين أيار وأيلول لعام ٢٠٢٤، وقبل الإعلان عن المستفيدين من البرنامج وبدء تقديم المساعدات. من خلال تقديم وصف

٤ يقدم أيضاً برنامج دعم سبل العيش على المستوى الفردي (ILA) برامج تدريب مهني وتدريب أثناء العمل للأفراد الذين يفضلون عدم إدارة مصالحهم الخاصة. هذه الأشكال من الدعم أقل شيوعًا من منح المشاريع الصغيرة ولا يتم ادراجها ضمن هذه الدراسة.

تفصيلي للظروف الاقتصادية الأساسية والديناميكيات الاجتماعية والتقدم المحرز نحو إيجاد حلول دائمة في المجتمعات المستهدفة، كما يقدم هذا التقرير معلومات سياقية مهمة ستكمل نتائج التأثير المستقبلية.

يبدأ هذا التقرير بتقديم لمحة عامة عن الأدبيات ذات الصلة والمنهجية المستخدمة في إعداد المقابلات وإجرائها وتحليلها. ثم يتم تقسيم تحليل البيانات إلى أربعة أقسام: (١) الخصائص الديموغرافية وتاريخ الهجرة للمستجيبين; (٢) الضعف الاقتصادي وسبل العيش; (٣) النتائج الإنسانية، بما في ذلك الأمن والمتعلقات بالسكن والملكية; و (٤) نتائج التماسك الاجتماعي والروابط بين الخصائص الأساسية والتماسك الاجتماعي. يتم عرض النتائج لجميع السكان الذين شملهم الاستبيان، بالإضافة إلى تحليلات محددة حول الآثار المتباينة لتاريخ النزوح والجنس. يشير التقرير على طول أمده إلى معايير الحلول الدائمة ذات الصلة الواردة في إطار الحلول المستدامة للنازحين.

تُظهر هذه الصورة البلدة القديمة في سنجار عام ٢٠٢٣. تضررت المباني السكنية والتجارية في جميع أنحاء نينوى بشدة جراء الصراع مع داعش. © المنظمة الدولية للهجرة في العراق
آرام حكيم/٢٠٢٣

١. خلفية برنامج دعم سبل العيش على المستوى الفردي (ILA)

تركز الدراسة الحالية على حزم تطوير الأعمال التجارية، ودعمها في إطار برنامج دعم سبل العيش على المستوى الفردي ((ILA، والتي تهدف إلى تحسين مهارات الناس وتشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص عمل لائقة. فمن خلال هذا البرنامج، سيحصل المشاركون على منحة نقدية قيمتها ٢٠٠٠ دولار أمريكي لتطوير عملهم الخاص بهم. من خلال توفير فرص عمل مستدامة، يهدف برنامج (ILA) إلى المساهمة في الانتعاش الاقتصادي والصمود في المجتمعات المتضررة من النزاعات والنزوح القسري، متضمناً من خلال معالجة العوائق الاقتصادية التي تحول دون إيجاد حلول مستدامة للنزوح. شكلت حزم تنمية الأعمال والدعم أكثر من ٩٠ في المائة من المستفيدين من برنامج ((ILA في العراق منذ عام ٢٠١٨، بينما تلقى الباقون تدريباً مهنياً أو تدريباً أثناء العمل أو إحالات وظيفية.

تستخدم المنظمة الدولية للهجرة نهجاً استشارياً قائماً على الأدلة في اختيار المجتمعات المستهدفة ببرنامج ILA)).

في المرحلة الأولى، يتم معاينة المجتمعات بناءً على أعداد النازحين والعائدين، ومدى ضعفها الاقتصادي والاجتماعي، والاعتبارات الأمنية. وفي خطوة لاحقة، يتم تقييم المجتمعات المرشحة باتباع نهج المشاركة المجتمعية، وتحديد الاحتياجات والقدرات المحلية من خلال المشاورات المجتمعية والشراكات مع السلطات المحلية. بالإضافة إلى ((ILA، تتلقى المجتمعات المستهدفة دعماً إضافياً بنية إعادة تأهيل البنية التحتية، وتوفير فرص عمل قصيرة الأمد في مجال الأشغال العامة، ومبادرات مجتمعية.

فضمن المجتمعات المستهدفة، يتم تقديم الدعم إلى النازحين والعائدين وأفراد المجتمعات المضيفة، تتم إحالة المستفيدين من برنامج ILA)) أولاً من خلال عملية إبداء الاهتمام بطريقة التقديم عبر الإنترنت بدعم من السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ويتم اختيار طلبات الإبداء عن الاهتمام من خلال مجموعة من العوامل تشمل الاستهداف الجغرافي (مثل اختيار المناطق التي ترتفع فيها نسبة العائدين والنازحين)، وتقييم قدرة الفرد على العمل، وتقييم حالة الأسرة المعيشية وتصنيف درجة ضعفها وفق اجراء زيارة ميدانية. تستخدم المنظمة الدولية للهجرة (IOM) معايير متعددة الأبعاد لتقييم درجة الضعف، وذلك من أجل إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة. بالنسبة لحزمة تطوير الأعمال والدعم التي يقدمها برنامج ألـ ((ILA، يُتوقع من المستفيدين من (ILA) أن يكون لديهم فكرة مشروع تجاري، وأن يكون لديهم خبرة أو مهارات سابقة في مجال الأعمال ذات الصلة، وأن يكونوا على استعداد لإدارة الأعمال بأنفسهم.

قد بدأ برنامج (ILA) في عام ٢٠٠٦ كبرنامج مساعدات عيني لتعزيز تنشيط المجتمع، ثم تم تحديثه ليصبح برنامجًا نقديًا وموحدًا لما قيمته بمبلغ ٢٠٠٠ دولار أمريكي لكل أسرة. ومنذ عام ٢٠١٨، تسلم أزخر من ٢١,٠٠٠ شخص دعمًا من (ILA) في ١٥ محافظة من أصل ١٨ محافظة عراقية. يتواجد أغلب المستفيدين في محافظات نينوى والأنبار وديالى وصلاح الدين والسليمانية وكركوك وبغداد وأربيل ودهوك في المناطق الشمالية والشرقية من العراق. هذه المحافظات قد تأثرت بشكل خاص بالحرب والنزوح، وهي نفسها المحافظات التي تستضيف أكبر عدد من النازحين، إلى جانب أعداد كبيرة من العائدين (وفق المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٤أ، IOM, ٢٠٢٤a). وتشكل النساء ٤٠ في المائة من المستفيدين من برنامج ILA، وهو إنجاز مهم في سياق يتسم بتفاوتات صارخة بين الجنسين.

الشكل ٢. يبين المستفيدون الفرديون من برنامج (ILA) حسب المحافظة من شهر كانون الثاني ٢٠١٨ إلى آذار ٢٠٢٥

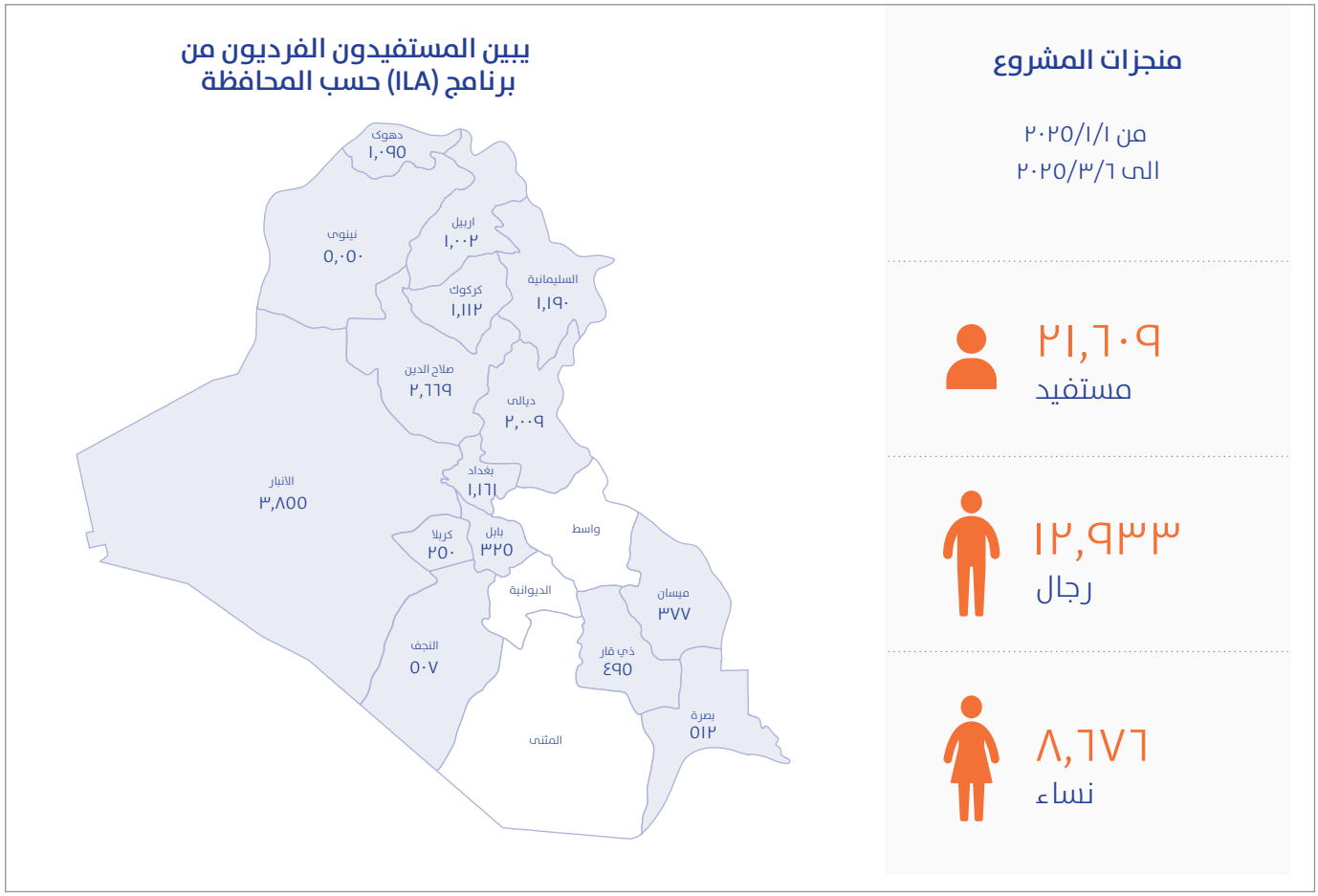

ملاحظة: البيانات مقدمة من قبل المنظمة الدولية للهجرة في العراق في نيسان ٢٠٢٥. المحافظات المظللة باللون الأبيض لا تشتمل مستفيدين لحد الآن.

٢. إطار السياسة العامة

حلول دائمة للنزوح

تساهم الدراسة في فهم أسمى للعلاقة بين برامج التوظيف وتحقيق الحلول المستدامة، وفقاً لإطار العمل الخاص بالحلول الدائمة للنازحين الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) في عام ٢٠١٠ و إطار العمل الخاص بالحل التدريجي لحالات النزوح الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة عام ٢٠١٦. ففي المقام الأول هي توفر أدلة لإرشاد البرامج المتعلقة بالوصول إلى سبل العيش، بينما تساهم أيضًا في فهم السلامة والأمن؛ ومستوى المعيشة اللائق؛ واستعادة حقوق الإسكان، والأرض، والممتلكات HLP))؛ وحيازة الوثائق الثبوتية؛ والمشاركة في الشؤون العامة.

بناء السلام ومنع النزاعات

كما إن الدراسة تتوافق مع أولويات السياسة العالمية المتعلقة ببناء السلام ومنع النزاعات. فعلى سبيل المثال، يحدد بيان مشترك صادر عن منظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة الأمم المتحدة لبناء السلام والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لسنة (٢٠١٦) بشأن برامج التوظيف والسلام عدة نظريات للتغيير لبرامج خلق فرص العمل من أجل تحقيق بناء السلام، ويدعو إلى مزيد من الأدلة التجريبية لرفد هذه الروابط بين هذه المفاهيم. تسلط منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي بعام (٢٠١٨) الضوء على أولويات مماثلة في تقرير (مسارات السلام)، والذي يؤكد على أهمية منع النزاعات من خلال معالجة عدم المساواة والإقصاء من أجل بناء مجتمعات أكثر صمود. يقر تقرير" مسارات السلام "بأن النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر يجب أن يقترنا بمزيد من الاهتمام بالاندماج والتماسك الاجتماعي. تساهم هذه الدراسة في هذه الجهود العالمية من خلال تقييم العلاقة بين التخفيف من حدة الفقر من خلال برنامج المنح النقدية الذي يدعم المشاريع الصغيرة في العراق بعد الحرب، وبين مختلف أبعاد التماسك الاجتماعي.

SUSTAINABLE DEVELOPMENT

تساهم هذه الدراسة أيضًا في تحقيق العديد من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، مع هدف التركيز على القضاء على الفقر (SDG ١)، وتعزيز المساواة بين الجنسين (SDG ٥)، وتوفير فرص عمل لائقة وتحقيق النمو الاقتصادي (SDG ٨)، والحد من التفاوتات (SDG ١٠)، ودعم السلام والعدالة والمؤسسات القوية (SDG ١٦).

كما أنه يظهر التزامًا بالشراكات من أجل التنمية المستدامة (الهدف SDG ١٧ من أهداف التنمية المستدامة) من خلال الجمع بين الجامعات والجهات الفاعلة في مضمار التنمية. على الصعيد الوطني، تؤكد خطة التنمية الوطنية العراقية (٢٠٢٤-٢٠٢٨) وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSCDF) للعراق (٢٠٢٥-٢٠٢٩) على أهمية دعم ريادة الأعمال، بما في ذلك الأعمال التجارية المملوكة للنساء؛ وتنويع الاقتصاد العراقي بعيدًا عن النفط؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان، بما في ذلك المشاركة المدنية والتماسك الاجتماعي.

تقدم هذه الدراسة أدلة على كيفية مساهمة برامج المنح النقدية في الحد من الفقر، ودعم اقتصاد أكثر تنوعًا، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتحسين التماسك الاجتماعي في العراق بعد الحرب.

من خلال برنامج الدعم هذا، ومن خلال نفس الدعم الذي قدمته المنظمة الدولية للهجرة، تمكن أحمد من شراء الأدوات التي يحتاجها لفتح صالون حلاقة خاص به في الموصل وتحويله إلى مشروع مربح. وهو الآن يخدم عشرة عملاء يومياً ويقول إن معظم عملائه أصبحوا أشبه بأصدقاء له. © المنظمة الدولية للهجرة العراق. أنجيلا ويلز\٢٠٢٤.

٣. استعراض الأعمال المنشورة

التأثيرات الاقتصادية لمنح المشاريع الصغيرة

كيف تترك برامج سبل العيش التي تستهدف مجموعة مختارة من رواد الأعمال أثرها على المجتمع الأعم في بيئات مرحلة ما بعد النزاع؟ هل يستفيد غير المستفيدين من ضخ الأموال النقدية في المجتمع، وذلك بفضل زيادة فرص العمل، وتحسن توافر السلع والخدمات، والمشاركة غير الرسمية في المساعدة؟ هل يتأثر بعض الناس سلبًا نتيجة لتضخم الأسعار وزيادة المنافسة في أسواق الإنتاج؟ لا تزال التداعيات او الآثار غير المباشرة لبرامج سبل العيش مجالًا مفتوحًا للبحث.

وقد وجدت الأبحاث السابقة أن برامج سبل العيش التي تدعم المشاريع الصغيرة من خلال الجمع بين النقد والتدريب يمكن أن تقلل بشكل فعال من الفقر بين المستفيدين، وتمويل الاستثمار في الأصول الإنتاجية وزيادة فرص العمل والدخل (بلاتمان وآخرون، ٢٠١٤، ٢٠١٦؛ بلاتمان وديركون، ٢٠١٨). كما ثبت أن المنح المقدمة للمشاريع الصغيرة تسرع من التعافي بعد الكوارث (دي ميل وآخرون، ٢٠١٣) وتخفف من تأثير صدمة الاقتصاد الكلي السلبية، مما يمنع خسارة الأعمال والوظائف (دومينيلا وآخرون، ٢٠٢١). تدعم هذه النتائج استعمال برامج التدخلات القائمة على سبل العيش النقدية كأداة للتعافي الاقتصادي في بيئات ما بعد النزاع.

وتعد الدلائل على الآثار غير المباشرة أندر. فقد تناولت دراسة أجريت مؤخرًا في كينيا أثر التحويلات النقدية غير المشروطة لمرة واحدة بقيمة حوالي ١٠٠٠ دولار أمريكي للأسر المعيشية الفقيرة في القرى الريفية، وهي صدمة تزيد قيمتها عن ١٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المحلي (إيكر وآخرون، من سنة ٢٠٢٢). كما أظهرت نتائج الدراسة أن آثار البرنامج كانت إيجابية وبالغة الأثر، حيث استفاد منه بشكل مباشر الأفراد المستهدفون، كما انعكست فوائده على مجتمعاتهم الأوسع بما في ذلك الأسر والشركات غير المستفيدة مباشرة. وعلى النقيض من ذلك، كان التأثير على تضخم الأسعار ضئيلًا للغاية. ووجدت بحوث أخرى أنه حين ينتقل المتلقون لمساعدات سبل العيش إلى مهن أكثر كثافة في رأس المال، يمكن أن تزداد أجور ذوي المهارات المنخفضة بين غير المستفيدين بسبب انخفاض المنافسة (باندييرا وآخرون، في ٢٠١٧). وبينما توحي هذه النتائج بإمكانية حدوث تأثيرات غير مباشرة إيجابية في ظل ظروف محددة، فمن الأهمية بمكان استكشاف هذه المسائل في بيئة الانتعاش بعد انتهاء النزاع التي تتسم بالانقسامات الاجتماعية وضعف حقوق الملكية والنزوح على نطاق واسع.

التوظيف والسلام

١٥؛ دوبي وفارغاس، ٢٠١٣؛ هراري ولا فيرارا، ٢٠١٨؛ ميغيل وآخرون، ٢٠٠٤). هناك بعض الأدلة على وجود نفس العلاقة على المستوى الفردي. على سَبيل المثال، أثبتت تجربة عشوائية مضبوطة لبرنامج توظيف عشوائي يستهدف المقاتلين السابقين المعرضين لمخاطر عالية في ليبيريا بمزيج من مدخلات نقدية أو رأسمالية والتدريب والعلاج المعرفي السلوكي انخفاضًا كبيرًا في احتمالية الانخراط في أنشطة غير مشروعة والعمل كمرتزقة في حرب قريبة بعد ١٤ شهرًا من التدخل، بينما كان التدريب وحده غير فعال (بلاتمان وعنان، ٢٠١٦). وبقدر ما تفيد برامج الانتعاش الاقتصادي الأفراد المعرضين لخطر العنف، لا سيما الشباب، فإنها قد تقلل من الصراع من خلال إيجاد الفرص الاقتصادية السلمية وبديل هادف عن الانخراط في العنف.

وتشير تقديرات مراجعة أجريت مؤخرًا إلى أنه منذ عام ٢٠٠٥، أنفقت الجهات المانحة الدولية في جميع أنحاء العالم أكثر من ١٠ مليارات دولار أمريكي في برامج تهدف إلى بناء السلام والاستقرار من خلال توليد فرص العمل (بروك وآخرون، لعام ٢٠٢١). وبحسب مؤلفي الاستعراض، هناك عدة أسباب تدعو للتفاؤل بشأن إمكانية أن تحقق هذه المبادرات النتائج المرجوة منها. لكنها تسلط الضوء أيضًا على عدم وجود دليل عملي على هذه القضية والحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث لاختبار هذه العلاقة تجريبيًا - وهو هدف هذه الدراسة.

وفي حين أن هذه الدراسة لا تقيس بشكل مباشر المشاركة في العنف كنتيجة، إلا أنها ستسمح بتقييم مدى انخراط المستفيدين وغيرهم من أفراد المجتمع في أنشطة منتجة وإيجابية. ويركز بشكل أكثر تحديدًا على إمكانية أن يؤدي التوظيف إلى تحسين التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع المستفيدين من برامج سبل العيش، مع الاعتراف أيضًا بإمكانية حدوث توترات وردود فعل عكسية بين أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على هذه المساعدات.

مساعدة التعافي والتماسك الاجتماعي

على الرغم من أهميته كهدف من أهداف السياسات، فإن التماسك الاجتماعي مفهوم مجرد ومتعدد الأوجه. ولدراستها بشكل تجريبي، من الضروري تقسيمها إلى أبعاد أكثر تحديدًا وواقعية. في هذا القسم، نحدد في هذا القسم أبعاد التماسك الاجتماعي التي تم فحصها في هذه الدراسة، والتي يتوافق كل منها مع نتيجة تم تحديدها في الأدبيات على أنها تساهم في مجتمع متماسك. يصف كل قسم فرعي أدناه بعدًا واحدًا من أبعاد التماسك الاجتماعي ويناقش كيف يمكن أن تؤثر برمجة سبل العيش على الاستقرار والتماسك الاجتماعي بعد انتهاء النزاع. سنصف في هذا التقرير مستويات هذه الأبعاد من التماسك الاجتماعي في المجتمعات المشمولة بالدراسة في العراق، قبل تقديم المساعدات الخاصة بسبل العيش. في تقييم التجارب العشوائية المضبوطة (RCT) اللاحق - الذي سيُعرض في تقارير مستقبلية - سيتم تقديم دليل على تأثير برنامج دعم سبل العيش على المستوى الفردي (IIA) في العراق على التماسك الاجتماعي.

التنافس على الموارد

في سياق التماسك الاجتماعي، تشير المنافسة إلى الشعور بالتهديد أو الضغط بسبب القيود المادية على الموارد اللازمة للبقاء والرفاهية الاقتصادية بما في ذلك الوظائف، أو السكن، أو الأراضي، أو الخدمات العامة، أو المساعدة الاجتماعية. يمكن أن تتفاقم التهديدات الحقيقية أو المتصورة لمصالح ومكانة الفرد أو الجماعة بسبب وصول مجموعات متنافسة إلى مجتمع ما (بوبو، ١٩٨٣). وبناءً على ذلك، تنشأ النزاعات في كثير من الأحيان في المناطق التي يكثر فيها المهاجرون، حيث يتنافس السكان الأصليون والوافدون الجدد على نفس الموارد المحدودة (أديدا، ٢٠١٤؛ دانسيجيه، ٢٠١٠؛ فيرون ولايتين، ٢٠١١). في أوضاع ما بعد النزاع، يمكن أن تمتد الخلافات حول الوظائف أو السكن أو الخدمات العامة إلى السكان العائدين من النزوح وكذلك مجتمعاتهم المضيفة، مما يشكل عوائق كبيرة أمام إعادة اندماج العائدين (أرولو ٢٠٠٠؛ باسكوم، ٢٠٠٥؛ فرانسن وكوشميندر، ٢٠١٢).

برامج سبل العيش التي تنجح في توليد فرص عمل ودخل جديدة قد تخفف من حدة المنافسة والتوترات ذات الصلة. في أوضاع النزوح، يكون هذا هو الحال على الأرجح عندما يُنظر إلى المعونة على أنها تفيد أفراد المجتمع المضيف وكذلك المهاجرين (باسلر وآخرون، ٢٠٢٥). يمكن أن تؤدي برامج المعونة التي تستهدف النازحين والعائدين بشكل حصري أو غير متناسب إلى تدفقات سكانية ترهق الموارد المحلية وتتسبب في زيادة المنافسة مع السكان غير النازحين (بلير ورايت، ٢٠٢٢؛ شوارتز، ٢٠١٩؛ ولكن انظر، ليمان وماسترسون، ٢٠٢٠). وفي ظل هذه الظروف، قد يشعر أفراد المجتمع المضيف بأن من يتصورون أنهم غرباء" يتقدمون"من خلال المساعدة الخارجية. وقد تحدث نتائج مماثلة عندما يتم فتح برامج الرعاية الاجتماعية القائمة من قبل أمام الوافدين الجدد دون زيادة مقابلة في الميزانية، مما يزيد من الندرة المادية (كافاييه وفيرويردا، ٢٠٢٣؛ دانسيجيه، ٢٠١٠).

الشكاوى

تفسر نظريات الحرمان النسبي الصراع على أنه نتيجة للإحباط المرتبط بعدم المساواة الحقيقية أو المتصوَّرة بين الأفراد والجماعات (غور، ١٩٧٠). تختلف الشكاوى عن المنافسة لأن الشكاوى تؤكد على انعدام العدالة أو الإجحاف المتصور في التجارب أو الأحداث الماضية. وقد أظهرت الدراسات السابقة أن التفاوتات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين المجموعات العرقية والدينية ("عدم المساواة الأفقية")، بما في ذلك عدم المساواة في الوصول إلى فرص العمل، تنتج شكاوى ترتبط بشكل موثوق باحتمالية نشوب النزاعات داخل البلدان وفيما بينها حسب (بوهوج وآخرون، لعام ٢٠١٤؛ سيدرمان وآخرون، ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٥؛ أوستبي، ٢٠٠٨؛ ستيوارت، ٢٠٠٨). في الأوضاع التي تتميز بتاريخ من نزوح السكان وعودتهم، قد تظهر شكاوى جديدة وانقسامات اجتماعية بين المجموعات التي يحددها تاريخ هجرتها، خاصة عندما يشكل تاريخ النزوح أساسًا لتخصيص المساعدات والخدمات العامة (شوارتز، لسنة ٢٠١٩).

قد تختلف آثار برامج سبل العيش على الشكاوى من حيث تأثيرها على الشكاوى حسب توزيع المنافع المادية الناتجة عن هذه المساعدات وعدالتها المتصورة. وبقدر ما تقلل برامج الانتعاش الاقتصادي من أوجه عدم المساواة القائمة وتوفر إمكانية الوصول العادل إلى الوظائف وفرص العمل، فإنها قد تخفف من الشكاوى وتقلل من النزاعات. وعلى العكس من ذلك، إذا كان يُنظر إلى برامج سبل العيش على أنها تعزز أو تخلق تفاوتات جديدة، فإنها تخاطر بتأجيج الصراع والتوترات بين المجموعات.

الاعتماد المتبادل

يشير مصطلح الاعتماد المتبادل إلى الاعتقاد بأن نجاح أو رفاهية الأعضاء الآخرين في المجتمع يساهم في رفاهية الفرد. يرى الأفراد الذين يحملون هذا الاعتقاد أن رفاهيتهم مرتبطة برخاء الآخرين، مما يعزز الشعور بالمصير المشترك والمسؤولية المتبادلة. وتؤكد الأمثلة التاريخية، مثل مدن الموانئ الهندية التي ازدهر فيها البحارة المسلمون وحرفيو المنسوجات الهندوس من خلال التجارة التعاونية، أهمية هذا الاعتقاد، حيث أظهرت معدلات أقل من أعمال الشغب والنزاعات بين الطوائف التي تعزى إلى الأنشطة الاقتصادية التكاملية التي عمقت استثمار أصحاب المصلحة في نجاح بعضهم البعض (جها، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٨). هذه المعتقدات بالاعتماد المتبادل تحفز على تطوير مؤسسات قادرة على إدارة النزاعات ومنع النزاعات بفعالية.

قد تعزز برامج سبل العيش الاعتقاد بالاعتماد المتبادل إذا كانت تحفز التجارة بين المجموعات ذات الأنشطة الاقتصادية التكميلية، وبالتالي تعزيز التماسك والاستقرار داخل المجتمع. وجدت الأعمال السابقة حول الهجرة أن الندرة الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم تصورات المنافسة الصفرية بين السكان الأصليين والمهاجرين على التحويلات الاجتماعية الموجودة مسبقًا (دانسيجيه ٢٠١٠؛ كافاييه وفيرويردا ٢٠٢٣). ومع ذلك، قد يكون العكس صحيحًا أيضًا - عندما تكون المعونة استجابة لحركة السكان وتحسن الرفاه الاقتصادي للأفراد من أفراد المجتمع المضيف وكذلك المهاجرين، فقد يواجهون انخفاضًا في المعتقدات حول المنافسة الصفرية في مجتمعهم (بيسيلر وآخرون، ٢٠٢٥).

التواصل الاجتماعي

المجتمعات المتماسكة اجتماعيًا عادة ما تتميز بالتفاعلات الإيجابية المنتظمة بين أفراد المجتمع. لقد استكشفت ثروة من الأبحاث التواصل الاجتماعي من زاوية مختلفة وإن كانت ذات صلة، حيث درست التواصل كسبب أو محرك لتحسين التماسك الاجتماعي. إن فكرة أن التواصل الاجتماعي الهادف بين الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة يمكن أن يقلل من التحيز والصراع لها تاريخ طويل في علم النفس الاجتماعي. يميل التواصل الاجتماعي الإيجابي إلى أن يحدث بين الأفراد المتساوين في المكانة والذين يتشاركون أهدافًا مشتركة، في غياب المنافسة بين المجموعات، وعندما تقره السلطات الاجتماعية والسياسية (ألبورت، ١٩٥٤؛ ليمر وڤاغنر، ٢٠١٥؛ بيتيغرو، ١٩٩٨؛ بيتيغرو وآخرون، ٢٠١١). تميل التدخلات التي تعزز التواصل الاجتماعي في البيئات المعرضة للنزاعات إلى أن تكون لها آثار إيجابية، ولكنها متواضعة، وغالباً ما لا تتجاوز البيئة الاجتماعية المحددة التي يحدث فيها التواصل وتتطلب اتصالاً متكرراً على مدى فترات زمنية طويلة (موسى، ٢٠٢٠؛ سكاكو ووارن، ٢٠١٨). لم تجد دراسة حديثة لبرنامج تدريب مهني في أفغانستان أي تأثير للاتصال الممتد (من ٣ إلى ٦ أشهر) بين النازحين وأفراد المجتمع المضيف في الفصل الدراسي على التمييز والمواقف تجاه النازحين (تشو وليال، ٢٠٢٣). في حين أن الدراسات السابقة نظرت في تأثير التدخلات التي تجعل أفراد المجتمع على اتصال مع بعضهم البعض، فإننا نعتبر الاتصال نتيجة محتملة لدعم المشاريع الصغيرة وما ينتج عنه من زيادة في النشاط الاقتصادي.

الثقة المتبادلة بين الأفراد

في هذا المشروع، تشير الثقة في هذا المشروع إلى الثقة الاجتماعية المعممة - الاعتقاد بأن أفراد المجتمع الآخرين (بما في ذلك أفراد المجتمع من خلفيات مختلفة) صادقون ومتعاونون وسيتصرفون بطرق تفيد المجتمع بأسره. في الظروف الضعيفة مثل العراق، حيث يكون تنفيذ العقد غير يقيني، تساعد الثقة في الحفاظ على عمل مؤسسات السوق (فافشامبس، ٢٠٠٣). من المحتمل أن يشترك التجّار في المعاملات الاقتصادية عندما يثقون في أن نظراءهم سيحترمون التزاماتهم المنصوص عليها في العقود. وتشير الأدلة أيضاً إلى أن تحسين سبل العيش قد يؤثر إيجاباً على الثقة الاجتماعية في بيئات ما بعد النزاع. قد تعزز برامج سبل العيش ثقة المجتمع المحلي إذا كانت التبادلات السوقية ذات المنفعة المتبادلة تنطوي على اتصال شخصي وتقيم علاقات اجتماعية جديدة بين الأفراد (تشوي وستور، ٢٠٢٠). ويمكن للتجارب الإيجابية في السوق أن تقود أصحاب المشاريع الناجحة إلى تحديث معتقداتهم بشأن جدارة الآخرين بالثقة، في حين أن الأفراد الذين يعانون من الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي هم أقل عرضة للثقة بالآخرين (أليسينا ولا فيرارا، ٢٠٠٢). يمكن أن يؤدي تحسين الظروف الاقتصادية أيضًا إلى زيادة الثقة من خلال الحد من أخطار الجريمة واستغلال الموارد (بروكنر وآخرون، ٢٠٢١). في بيئات ما بعد النزاع، تشير الأدلة عبر البلدان إلى أن الانتعاش الاقتصادي القوي يقلل من خطر تجدد العنف (بلاتمان وميغيل، ٢٠١٠؛ كولير وآخرون، ٢٠٠٨). يمكن أن يؤدي هذا الانخفاض في انعدام الأمن إلى تعزيز بيئة أكثر ثقة، حيث يشعر الناس بتهديد أقل وثقة أكبر في حسن نية جيرانهم. واستناداً إلى هذه البرهان، يُفترض أن منح المشاريع الصغيرة يمكن أن تحفز الثقة من خلال تعزيز التفاعلات ذات المنفعة المتبادلة في الأسواق، وبشكل غير مباشر، من خلال دعم الانتعاش الاقتصادي وبالتالي الحد من خطر تجدد العنف والجريمة.

قد تؤدي مساعدة سبل العيش أيضًا إلى تقويض الثقة عن غير قصد إذا لم تتم إدارتها بعناية. في المجتمعات ذات المجموعات المتنوعة، قد يُنظر إلى المساعدة المستهدفة في المجتمعات التي تضم مجموعات متنوعة على أنها محاباة، مما يولد الاستياء وعدم الثقة في المستفيدين أو في مؤسسات أو عمليات تخصيص المساعدات الاجتماعية. تُظهر الأبحاث التي أجريت على المجتمعات المنقسمة عرقيًا أنه عندما ترى مجموعة ما أن مجموعة ما تتنافس اقتصاديًا مع مجموعة أخرى على السلع النادرة (الوظائف، الأراضي، المساعدات)، تزداد التوترات الاجتماعية وتزداد الشكوك بين المجموعات أو العداء الصريح تجاه بعضها البعض (أديدا، ٢٠١٤؛ كافاييه وفيرويردا، ٢٠٢٣؛ دانسيجيه، ٢٠١٠). يمكن أن تؤدي المحسوبية - سواء كانت حقيقية أو مفترضة - إلى إعادة تنشيط الانقسامات الموجودة مسبقًا، مما يدفع الأفراد إلى الثقة فقط في مجموعتهم الداخلية بينما ينظرون إلى مكاسب المجموعات الأخرى بعين الشك (أديدا وآخرون، ٢٠١٤).

المشاركة في الحياة المدنية

عبارة" المشاركة المدنية "إلى المشاركة الفردية في الشؤون العامة والأنشطة المجتمعية، وفي المقام الأول تلك التي تعالج قضايا المجتمع. وقد وصف كوليتا وآخرون (١٩٩٩)، استنادًا إلى عمل دوركهايم الأساسي، التماسك الاجتماعي بأنه" الغراء الذي يربط المجتمع معًا". وتشكل التبرعات بالوقت والجهد لمجتمع الفرد عنصراً حاسماً في هذا الصمغ الاجتماعي. يمكن أن يشجع تعزيز سبل العيش في مناطق ما بعد النزاع على زيادة المشاركة المدنية. عندما يصل الناس إلى درجة من الاستقرار الاقتصادي، قد يكون لديهم المزيد من الوقت والموارد والأمن الشخصي للاستثمار في الاجتماعات المحلية أو المشاريع المجتمعية أو حتى السياسة المحلية. قد تمكّن برامج سبل العيش المواطنين من التحول من البقاء على قيد الحياة اليومية إلى المشاركة المجتمعية على المدى الطويل، حيث يتم تلبية الاحتياجات الأساسية. وبالفعل، لطالما ارتبطت الطبقة الوسطى القوية وحقوق الملكية الآمنة بارتفاع معدلات المشاركة السياسية والتطوع (أسيموغلو وروبنسون، ٢٠٠٥؛ ليبست، ١٩٥٩؛ بوتنام، ٢٠٠٠؛ فيربا وآخرون، ١٩٩٥). كما يمكن لبرمجة سبل العيش أن تزيد من حوافز المشاركة المدنية، حيث يتطلع أصحاب الأعمال إلى توجيه الموارد إلى المنافع العامة إما المكملة للمشاريع و/أو لضمان تحقيق أهداف التوزيع بين المجتمع الأوسع.

وتدعم الدراسات التجريبية هذه الصلة: على سبيل المثال، تميل المجتمعات ذات مستويات الدخل والتعليم الأعلى (التي قد تعززها برامج الانتعاش الاقتصادي) إلى إظهار المزيد من التصويت والتنظيم الشعبي والتعاون المجتمعي (أليسينا وجوليانو، ٢٠١١؛ بوتنام وآخرون، ١٩٩٣). عندما يكون الأفراد أقل هشاشة من الناحية الاقتصادية، يمكنهم تحمل تكاليف المشاركة في الواجبات المدنية وبناء الشبكات الاجتماعية التي تدعم العمل الجماعي الفعال. وبناءً على هذه الرؤى، تم تصميم منح سبل العيش السابقة بشكل صريح وواضح لتعزيز الاستقرار الاجتماعي بين الشباب في المناطق المتأثرة بالنزاعات (انظر على سبيل المثال، في أوغندا، بلاتمان وآخرون، ٢٠١٤). ومع أن الأبحاث التي أجريت في أوغندا في فترة ما بعد الحرب وجدت آثارًا اقتصادية كبيرة لمنحة سبل العيش، إلا أنها لم تجد آثارًا على المشاركة المدنية أو على عكسها، أي السلوك المعادي للمجتمع. قد لا تظهر العلاقة بين الظروف الاقتصادية والمشاركة المدنية إلا على المدى الطويل أو قد تتطلب المزيد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية.

كما توجد مخاوف من أن بعض أنواع المعونة أو البرامج الاقتصادية قد تضعف المشاركة المدنية المحلية. وقد حاجج منتقدو المساعدات الخارجية بأن تدفق المساعدات يمكن أن يقوض المبادرة الشعبية ويضعف مطالبة المواطنين بالمساءلة من القادة المحليين (ديتون، ٢٠١٥؛ إيسترلي، ٢٠٠٧). وقد قللت الأبحاث الحديثة، المستندة إلى عدة تجارب في غانا وأوغندا، من أهمية هذه المخاوف، ولم تجد أي دليل على وجود مثل هذه الآثار السلبية للمساعدات على مشاركة المواطنين (دي لا كويستا وآخرون، ٢٠٢١). في ظل الظروف المناسبة، يمكن للمواطنين المحليين أن يشعروا بالملكية ويطالبوا بالمساءلة عن المساعدات كما هو الحال بالنسبة للأموال العامة المستمدة من الضرائب (دي لا كويستا وآخرون، ٢٠١٩؛ دي لا كويستا وآخرون، ٢٠٢٢).

التوجهات الشمولية

تشير التوجهات الشمولية إلى قبول أعضاء الفئات الاجتماعية الأخرى كأعضاء متساوين وكاملين في مجتمعهم. يتضمن ذلك رؤية الأشخاص من خلفيات مختلفة (مثل تاريخ النزوح أو العرق أو الدين) كجيران ينتمون إلى خلفيات مختلفة، بل والترحيب بهم في الأسرة أو الدائرة الاجتماعية. تنطوي برامج سبل العيش على إمكانية تعزيز المواقف الأكثر شمولاً في مجتمعات ما بعد الصراع. ومن خلال تيسير التفاعل الإيجابي والتكافلية الاقتصادية بين المجموعات، قد تسهم مثل هذه البرامج في القضاء على الانحيازات التي ولدتها الحرب والنزوح. كما أن سبل العيش القائمة على السوق تزيد أيضًا من الحوافز المادية للحصول على أكبر سوق ناتج ممكن، مما يقاوم المخاوف أو الممارسات الإقصائية. ومن المتوقع أنه من خلال زيادة التبادل الاقتصادي ذي المنفعة المتبادلة، أنه قد تغذي برامج سبل العيش مواقف أكثر تسامحًا وشمولية. تعتمد هذه الفرضية على النظريات الكلاسيكية في علم النفس الاجتماعي التي تفترض أن التفاعلات الإيجابية يمكن أن تقلل من التحيز: تشير فرضية الاتصال التي وضعها أولبورت إلى أنه عندما تعمل المجموعات معًا نحو أهداف مشتركة على قدم المساواة، فإنها تطور قبولًا متبادلًا أكبر (أولبورت، ١٩٥٤). وقد وجدت أدلة أكثر حداثة بعض الدعم لتأثير الاتصال الإيجابي على المواقف الشاملة. وجد موسى (٢٠٢٠)، على سبيل المثال، أنه عندما ينخرط العراقيون من مجموعات متعارضة في مسعى تعاوني (كرة القدم، في حالة موسى)، يمكن أن يزيد ذلك من استعدادهم للتفاعل والثقة ببعضهم البعض في المستقبل.

وبالمقابل، قد يؤدي سوء تنفيذ برامج سبل العيش إلى تعزيز أو حتى تفاقم المواقف أو التوجهات الإقصائية. إذا كان يُنظر إلى المزايا على أنها لصالح مجموعة معينة، فقد يزيد ذلك من الشعور بـ " نحن مقابل هم". يجادل العمل الأساسي حول الصراع بين المجموعات بأن التحيز غالبًا ما ينبع من المنافسة المتصورة بين المجموعات على الموارد أو المكانة (بوبو وهتشينجز، ١٩٩٦). ففي مجتمع ما بعد الصراع، على سبيل المثال، إذا حصل العائدون على منح تجارية في مجتمع ما بعد الصراع، على سبيل المثال، إذا حصل العائدون على منح تجارية بينما لم يحصل عليها أفراد المجتمع المضيف، فقد يشعر الأخيرون بالتهديد وينظرون إلى العائدين بريبة متزايدة بدلاً من التضامن. فبدلاً من تعزيز الإدماج، يمكن للمساعدات التي يُنظر إليها على أنها غير عادلة أن ترسخ المظالم والمعايير الإقصائية، حيث يبحث كل فصيل عن نفسه وينكر شرعية ادعاءات الآخرين بالانتماء.

٤. منهجية العمل

تصميم الاستبيان وأسلوب أخذ العينات

Tتم جمع البيانات من خلال مقابلات مباشرة مهيكلة أُجريت في منازل المستجيبين، وذلك خلال الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، كجزء من المسح الأساسي الخاص التجارب العشوائية المضبوطة (RCT) لتقييم برنامج المساعدة المعيشية الفردية (ILA) وقد نُفِّذ المسح قبل الإعلان عن المستفيدين من البرنامج وقبل تقديم أي نوع من الدعم لهم. تضمّن الاستبيان المُستخدم في المقابلات ما يقارب ٢٠٠ سؤال، شملت مجموعة واسعة من المحاور، من بينها: البيانات الديموغرافية، نفقات الأسرة، الديناميكيات الاجتماعية، تاريخ الهجرة، شبكات التواصل، مدى التعرض لبرنامج ILA)) عبر الشبكات الاجتماعية، إضافةً إلى دور المرأة في صنع القرار الأسري.

أُجريت المقابلات باللغتين العربية والكردية، على أيدي باحثين ميدانيين محليين من العراق. كانت المشاركة طوعية بالكامل، وأُتيح للمستجيبين حرية تجاوز أي أسئلة لا يرغبون بالإجابة عنها أو الانسحاب من المسح في أي وقت. وقد حصل جميع المشاركين على مساهمة عينية بسيطة تقديرًا لوقتهم، تمثلت في رصيد هاتف قدره ٦,٥٠٠ دينار عراقي (حوالي ٥ دولارات أمريكية). بلغ متوسط مدة المقابلة ٣٥ دقيقة٥، مع تنفيذ زيارات متابعة أو اتصالات هاتفية عند الحاجة.

تم جمع البيانات في ١٨ تجمعًا سكانيًا مستهدفًا من قبل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) للحصول على دعم (ILA) لعام ٢٠٢٤، في محافظات الأنبار وديالى وصلاح الدين ونينوى، حيث يتمحور بها عمل ألـ RCT. وهي المحافظات التي شهدت موجات نزوح واسعة إبان سيطرة تنظيم داعش وما تبعها من صراعات مسلحة. وعند إجراء الدراسة، كانت هذه المحافظات تضم أكبر أعداد العائدين والنازحين في العراق (المنظمة الدولية للهجرة IOM، ٢٠٢٤ أ).

ومن بين هذه المحافظات، تم اختيار ٢٩ تجمعًا سكانيًا لتلقي دعم ILA ضمن دورة برامج عام ٢٠٢٤، استنادًا إلى تقييمات أجراها فريق مصفوفة تتبّع النزوح (DTM) وفِرَق التواصل المجتمعي التابعة لـ IOM بالتعاون مع مخبرين محليين رئيسيين. وقد ارتكزت معايير الاختيار على:

١. استضافة أعداد كبيرة من العائدين مؤخرًا، وبدرجة أقل النازحين المندمجين محليًا.

٢. حدة الظروف المحلية المرتبطة بالحصول على الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش والتماسك الاجتماعي.

٣. توافر الظروف الأمنية ومنافذ الوصول التي تتيح تنفيذ الأنشطة الميدانية بأمان.

ومن بين المجتمعات الـ ٢٩ المستهدفة، اختيرت ١٨ تجمعًا سكانيًا للدراسة بعد مشاورات بين فرق البحث والبرامج لضمان تنوع الخلفيات السكانية وتجارب النزوح، وتجنب النماذج غير المعيارية في تقديم البرامج المطبقة في بعض المواقع، واستبعاد المناطق التي كانت مستويات الحاجة أو الأوضاع الأمنية فيها غير ملائمة للتقييم العشوائي. تهدف البيانات الواردة في هذا التقرير إلى تقديم وصف شامل لظروف المعيشة والاتجاهات العامة لدى المتقدمين لبرنامج ILA وأفراد تجمعاتهم السكانية في المواقع الـ ١٨ المشمولة بالدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج لا تمثل آراء عموم السكان في هذه البلدات أو على مستوى الأقضية أو المحافظات الخاصة بهم.

المخرجات في هذا التقرير تشرح المجتمعات الأربعة التالية:

١. المتقدمون المؤهلون للحصول على دعم برنامج المساعدة المعيشية الفردية لبرنامج ILA.

٢. الشبكات الاجتماعية لهؤلاء المتقدمين، بناءً على مسح أُجري لأصدقائهم.

٣. الشبكات الاقتصادية لهؤلاء المتقدمين، بناءً على مسح أُجري لمنافسيهم الاقتصاديين.

٤. عينة عشوائية من أفراد التجمعات السكانية القاطنين بالقرب من المتقدمين لبرنامج

إن جمع هذه الفئات الأربع معًا يوفر صورة متكاملة عن الأوضاع المعيشية للأشخاص المتأثرين بالبرنامج، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٥ كان المتوسط ٣١ دقيقة، وتراوحت مدة المقابلة من ٢٧ دقيقة في الربع الأول إلى ٣٨ دقيقة في الربع الثالث.

الشكل ٣. التجمعات السكانية المشمولة في التجربة العشوائية

ملاحظة: تشير كل نقطة برتقالية في الخريطة إلى أحد التجمعات السكانية ال ١٨ المشمولة بالتجربة العشوائية المضبوطة، بينما تمييز المحافظات التي تقع فيها هذه التجمعات باللون الأزرق الفاتح.

المصدر: قائمة المجتمعات التي اختارها المؤلفون لهذه الدراسة البحثية..

بلغ إجمالي عدد المشاركين في الدراسة ٦,١٥٩ مشاركًا، منهم ٢,١٣٢ مشاركًا بنسبة (٣٥٪) مؤهلون للحصول على دعم برنامج المساعدة المعيشية الفردية (ILA)، وقد تم اختيارهم بناءً على ارتفاع مستوى الحاجة وفق معايير البرنامج. وهناك ١,٠٤٦ مشاركاً إضافياً (١٧٪) من أفراد المجتمع.

تعريف العينـــات الفرعيـة كما أدناه:

- الأشخاص المؤهلون للحصول على دعم: ILA هم الأفراد الذين حدّدهم فريق برنامج المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بوصفهم مؤهلين للحصول على دعم برنامج ILA، وذلك بعد عملية فحص تعتمد على معايير متعددة الأبعاد لقياس الهشاشة، إضافةً إلى إثبات قدرتهم ورغبتهم في إدارة مشروع تجاري. ولأسباب أخلاقية، لم تُدرج في الدراسة الحالات التي كانت بحاجة ماسة وفورية إلى الدعم، إذ إن مشاركة المؤهلين في تجربة البحث الميداني (RCT) تمنحهم فرصة بنسبة ٥٠٪ فقط للحصول على الدعم خلال دورة الدراسة. باستثناء هذه الحالات، شمل المسح جميع الأفراد المؤهلين في كل مجتمع محل الدراسة.
- أعضاء الشبكة الاجتماعية: طلبنا من المشاركين إحالتنا إلى أصدقائهم المقيمين في المجتمع نفسه لإجراء مقابلات معهم. ويُقصد بالأصدقاء هنا أفراد المجتمع الذين تربطهم علاقة اجتماعية مباشرة بالمستجيب. وقد جرى تحديد هذه الروابط عبر آلية الإحالة النمطية حيث من خلالها طُلب من المؤهلين لبرنامج ILA تزويدنا بأسماء وبيانات الاتصال بالأشخاص الذين تجمعهم بهم تفاعلات اجتماعية إيجابية منتظمة.
- أعضاء الشبكة الاقتصادية: بعدها، استهدفنا إجراء مقابلات مع المنافسين الاقتصاديين لمقدّمي طلبات ILA، أي أفراد المجتمع الذين تجمعهم علاقة اقتصادية مباشرة بالمشارك. وتم تحديد هذه الروابط كذلك عبر أسلوب الإحالة، حيث طُلب من المؤهلين لبرنامج ILA تزويدنا بأسماء وبيانات الاتصال بالأشخاص الذين يعملون في القطاع الجغرافي ونطاق النشاط الاقتصادي نفسه الذي يعملون فيه لكسب معيشتهم.
- أفراد المجتمع: جُمعت عينة تمثيلية من سكان المجتمعات الثمانية عشر التي يعيش فيها المؤهلون. ولتحقيق ذلك، تم إعداد إطار شامل لعينة المسح يتضمن جميع المباني في كل مجتمع، بالاعتماد على بيانات الخرائط الجغرافية (GIS) الخاصة بشركة مايكروسوفت[٦] ، مع مراجعة يدوية حديثة لصور الأقمار الصناعية عالية الدقة. جرى ترجيح اختيار المباني ذات الإحداثيات الجغرافية (Geo-tagged) بناءً على عدد المؤهلين لبرنامج ILA الذين يقيمون على بُعد ٣٠٠ متر منها. ثم اختار الباحثون ميدانيًا أسرة واحدة عشوائيًا من داخل كل مبنى لإجراء المقابلة.

٦ انظر: Microsoft / GlobalMLBuildingFootprints.

تحليل المجموعات الفرعية

تم تحليل البيانات على مستوى العينة الكاملة، ثم جرى تقسيمها وفق عدة معايير، هي: الجنس، وسجل النزوح (الباقون في أماكنهم، العائدون، والنازحون داخليًا)، إضافة إلى الفئة الفرعية (المؤهلون لبرنامج ILA، الشبكة الاجتماعية، الشبكة الاقتصادية، وأفراد المجتمع)[٧].

تصنيف سجل النزوح للمشاركين استند إلى تاريخ حركتهم منذ بداية عام ٢٠١٤، على النحو التالي:

- الباقون في أماكنهم :(Stayees) هم المشاركون الذين لم يهاجروا منذ عام ٢٠١٤.
- العائدون :(Returnees) هم من هاجروا في أو بعد عام ٢٠١٤، لكنهم عادوا لاحقًا مناطق سكناهم الأصلية التي كانوا يقيمون فيها قبل النزوح.
- النازحون (IDPs): هم من هاجروا في أو بعد عام ٢٠١٤ وما زالوا يعيشون في منطقة مختلفة عن مكان إقامتهم عام ٢٠١٤، وقد يكونون تعرضوا للنزوح أكثر من مرة.

في هذه الدراسة، جرى تحديد سجل النزوح بالاعتماد على الحركة الجغرافية وموقع الإقامة، بدلًا من الأسباب المصرح بها للهجرة (مثل العنف أو الضغوط الاقتصادية)، وذلك لأن قياس أو استنتاج الأسباب الفردية للهجرة بدقة يُعد أمرًا بالغ الصعوبة. وعلى الرغم من إدراك أهمية فهم دوافع الهجرة، فإن الأسئلة الاستعادية حول سبب الهجرة لا تُعد وسيلة موثوقة لتقييم الأسباب الجوهرية وراءها. وعليه، فإن هذه التصنيفات تُستخدم حصريًا لأغراض التحليل الإحصائي ضمن نطاق هذه الدراسة.

التقدم نحو الحلول الدائمة للنازحين

تُبرز مربعات النص المنتشرة في هذا التقرير البيانات الأكثر صلة بمعايير الحلول الدائمة التي وضعتها الآلية المشتركة لتقييم النزوح الداخلي (IACS)، باستخدام المؤشرات التي طورتها وحدة التنسيق والإحصاء للنازحين (JIPS) عام ٢٠٢٠. ويتناول التقرير ستة من أصل ثمانية معايير رئيسية وفق IACS، وهي: السلامة والأمن، مستوى المعيشة الملائم، الوصول إلى سبل العيش، استعادة السكن والأراضي والممتلكات، الحصول على الوثائق، المشاركة في الشؤون العامة. يُذكر صراحة في الحالات التي لا تتطابق فيها البيانات المجموعة مع المواصفات الدقيقة لمؤشرات) خدمة التوصيف المشترك للنازحين)JIPS ، وذلك لتوضيح أية فروقات أو استثناءات في التحليل.

قياس التماسك الاجتماعي

يُعد التماسك الاجتماعي مفهومًا متعدد الأبعاد، ويجري قياسه في هذا التقرير من خلال أسئلة استبيان مصممة خصيصًا لالتقاط جوانب محددة، تشمل: الثقة بين الأفراد، والمشاركة المدنية، والمواقف الداعمة للتنوع والشمول، والتنافس على الموارد، والاعتماد المتبادل، والتواصل الاجتماعي. وفي إطار التحليل الانحداري، تُدمج الأسئلة التي تقيس البعد الواحد في متغير مؤشري موحّد باستخدام أسلوب الترجيح المعكوس للتغاير (Inverse Covariance Weighting).

ولغرض توصيف التماسك الاجتماعي بين الفئات المختلفة، تضمّن الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي تتناول المواقف والتجارب تجاه مجموعات اجتماعية مرجعية متباينة. فقد يحمل الأفراد تصورات مغايرة تجاه مجموعة النزوح التي ينتمون إليها (مثل مستوى ثقة المستجيب النازح داخليًا بأعضاء مجتمعه من النازحين)، مقارنةً بتصوراتهم تجاه أشخاص ذوي سجل نزوح مختلف (مثل ثقة المستجيب النازح بأفراد المجتمع من العائدين أو الباقين في أماكنهم).

تفسير تحليل الانحدار

يعرض كل مخطط انحدار في هذا التقرير العلاقات التقديرية بين الخصائص المدرجة على المحور الرأسي

(Y-axis) وأحد أبعاد التماسك الاجتماعي. وكما ذُكر سابقًا، جرى قياس سبعة أبعاد للتماسك الاجتماعي بشكل منفصل، وهي: الثقة بين الأفراد، المشاركة المدنية، المعتقدات الشاملة، الاعتماد المتبادل، التواصل، التنافس، والشكاوى. ولكل بعد منها تحليل انحداري خاص به. في نتائج الانحدار، تمثل الأشرطة الأفقية فترات الثقة (Confidence Intervals) بنسبة ٩٥٪، وتتمركز حول القيمة التقديرية المستخرجة من نموذج الانحدار. ويعرض كل مخطط تحليلًا لمكوّن فرعي واحد فقط من مكوّنات التماسك الاجتماعي. جرى بناء المخرجات، كما ذُكر سابقًا، على شكل مؤشرات تُقاس بوحدات الانحراف المعياري. ولغرض التفسير، تُعد الفروق في حدود ٠,١ من الانحراف المعياري فروقًا صغيرة، في حين أن ٠,٢ تُعد متوسطة الصغر، و٠,٣ متوسطة، أما ٠,٤ أو أكثر فتُعد فروقًا كبيرة نسبيًا.

بالنسبة لكل مكوّن من مكوّنات التماسك الاجتماعي، تُقدَّر معاملات الانحدار ضمن ستة نماذج منفصلة. يركّز خمسة من هذه النماذج على المتغيرات الاقتصادية وهي: التوظيف، والدخل، والإنفاق، والأصول، والسكن مع التحكم في العوامل الديموغرافية وسجل النزوح، في حين يقتصر النموذج السادس على العوامل الأخيرة فقط. تشير الدوائر الفارغة في الأشكال إلى الفئات المرجعية في كل نموذج انحدار، وهي الفئات التي تُستخدم كأساس للمقارنة مع الخصائص الأخرى. وترد جميع معادلات نماذج الانحدار في الملحق.

توفر نماذج الانحدار تقديرات للارتباطات بين خصائص المستجيبين ونتائج التماسك الاجتماعي. ومع ذلك، قد تتأثر هذه العلاقات بعوامل متعددة في الوقت نفسه، مما يصعّب عزل أثر أي خاصية واحدة. لذلك، جرى تضمين متغيرات ضابطة – هي سجل النزوح، والعمر، والجنس، والمستوى التعليمي – للمساعدة في تفسير الفروق العامة بين الأفراد التي قد تحجب الأنماط محل الاهتمام.

تضمن هذه المتغيرات الضابطة، على سبيل المثال، أن العلاقة التقديرية بين العمل والثقة الاجتماعية لا تُعزى ببساطة إلى الفروق في العمر أو مستوى التعليم بين العاملين وغير العاملين. ومع ذلك، فإن تضمين المتغيرات الضابطة لا يثبت علاقة سببية، إذ تظل التقديرات تعكس ارتباطات إحصائية في البيانات حتى بعد تعديلها وفقًا للفروق القابلة للملاحظة بين الوحدات.

في الرسوم البيانية، تمثل القيم على المحور الأفقي (X-axis) مقدار العلاقات التقديرية بين خصائص المستجيبين المدرجة على المحور الرأسي (Y-axis) والنتيجة التي يجري تحليلها في المخطط. وقد جرى تطبيع المؤشرات بحيث يكون متوسطها مساويًا ل ٠ وانحرافها المعياري مساويًا ل ١. هذا يعني أنه على سبيل المثال في الشكل رقم (٤٨) الذي يعرض العوامل المرتبطة بالثقة الاجتماعية، فإن المستجيبين الذين أفادوا بأنهم يعملون لديهم مستوى ثقة اجتماعية أعلى بمقدار ٠,١٠ من الانحراف المعياري مقارنةً بأولئك الذين لم يصرّحوا بأنهم يعملون، وذلك بعد أخذ الخصائص الخلفية في الحسبان. وبعبارة أخرى، تشير التقديرات إلى أنه إذا قارنّا بين مستجيبين متماثلين في العمر، والتعليم، والجنس، وسجل النزوح، ويختلفان فقط في حالة العمل، فإن الشخص العامل يُتوقع أن يكون لديه مستوى ثقة اجتماعية أعلى – في المتوسط بنسبة تعادل ١٠٪ من الانحراف المعياري، مقارنةً بالشخص غير العامل.

تستند البيانات المستخدمة في هذه النماذج الانحدارية إلى المسح الأساسي لدراسة عام ٢٠٢٤، الذي أُجري في ١٨ مجتمعًا محليًا في العراق، كما ورد وصفه سابقًا. وتشمل تحليلات الانحدار جميع المستجيبين، وهم: المتقدمون لبرنامج الدعم، وجهاتهم الاجتماعية والمهنية، بالإضافة إلى عينة مجتمعية من جيران المتقدمين في المجتمع نفسه. يبلغ الحجم الإجمالي للعينة ٦,١٥٩ مستجيبًا، إلا أن عدد الملاحظات قد يختلف بين نماذج الانحدار بسبب عدم استجابة بعض المشاركين للأسئلة المرتبطة بمتغيرات محددة في كل نموذج. على سبيل المثال، تشمل نماذج العمل والإنفاق والأصول بيانات ٦,١٥٤ مستجيبًا، في حين تشمل نماذج السكن والدخل بيانات ٦,٠٩٦ و٦,٠٦٤ مستجيبًا على التوالي.

٧ بالنسبة لجميع الإجابات المقدمة بالقيم النقدية، تم تطبيق عملية لإزالة القيم الشاذة على جميع الإجابات التي قُدّمت بالقيم النقدية. تم تنفيذ عملية إزالة القيم الشاذة بسبب وجود عدد صغير من القيم المرتفعة بشكل غير معقول في البيانات. تمت إزالة القيم الشاذة من خلال تطبيق تقنية الـ"وينسور-التحجيم الطرفي للقيم" على أعلى ٢ في المئة من القيم غير الصفرية للأسئلة النقدية. تم اختيار تطبيق تقنية الـ"وينسور-التحجيم الطرفي للقيم" فقط على القيم غير الصفرية لتجنب فقدان البيانات ذات الصلة في الحالات التي أعطى فيها عدد قليل من المستجيبين قيمًا إيجابية.

٥. الخصائص الديموغرافية وأنماط الهجرة

النقاط الرئاسية

- من بين ٦,١٥٩ مستجيبًا، تبيّن أن ٨٠٪ منهم قد تعرضوا للنزوح مرة واحدة على الأقل منذ عام ٢٠١٤؛ حيث شكّل العائدون ٥٨٪، فيما لا يزال ٢٢٪ نازحين، و٢٠٪ من أفراد المجتمع المضيف.
- بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، نتجت ثلاثة من كل أربع حالات نزوح (٧٥,٠٪) عن النزاعات، وانعدام الأمن العام، وأعمال العنف الموجهة، والتهديدات. ومنذ عام ٢٠١٨، مثّلت حالات العودة إلى مناطق السكن المعتادة سابقًا أربعة من كل خمس حركات نزوح (٧٩,٠٪).
- تشكّل الأسر التي تعيلها نساء ٩,٨٪ من أسر النازحين، و٨,٩٪ من أسر العائدين، و ١٠,٦٪ من أسر المقيمين (الباقين).

يقدّم هذا القسم تحليلاً للخصائص الديموغرافية للسكان الذين شملهم المسح، بما في ذلك تاريخ النزوح، ونسب الالتحاق بالتعليم، والمستوى التعليمي في المجتمعات المحلية المستهدفة.

الخصائص الديموغرافية للمستجيبين

شارك في هذه الدراسة ٦,١٥٩ مستجيبًا، بلغت نسبة النساء منهم ٥٣٪. وقد قدّم المستجيبون بيانات شخصية عن أنفسهم وعن ٣٠,٤٠٩ فردًا من أسرهم، بمتوسط حجم أسرة يبلغ ٥,٩ أفراد. يبلغ متوسط حجم الأسرة لدى النازحين ٦,٣ أفراد، مقارنة ب ٥,٩ للعائدين و٥,٦ للباقين. أما متوسط عمر المستجيبين فيبلغ ٣٤ عامًا، في حين يبلغ متوسط عمر جميع أفراد الأسر ٢٠ عامًا. وتظهر البيانات تقاربًا في متوسط الأعمار عبر مجموعات العينة، حيث بلغ متوسط عمر المستجيبين ٣٥ عامًا لدى النازحين، و٣٤ عامًا لدى العائدين، و٣٣ عامًا لدى الباقين. كما تشكّل الأسر التي تعيلها نساء ٩,٨٪ من أسر النازحين، و٨,٩٪ من أسر العائدين، و١٠,٦٪ من أسر الباقين.[٨]

تاريخ النزوح

بشكل عام، تبيّن أن ٨٠٪ من المستجيبين قد تعرضوا للنزوح خلال السنوات العشر الماضية، وهم الآن إما عائدون أو نازحون. وتشير البيانات إلى أن غالبية المستجيبين هم من العائدين (٥٨٪) الذين نزحوا منذ عام ٢٠١٤ ثم عادوا لاحقًا إلى مناطق سكنهم الأصلية، بينما يشكّل النازحون ٢٢٪ من العينة، ويشكّل الباقون (٢٠٪) من المقيمين الذين لم يتعرضوا للنزوح منذ عام ٢٠١٤. يوضح الجدول أدناه توزيع المستجيبين بحسب تاريخ النزوح (نازح، عائد، مقيم) وفق نوع العينة (المستحقون لبرنامج ILA، وأعضاء الشبكة، وأفراد المجتمع المحلي).

الشكل ٤. تاريخ نزوح المجيبين حسب العينة

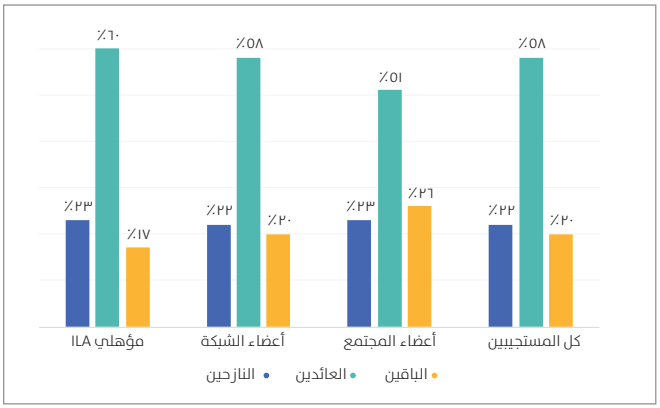

حدث ما مجموعه ٣٨,٧ في المئة من التنقلات التي أبلغ عنها المجيبون بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣ في عام ٢٠١٤ وحده. بعد عام ٢٠١٤، يُظهر الاتجاه العام زيادة في التنقلات في السنة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، يليه انخفاض تدريجي بعد عام ٢٠١٨. واستنادًا إلى أسباب التنقل المبلغ عنها ذاتيًا، فإن معظم التنقلات منذ عام ٢٠١٤ كانت نزوحًا قسريًا بسبب النزاع وانعدام الأمن المعمم (٤٧,٢ في المئة) والعنف والتهديدات المستهدفة (٥,٣ في المئة). تم الإبلاغ عن ٦,٩ في المئة فقط من التنقلات التي كان سببها الأساسي هو الاحتياجات الاقتصادية، موزعة بين عدم القدرة على تغطية الاحتياجات الأساسية (٣,٨ في المئة) والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، ولكن البحث عن فرص أفضل في مكان آخر (٣,١ في المئة). ما مجموعه ٣٦,٣ بالمائة من جميع التنقلات منذ عام ٢٠١٤ كانت عودة المجيبين إلى منطقة إقامتهم المعتادة بعد النزوح القسري.

الشكل ٥. أسباب التنقّل بحسب السنة للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣

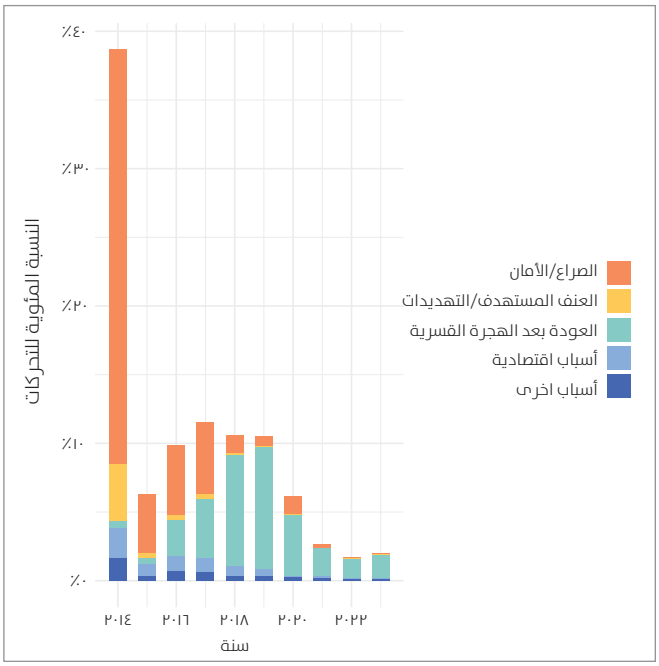

ملاحظة: n = ٨,٨٦١. تم استبعاد التحركات التي لم يُسجّل لها تاريخ محدّد. طُلب من جميع المستجيبين الإدلاء بمعلومات عن كل حالة تنقّل قاموا بها منذ عام ٢٠١٤. وتشمل البيانات جميع التحركات، بما في ذلك الانتقال إلى قرية أخرى ضمن القضاء نفسه. لم يكن هناك حدّ أقصى لعدد التحركات التي يمكن للمستجيب تسجيلها. وقد أعيدت صياغة بعض الإجابات أو دمجها على النحو الآتي: (١) النزاع / انعدام الأمن العام: الصياغة الأصلية كما وردت: (٢) العنف المستهدف / التهديدات: الصياغة الأصلية كما وردت : (٣) العودة بعد النزوح القسري : العودة إلى منطقة الإقامة المعتادة السابقة بعد النزوح القسري. : (٤) الأسباب الاقتصادية: دمجت بين "انعدام سبل العيش (عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية)" و"البحث عن فرص اقتصادية أفضل (مع القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية) وتشمل الأسباب الأخرى: الجفاف / تدهور البيئة، الدراسة / الجامعة، الرعاية الصحية، الزواج / الالتحاق بالأسرة في مكان آخر، الانضمام إلى جماعة مسلّحة / ميليشيا / الجيش، وأسباب أخرى (تُحدَّد).

يتضح وجود تحوّل جوهري في أسباب التنقّل بين الفترتين ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ و٢٠١٨ الى ٢٠٢٣، إذ يعكس هذا الاختلاف انتقالاً من النزوح إلى العودة. ففي الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، شكّل النزوح الناتج عن النزاع وانعدام الأمن العام نسبة ٦٧,٤٪ من إجمالي التحركات، يليه العنف المستهدف والتهديدات بنسبة ٧,٦٪، أي أن أكثر من ثلاثة أرباع التحركات خلال هذه المدة كانت نتيجة للنزوح. وفي المقابل، لم تتجاوز نسبة الأفراد أو الأسر العائدين إلى منطقة إقامتهم المعتادة السابقة ١٢,٢٪، فيما بلغت نسبة التحركات بدوافع اقتصادية ٧,٨٪. غير أن الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣ شهدت تحوّلًا نحو العودة، حيث مثّلت العودة إلى منطقة الإقامة المعتادة السابقة بعد النزوح القسري نسبة ٧٩,٠٪ من إجمالي التحركات، في حين بلغت نسبة النزوح الناتج عن النزاع وانعدام الأمن العام ١١,٣٪، ونسبة النزوح الناتج عن العنف المستهدف والتهديدات ٠,٨٪. كما بلغت نسبة التحركات بدوافع اقتصادية ٥,٣٪. وبغض النظر عن الفترة الزمنية، لم تتجاوز التحركات الناتجة عن الزواج، أو الالتحاق بالأسرة في مكان آخر، أو الدراسة، أو الحصول على الرعاية الصحية نسبة ٢٪ من إجمالي التحركات

٨ تعريف الأسر التي تعيلها نساء تُعرف الأسر التي تعيلها نساء على أنها الأسر التي لا يتواجد فيها رجل في سن العمل، (أي بين ١٨ و٦٠ عامًا).

٦. الضعف الاقتصادي وسبل العيش

النقاط الرئاسية

- تواجه المجتمعات التي شملها المسح مستويات عالية من الحرمان الاقتصادي، حيث تعاني جميع الفئات من نسب مرتفعة من الديون والبطالة بغض النظر عن تاريخ النزوح لديهم.
- يعيش ٥٨,٩٪ من المستجيبين تحت خط الفقر الوطني، مقارنة بنسبة ١٧,٥٪ من العراقيين وفقًا لمسح الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر العراقية (IHES).[٩]
- تُعد البطالة مرتفعة في هذه المجتمعات؛ حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل من القوى العاملة ٤٢٪ بين النازحين، و٤٩٪ بين العائدين، و٣٥٪ بين الباقين في اماكنهم.
- عمل فقط واحد من كل أربعة مستجيبين (٢٦٪) في الشهر الذي سبق الدراسة، إذ لم يعمل ٣٠,٩٪ من النازحين، و٢٣,١٪ من العائدين، و٢٧,٦٪ من المقيمين في أماكنهم الأصلية خلال الشهر ذاته. وكان المستجيبون الذكور أكثر احتمالاً للعمل في الشهر السابق بنحو الضعف مقارنة بالمستجيبات الإناث.
- يبلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسر حوالي ٩٣٩,٠٠٠ دينار عراقي (٧١٧ دولارًا أمريكيًا)،[١٠] حيث تُخصص أكثر من ثلث هذه النفقات للأغذية، تليها النفقات الصحية وسداد الديون.
- تعاني ٢٢,١٪ من الأسر من الديون، التي تكون في الغالب مديونة لأفراد الأسرة أو الأصدقاء أو المؤجرين. وتبلغ قيمة الديون لدى الأسر المدينة في المتوسط ٤,٧١٦ مليون دينار عراقي (٣,٦٠٠ دولار أمريكي)، أي ما يعادل خمسة أضعاف متوسط الإنفاق الشهري للأسر المبلغ عنه. وتشكل الأسر النازحة نسبة أكبر بين الأسر المدينة، في حين تمتلك الأسر العائدة أعلى متوسط للديون لكل أسرة.

يقدم هذا القسم تحليلاً للوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستجيبين وأسرهم، متضمنًا الإنفاق، والديون، والمدخرات، والتوظيف، وامتلاك الأعمال التجارية.

النفقات

اجمالي النفقات

الحلول المستدامة

المعيار المناسب لمستوى المعيشة ٣,٢,٨: نسبة السكان تحت خط الفقر

- بلغ نسبة الأشخاص تحت خط الفقر العالمي (٣,٠٠ دولار أمريكي للفرد يوميًا) ٥٦,٠٪ بين النازحين، ٤٨,٩٪ بين العائدين، ٥٦,٠٪ بين المقيمين في أماكنهم الأصلية.[١١]
- فيما يتعلق بخط الفقر الوطني المحدد في مسح الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر العراقية (IHSES) ب ١٣٦,٠٠٠ دينار عراقي للفرد شهريًا (١٠٤ دولارات أمريكية)، بلغت النسب ٦١,٩٪ بين النازحين، و٥٦,٠٪ بين العائدين، و٦٣,٩٪ بين المقيمين. وتعد هذه النسب أعلى بكثير من المعدل الوطني البالغ ١٧,٥٪ من العراقيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (وفقًا للبنك الدولي، وغيره للعام ٢٠٢٤).[١٢]

يبلغ متوسط الإنفاق الشهري الإجمالي لجميع الأسر ٩٣٩,٠٠٠ دينار عراقي (٧١٧ دولارًا أمريكيًا)، ويشمل ذلك النفقات على الغذاء، والإيجار والرهن العقاري، ومستلزمات المنزل، والنقل، والرعاية الصحية، والترفيه، والملابس، والتعليم، والسلع المعمرة، والمدخرات، وسداد الديون.

تُظهر الأسر المقيمة في أماكنها الأصلية أدنى متوسط إنفاق شهري يبلغ ٨١٠,٠٠٠ دينار عراقي (٦١٨ دولارًا أمريكيًا)، وهو أقل بحوالي ١٥٪ مقارنة بالعائدين الذين ينفقون في المتوسط ٩٧٩,٠٠٠ دينار عراقي (٧٤٧ دولارًا أمريكيًا)، والنازحين الذين يبلغ متوسط إنفاقهم ٩٥٢,٠٠٠ دينار عراقي (٧٢٧ دولارًا أمريكيًا). أما متوسط الإنفاق الشهري للفرد الواحد فيبلغ ١٧٩,٠٠٠ دينار عراقي (١٣٧ دولارًا أمريكيًا) في أسر النازحين، و١٩٣,٠٠٠ دينار عراقي (١٤٧ دولارًا أمريكيًا) في أسر العائدين، و١٦٧,٠٠٠ دينار عراقي (١٢٧ دولارًا أمريكيًا) في أسر المقيمين. وهذه الأرقام أقل بشكل ملحوظ من متوسط الإنفاق الشهري للفرد الواحد على مستوى العراق البالغ ٢٤٨,٠٠٠ دينار عراقي (١٨٩ دولارًا أمريكيًا) (وفقًا للبنك الدولي وغيره لسنة ٢٠٢٤ (في حين أن نصف الأسر ذات الإنفاق الأدنى (الخمسين بالمائة الأدنى) تُظهر مبالغ إنفاق مماثلة بغض النظر عن تاريخ النزوح، إلا أن هناك اختلافًا واضحًا في الشرائح الأعلى من الإنفاق. حيث تنفق الأسر المقيمة في أماكنها الأصلية أقل من النازحين والعائدين ضمن نفس الشرائح الأعلى.

عند النظر إلى توزيع الإنفاق حسب العينة، تنفق أسر المستفيدين المؤهلين لبرنامج (IHA) ما معدله ١٠٪ أكثر شهريًا مقارنةً بالمجموعات الأخرى. حيث يبلغ متوسط الإنفاق الشهري لأسر المستفيدين المؤهلين ٩٩٦,٠٠٠ دينار عراقي (٧٦٠ دولارًا أمريكيًا)، مقارنة ب ٩٠٥,٠٠٠ دينار (٦٩١ دولارًا) لأعضاء شبكتهم، و٩١٩,٠٠٠ دينار (٧٠٢ دولارًا) لأعضاء المجتمع الآخرين. أما متوسط الإنفاق الشهري للفرد الواحد فيبلغ ١٨٠,٠٠٠ دينار عراقي (١٣٧ دولارًا أمريكيًا) في أسر المستفيدين المؤهلين، و١٨٧,٠٠٠ دينار (١٤٣ دولارًا) لكل من أعضاء الشبكة وأعضاء المجتمع.

الشكل ٦. متوسط الإنفاق الشهري للأسر حسب تاريخ النزوح

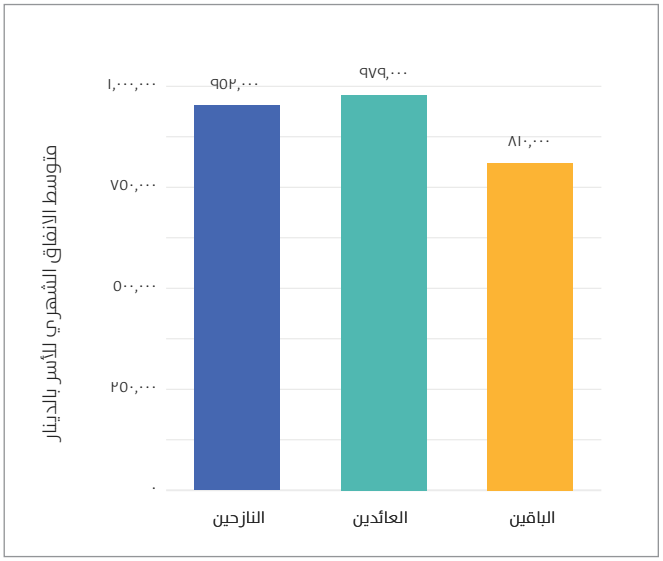

٩ خط الفقر البالغ ١٣٦,٠٠٠ دينار عراقي للشخص الواحد شهرياً (١٠٤ دولارات أمريكية)، كما هو محدد في المسح الوطني للدخل والاستهلاك (IHSES). ويستند الرقم الوطني إلى المسح الوطني للدخل والاستهلاك (IHSES) الذي أجراه البنك الدولي والمنظمة المركزية للإحصاء (CSO) ومكتب إحصاءات إقليم كردستان (KRSO) في عام ٢٠٢٤.

١٠ ١ دولار أمريكي = ١,٣١٠ دينار عراقي في ١٣ حزيران ٢٠٢٥. وقدمت جميع الردود بالدينار العراقي. وتم التحويل إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف الرسمي البالغ ١,٣١٠ دينار عراقي لكل دولار أمريكي، والذي ظل ثابتاً طوال فترة جمع البيانات (أسعار الصرف التشغيلية للأمم المتحدة).

١١ تم احتسابها على أساس الإنفاق الشهري لكل فرد من أفراد الأسرة في اليوم، على أساس ٣٠ يوماً في الشهر وسعر الصرف الرسمي البالغ ١,٣١٠ دينار عراقي مقابل كل ١ دولار أمريكي (أسعار الصرف التشغيلية للأمم المتحدة).

١٢ محسوب على أساس الإنفاق الشهري لكل فرد من أفراد الأسرة في الشهر.

الشكل ٧. متوسط نفقات الأسر الشهرية حسب العينة

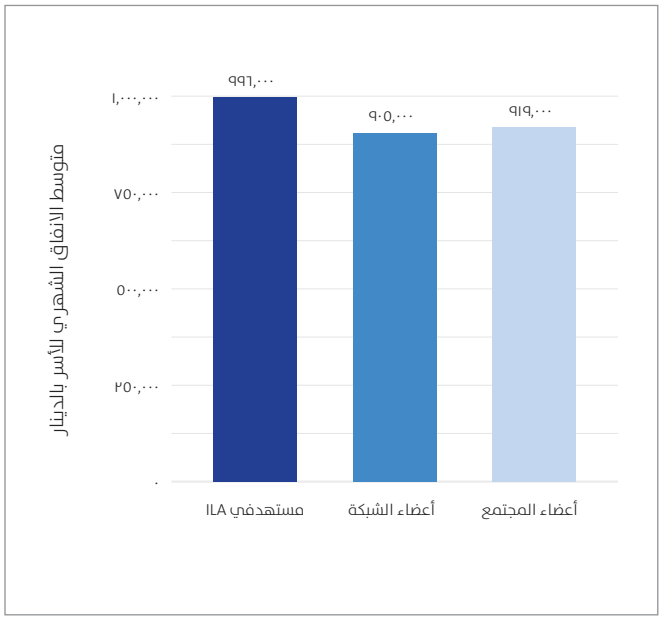

ملاحظة :n = ٦,١٥٦. تشمل النفقات الإجمالية دمج ثمانية أسئلة تتعلق بالإنفاق الشهري للأسر. في كل سؤال، تم توحيد القيم التي تزيد عن ٩٨ في المائة من القيم غير الصفرية. تم طرح سبعة من الأسئلة الثمانية بصيغة: "خلال الثلاثين يومًا الماضية، كم أنفقت أسرتك على [نوع النفقة] (بالدينار العراقي)" الصيغة الأصلية للسؤال المتعلق بأنواع النفقات كانت كما يلي: (١) الغذاء والمشروبات؛ (٢) الإيجار أو الرهن العقاري؛ (٣) مستلزمات المنزل (الأثاث، الأدوات، مستلزمات المطبخ، العناية الشخصية/النظافة)؛ (٤) المرافق (المياه، الكهرباء، الغاز)، والنقل، ووقود المركبات؛ (٥) الأدوية والصحة (المنتجات والخدمات/الرعاية)؛ (٦) الترفيه، الملابس/الأحذية، وخدمات الهاتف المحمول/الإنترنت؛ (٧) التعليم (الخدمات/الرسوم والمستلزمات). أما السؤال الثامن فكان: "خلال الثلاثين يومًا الماضية، كم خصصت أسرتك للادخار (بالدينار العراقي)"..

الإنفاق حسب النوع

الحلول المستدامة

المعيار المناسب لمستوى المعيشة ٣,٢,٧: نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الإنفاق

تبلغ نسبة متوسط الإنفاق الشهري على الغذاء إلى متوسط إجمالي الإنفاق الشهري ٢٧٪ في أسر النازحين، و٢٨٪ في أسر العائدين، و٣٢٪ في أسر المقيمين في أماكنهم الأصلية.

تشكل النفقات الرئيسية لأسرة المستجيبين ثلاثة أنواع رئيسية، وهي الاغذية (بمتوسط ٢٦٥,٠٠٠ دينار عراقي شهريًا\٢٠٢ دولارًا أمريكيًا)، والرعاية الصحية (١٦١,٠٠٠ دينار\١٢٣ دولارًا)، وسداد الديون (١٣٣,٠٠٠ دينار\١٠٢ دولارًا).

يلي ذلك المبالغ المخصصة للادخار، وشراء المستلزمات المنزلية، والنفقات المتعلقة بالترفيه، والهاتف، والإنترنت، والملابس، حيث تبلغ كل منها حوالي ٦٥,٠٠٠ دينار عراقي شهريًا لكل أسرة (٥٠ دولارًا). كما ينفق المستجيبون في المتوسط ٥٢,٠٠٠ دينار شهريًا على النقل (٤٠ دولارًا)، وعلى السلع دائمة الاستخدام. تبلغ نفقات التعليم في المتوسط ٣٨,٠٠٠ دينار عراقي شهريًا (٢٩ دولارًا أمريكيًا)، تليها نفقات الإيجار والرهن العقاري بمتوسط ٣٦,٠٠٠ دينار شهريًا (٢٧ دولارًا). ومع ذلك، يبرز قسم الديون في هذا التقرير أن جميع الأسر مدينة في المتوسط بمبلغ ٢٧٥,٠٠٠ دينار عراقي لمالك العقار (٢١٠ دولارات أمريكية).

وقد دفع ٢٢,٨٪ من الأسر إيجارًا أو رهنًا عقاريًا في الشهر السابق. وبالنسبة للأسر التي تدفع إيجارًا أو رهنًا، يبلغ متوسط نفقات الإيجار والرهن العقاري الشهرية ١٥٩,٠٠٠ دينار عراقي لكل أسرة (١٢١ دولارًا أمريكيًا). وتشكل هذه النفقات نحو خمس إجمالي مصروفات هذه الأسر الشهرية (٢١,٠٪)، حيث تتراوح بين ١٨,٩٪ من إجمالي مصروفات أسر العائدين، و٢١,٩٪ لأسر النازحين داخليًا، و٢٣,٨٪ لأسر المقيمين في أماكنهم الأصلية. يميل العائدون إلى تخصيص مبالغ أكبر للادخار، حيث يقارب متوسط الادخار لديهم ١٠٠,٠٠٠ دينار عراقي شهريًا (٧٦ دولارًا أمريكيًا)، بينما يخصص النازحون داخليًا والمقيمون أقل من ٥٠,٠٠٠ دينار شهريًا للادخار (٣٨ دولارًا أمريكيًا).

الشكل ٨. متوسط الإنفاق الشهري للأسر حسب نوع النفقة

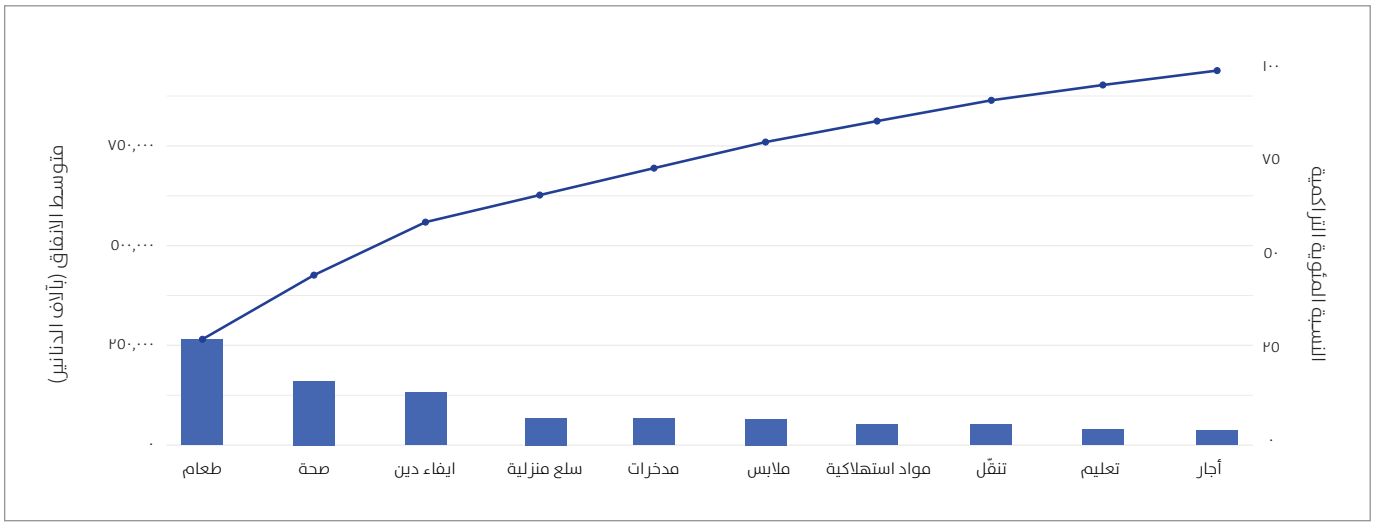

ملاحظة .n = ٦,١٥٦ : تمثل الأعمدة متوسط الإنفاق الشهري للأسر بالدينار العراقي لكل فئة (المحور الرأسي الأساسي على اليسار). وتمثل الخط النسبة التراكمية لمتوسط الإنفاق حسب الفئة (المحور الرأسي الثانوي على اليمين). يشمل متوسط إجمالي الإنفاق دمج ثمانية أسئلة حول الإنفاق الشهري للأسر. كذلك في كل سؤال، تم توحيد القيم التي تزيد عن ٩٨ في المائة من القيم غير الصفرية.. تم طرح سبعة من الأسئلة الثمانية بصيغة: "خلال الثلاثين يومًا الماضية، كم أنفقت أسرتك على [نوع النفقة] (بالدينار العراقي)". الصيغة الأصلية للسؤال الذي يشكل مضمونه بأنواع النفقات كانت كما يلي: (١) الغذاء والمشروبات؛ (٢) الإيجار أو الرهن العقاري؛ (٣) مستلزمات المنزل (الأثاث، الأدوات، مستلزمات المطبخ، العناية الشخصية/النظافة)؛ (٤) المرافق (المياه، الكهرباء، الغاز)، والنقل، ووقود المركبات؛ (٥) الأدوية والصحة (المنتجات والخدمات/الرعاية)؛ (٦) الترفيه، الملابس/الأحذية، وخدمات الهاتف المحمول/الإنترنت؛ (٧) التعليم (الخدمات/الرسوم والمستلزمات). (أما السؤال الثامن فكان: "خلال الثلاثين يومًا الماضية، كم خصصت أسرتك للادخار (بالدينار العراقي)".

الشكل ٩. متوسط الإنفاق الشهري للأسر بالدينار العراقي (IQD) حسب نوع المصروف، وتأريخ النزوح، والعينة

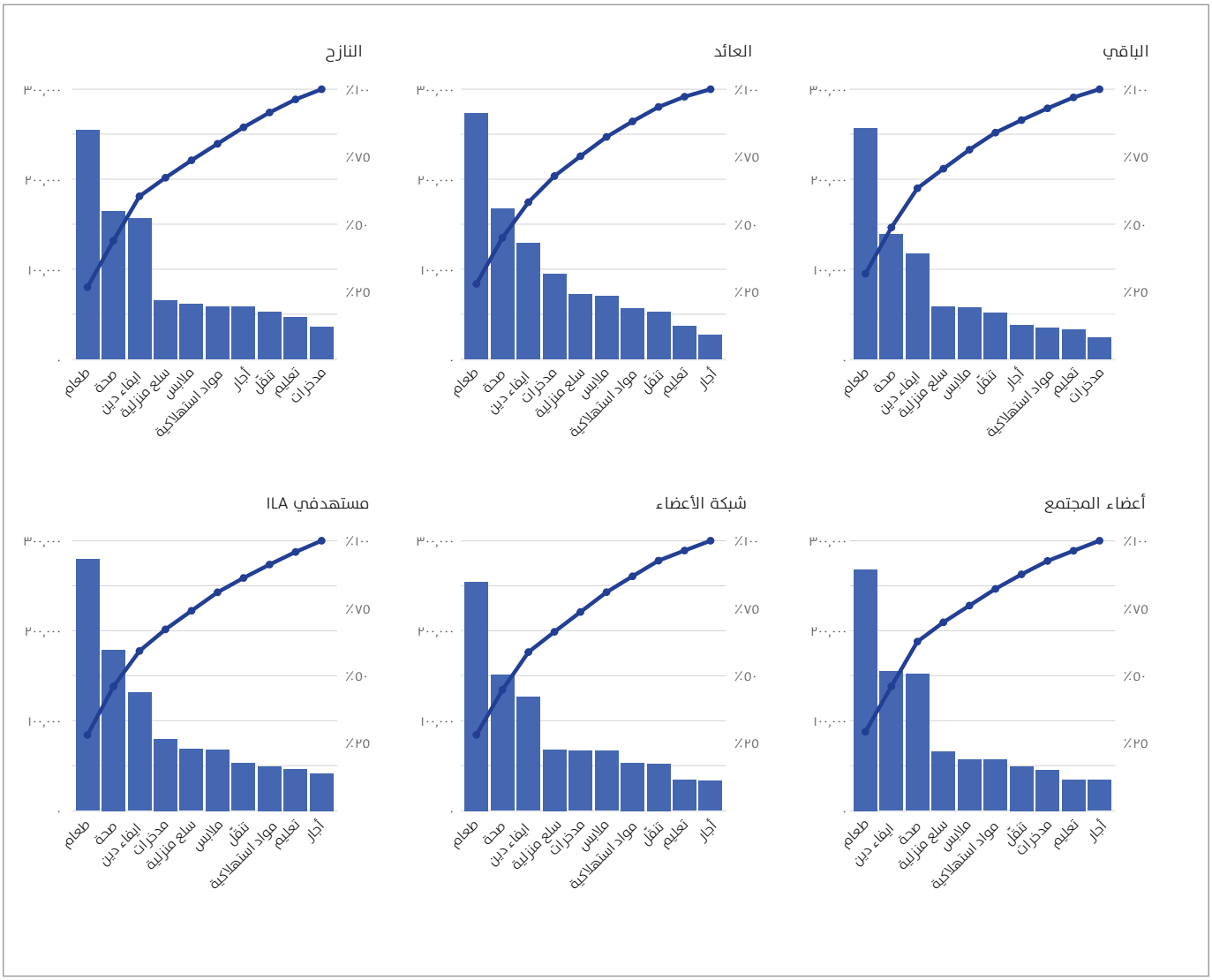

ملاحظة .n = ٦,١٥٦ : بلغ حجم العينة في جميع الرسوم البيانية الثلاثة المصنّفة حسب تاريخ النزوح (النازحون، والعائدون، والمقيمون). كما بلغ حجم العينة n=١,٦٥٦ في جميع الرسوم البيانية الثلاثة المصنّفة حسب نوع العينة (الأسر المؤهلة للحصول على دعم ILA، وأعضاء الشبكات، وأفراد المجتمع). في كل رسم بياني، تمثّل الأعمدة متوسط الإنفاق الشهري للأسرة بالدينار العراقي لكل فئة من فئات الإنفاق (على المحور الرأسي الأساسي الجهة اليسرى). أما الخط البياني فيُظهر النسبة المئوية التراكمية لمتوسط الإنفاق لكل فئة (على المحور الرأسي الثانوي الجهة اليمنى). يتكون متوسط إجمالي الإنفاق من دمج بيانات ثمانية أسئلة حول الإنفاق الشهري للأسرة. وفي كل سؤال، تم إجراء التشذيب الإحصائي للقيم التي تتجاوز النسبة المئوية ٩٨ من القيم غير الصفرية. وقد طُرحت سبعة من أصل ثمانية أسئلة بصيغة: "خلال الثلاثين يومًا الماضية، كم من المال أنفقت أسرتك على [نوع المصروف] (بالدينار العراقي)". وكانت فئات المصروفات في الصيغة الأصلية للأسئلة كالتالي: (١) الطعام والمشروبات؛ (٢) الإيجار أو أقساط الرهن العقاري؛ (٣) المستلزمات المنزلية (الأثاث، الأدوات، مستلزمات المطبخ، العناية الشخصية/النظافة)؛ (٤) الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الغاز)، والنقل، ووقود المركبات؛ (٥) الأدوية والرعاية الصحية (المنتجات والخدمات/العلاج)؛ (٦) الترفيه، والملابس/الأحذية، وخدمات الهاتف المحمول/الإنترنت؛ (٧) التعليم (الخدمات/الرسوم الدراسية والمستلزمات). فكان السؤال الثامن:" في آخر ٣٠ يوماً، كم من المال خصصت أسرتك للمدخرات (بالدينار العراقي) ".

الديون

إجمالي الديون

أفاد أكثر من خُمس الأسر (٢٢,١٪) بأنها مديونة، حيث بلغ متوسط إجمالي ديون الأسر نحو ١,٠٣ مليون دينار عراقي (٧٨٦ دولارًا أمريكيًا). وفي المتوسط، تدين كل أسرة بما يزيد على ٥٩٨,٠٠٠ دينار عراقي (٤٥٦ دولارًا أمريكيًا) لأفراد العائلة والأصدقاء،[١٣] وهو ما يمثل أكثر من نصف إجمالي ديونها. وتأتي الديون المستحقة للمالكين في المرتبة الثانية بمتوسط قدره ٢٧٥,٠٠٠ دينار عراقي للأسرة الواحدة (٢١٠ دولارات أمريكية)، تليها الديون للمحال التجارية والتجار المحليين بمتوسط ٨٥,٠٠٠ دينار عراقي (٦٥ دولارًا أمريكيًا)، ثم الديون لمزوّدي الأعمال بمتوسط ٥٣,٠٠٠ دينار عراقي (٤٠ دولارًا أمريكيًا). أما الديون الطبية فكانت أقل بكثير، حيث بلغ متوسطها ١٨,٠٠٠ دينار عراقي (١٤ دولارًا أمريكيًا) للأسرة.

عند النظر فقط إلى الأسر التي أبلغت عن مديونيتها (٢٢,١٪) وليس إلى السكان بأكملهم، يبلغ متوسط ديون الأسر المديونة ٤,٧١٦ مليون دينار عراقي (٣٦٠٠ دولار أمريكي). أي ما يعادل خمسة أضعاف متوسط الإنفاق الشهري للأسر المبلغ عنه في المسح. وتشمل هذه المديونية، في المتوسط، نحو ٢,٧٣٤ مليون دينار عراقي (٢,٠٨٧ دولارًا أمريكيًا) مستحقة للبنوك والأقارب والأصدقاء، و١,٢٥٩ مليون دينار عراقي (٩٦١ دولارًا أمريكيًا) مستحقة للمالكين، و٣٩٠,٠٠٠ دينار عراقي (٢٩٨ دولارًا أمريكيًا) مستحقة للتجار، و٢٤٤,٠٠٠ دينار عراقي (١٨٦ دولارًا أمريكيًا) لمزوّدي الأعمال، فضلًا عن ٨٣,٠٠٠ دينار عراقي (٦٣ دولارًا أمريكيًا) لمقدّمي الخدمات الصحية.

١٣ في حين أن البيانات لا تسمح لنا بتصنيف الديون المستحقة للبنوك والديون المستحقة للعائلة والأصدقاء، تشير الرؤى النوعية إلى أن الوصول إلى الائتمان الرسمي لا يكاد يذكر في المجتمعات المشمولة في الدراسة.

الديون بحسب تاريخ النزوح ونوع العينة

يواجه النازحين والعائدين تحديات أكبر فيما يتعلق بالديون مقارنة بالمقيمين، رغم أن جميع المجموعات تسجّل مستويات مرتفعة من المديونية. وتبلغ نسبة الأسر المثقلة بالديون بين النازحين ٢٨,٧٪ مقابل ٢١,١٪ لدى الباقين، و١٩,٩٪ لدى العائدين. وعند النظر فقط إلى الأسر المدينة، يتضح أن متوسط حجم الدين لدى العائدين يبلغ نحو (٥,٧٥٩ مليون دينار عراقي ٤,٣٩٦ دولارًا أمريكيًا)، وهو أعلى بكثير مقارنة بالنازحين (٣,٥٠٩ مليون دينار عراقي/ ٢,٦٧٩ دولارًا أمريكيًا)، والباقين (٣,٧٤٤ مليون دينار عراقي ٢,٨٥٨\ دولارًا أمريكيًا .(وهذا يشير إلى أنه على الرغم من أن نسبة الأسر العائدة التي تعاني من الديون أقل، فإن الأسر المدينة ضمن هذه الفئة تتحمل أعباء مالية أكبر بكثير. وتتبع جميع المجموعات النمط نفسه من حيث كون الجزء الأكبر من الديون مستحقًا لأفراد العائلة والأصدقاء، يليه الدين المستحق للمالكين (المؤجرين). وتبقى الديون تجاه المالكين مرتفعة في جميع الفئات، إلا أنها أعلى بشكل ملحوظ لدى العائدين مقارنة بالنازحين والباقين. كما تسجّل الديون المستحقة للتجار والمتاجر المحلية ولمزوّدي الخدمات التجارية مستويات مرتفعة، في حين تبقى الديون الطبية أقل نسبيًا في المتوسط.

واحدة من كل أربع أسر مؤهلة لدعم ILA هي (٢٥,٤٪) مديونة، مقارنة بواحدة من كل خمس أسر من أعضاء شبكتهم (١٩,٨٪) وبأعضاء المجتمع الآخرين (٢١,٩٪). ويبلغ متوسط الديون على الأسر المؤهلة لدعم ILA المدينة نحو ٤,٨٣٢ مليون دينار عراقي ٣,٦٨٩) دولارًا أمريكيًا)، مقارنة ب ٤,٥٧٢ مليون دينار عراقي (٣,٤٩٠) دولارًا أمريكيًا للأسر المدينة من أعضاء الشبكات، و٤,٨١٠ مليون دينار عراقي (٣,٦٧٢) دولارًا أمريكيًا للأسر المدينة من أعضاء المجتمع. وتشمل الديون في جميع المجموعات في الغالب المبالغ المستحقة لأفراد العائلة والأصدقاء، تليها الديون المستحقة للمالكين (المؤجرين). أما المبالغ المستحقة للتجار والمتاجر المحلية فهي أقل، تليها المبالغ المستحقة لمزوّدي الخدمات التجارية والطبية.

الشكل ١٠. نسبة الأسر المدينة حسب تاريخ النزوح

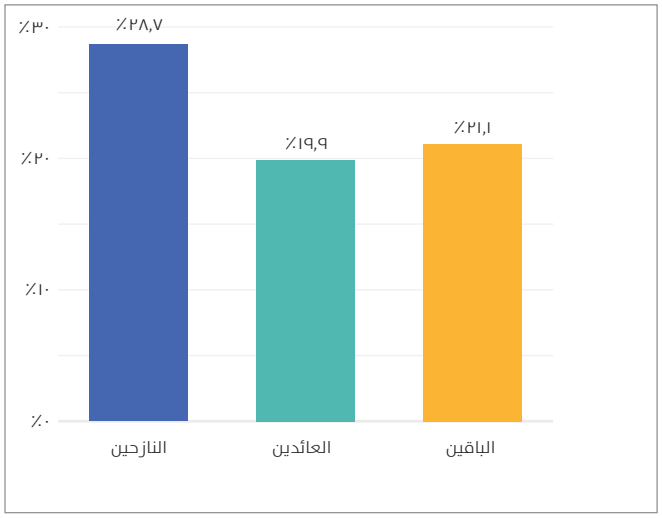

ملاحظة:.n=٦,١٤٥ بعد استبعاد الحالات التي رفض فيها المشاركون الإجابة. وقد طُرح على المستجيبين السؤال التالي: "هل على الاسرة أي ديون، بما في ذلك الإيجارات المؤجلة، أو السلع المشتراة بالدين، أو الرهن العقاري، أو القروض غير الرسمية؟". المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة لعام ٢٠٢٤.

الشكل ١١. نسبة الأسر المدينة بحسب تاريخ النزوح والدائن

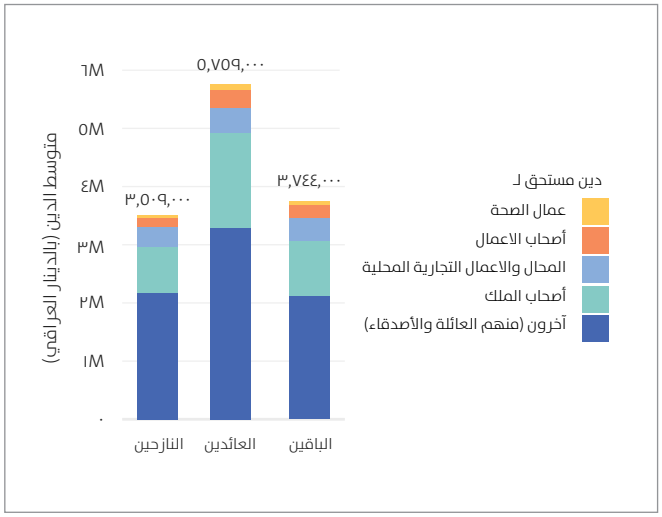

الشكل ١٢. متوسط حجم الدين بين الأسر المدينة بحسب نوع العينة

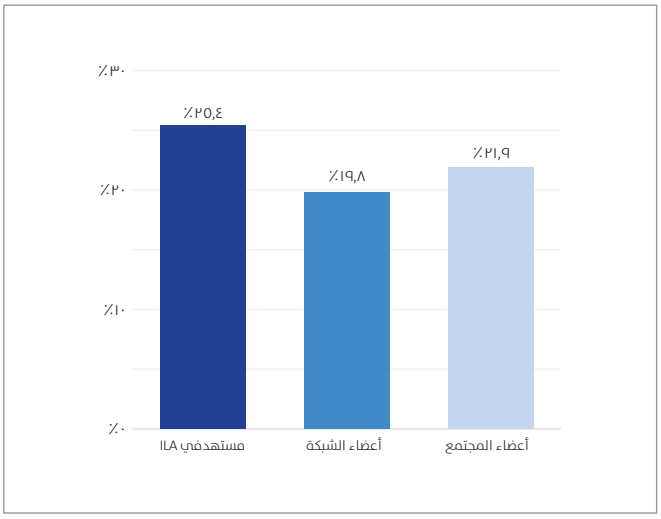

ملاحظة: n=٦,١٤٥. تم استبعاد الحالات التي رفض فيها المشارك الإجابة. طُرح على المشاركين السؤال التالي:" هل على الأسرة أي ديون، بما في ذلك الإيجارات المتأخرة، والمشتريات بالائتمان، والرهن العقاري، والقروض غير الرسمية؟ " المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة لعام ٢٠٢٤.

الشكل ١٣. متوسط حجم الديون بين الأسر المدينة، بحسب نوع العينة والدائن

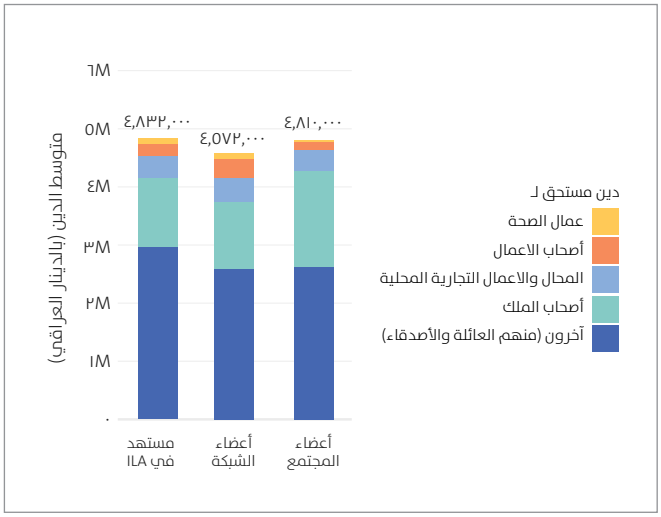

ملاحظة: n=١,٣٤٥. يشمل هذا الرقم العوائل التي أفادت بمديونيتها (n=١,٣٥٨) والتي أعطت قيمة إيجابية لواحد على الأقل من أسئلة الديون. لم تعطِ سوى (١٣) أسرة من الأسر التي أفادت بأنها مديونة قيمة إيجابية واحدة على الأقل لأي من أسئلة الديون. تم تحديد الأسر المديونة باستخدام السؤال التالي:" هل على الأسرة أي ديون، بما في ذلك الإيجارات المتأخرة، والمشتريات بالائتمان، والرهن العقاري، والقروض غير الرسمية؟". تم طرح خمسة أسئلة عن الديون على النحو التالي:" إجمالي الديون المستحقة حالياً على هذه الأسرة إلى [...] (بالدينار العراقي)". (١) إلى المالك؛ (٢) إلى التجار والمتاجر المحلية (للأغذية/السلع المنزلية)؛ (٣) عيادة، أو مستشفى، أو صيدلية أو مقدم خدمات طبية؛ (٤) لموردي مدخلات الأعمال أو الآلات أو الأدوات أو إيجار الأعمال؛ و (٥) جميع الآخرين (الأصدقاء والعائلة والبنوك).

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة لعام ٢٠٢٤

الادخار

تشير البيانات إلى أن ٨٩,٣٪ من الأسر ليس لديها مدخرات أو قد ادخرت أقل من متوسط الإنفاق الشهري للأسرة البالغ ٩٣٩,٠٠٠ دينار عراقي (٧١٧ دولارًا أمريكيًا). لم يكن لدى ثلثي الأسر (٦٩,٥٪) أي مدخرات نقدية أو في الحسابات المصرفية. وأفاد ٩,٤٪ من المستجيبين بأن لديهم بعض المدخرات ولكن بأقل من ١٢٥,٠٠٠ دينار عراقي (١٢٥ دولارًا أمريكيًا)، بينما يمتلك ٨,٤٪ مدخرات أقل من ٥٠٠,٠٠٠ دينار عراقي (٣٨٢ دولارًا أمريكيًا). ويبلغ عدد الأسر التي تمتلك أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ دينار عراقي (٣٨٢ دولارًا أمريكيًا) مدخرات حوالي واحد من كل ثمانية أسر فقط (١٢,٧٪).

وكان من المرجح أن تفيد المستجيبات الإناث بأن أسرهن تمتلك مدخرات كبيرة مقارنة بالذكور: حيث أبلغت ١٨,٢٪ من النساء عن مدخرات تفوق ٥٠٠,٠٠٠ دينار عراقي (٣٨٢ دولارًا أمريكيًا)، مقابل ٦,٣٪ من الرجال. وفي المقابل، كان من المرجح أن يذكر المستجيبون الذكور أن أسرهم ليس لديها مدخرات أو لديها مدخرات منخفضة مقارنة بالمتوسط.

الشكل ١٤. نسبة المستجيبين حسب حجم المدخرات

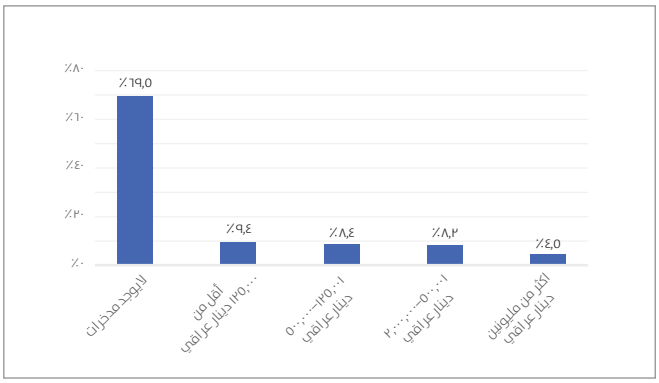

الشكل ١٥. نسبة المستجيبين حسب حجم المدخرات والجنس

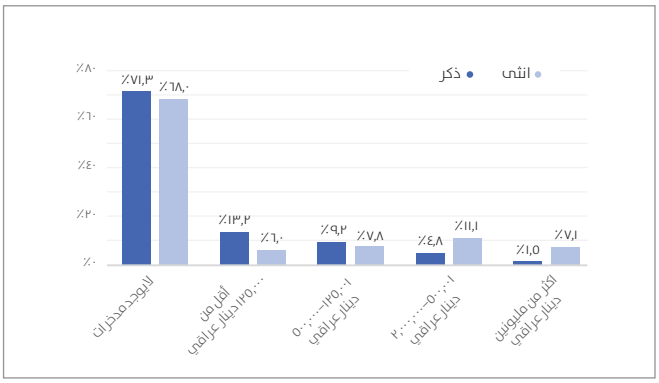

ملاحظة: (n=٦,٠٣٢) تم احتساب هذه المؤشرات من خلال جمع إجابات السؤالين المتعلقين بالمدخرات النقدية والمدخرات المصرفية، مع استبعاد المشاركين الذين رفضوا الإجابة على أحد السؤالين أو كلاهما. والسؤالان هما: «إجمالي المدخرات النقدية/السيولة الحالية لهذه الأسرة (بالدينار العراقي)» و«المدخرات النقدية/السيولة الأسرية في مؤسسة مالية رسمية (بنك) (بالدينار العراقي).

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة لعام ٢٠٢٤

أظهرت النتائج أن الأسر النازحة والأسر الباقية في مكان إقامتها كانت أكثر عرضة لعدم وجود مدخرات، وأقل احتمالاً لامتلاك مدخرات مرتفعة مقارنة بالأسر العائدة. وقد كانت الأسر الباقية أكثر ضعفًا من النازحين في هذا المؤشر. فلم يكن لدى أكثر من ثلاثة أرباع الأسر النازحة داخليًا (٧٥,٧٪) والأسر الباقية (٨٠,٨٪) أي مدخرات نقدية أو في البنك، وهي نسبة أعلى بكثير من الأسر العائدة التي لم تمتلك مدخرات (٦٣,١٪). كما كان من غير المرجح أن تمتلك الأسر النازحة (٨,٧٪) والأسر الباقية (١,٧٪) مدخرات مرتفعة تفوق ٥٠٠,٠٠٠ دينار عراقي (٣٨٢ دولارًا أمريكيًا)، مقارنة بالأسر العائدة التي بلغت نسبتهم ١٨,١٪، وهو ما يعادل نصف متوسط الإنفاق الشهري للأسرة.أما الفرق بين الأسر المؤهلة لبرنامج المساعدة هذا (IIA) وأعضاء شبكتهم وبقية أفراد المجتمع، فهو ليس ملحوظًا كثيراً؛ إذ إن الأسر المؤهلة أقل احتمالاً قليلاً لعدم وجود مدخرات (٦٧,٨٪) مقارنة بالمتوسط العام (٦٩,٥٪)، وأكثر احتمالاً قليلاً لامتلاك مدخرات مرتفعة تفوق ٥٠٠,٠٠٠ دينار عراقي (٣٨٢ دولارًا أمريكيًا) بنسبة ١٣,١٪ مقارنة بالمتوسط العام (١٢,٧٪).

الشكل ١٦. نسبة الأسر وفقًا لمستوى المدخرات وتاريخ النزوح

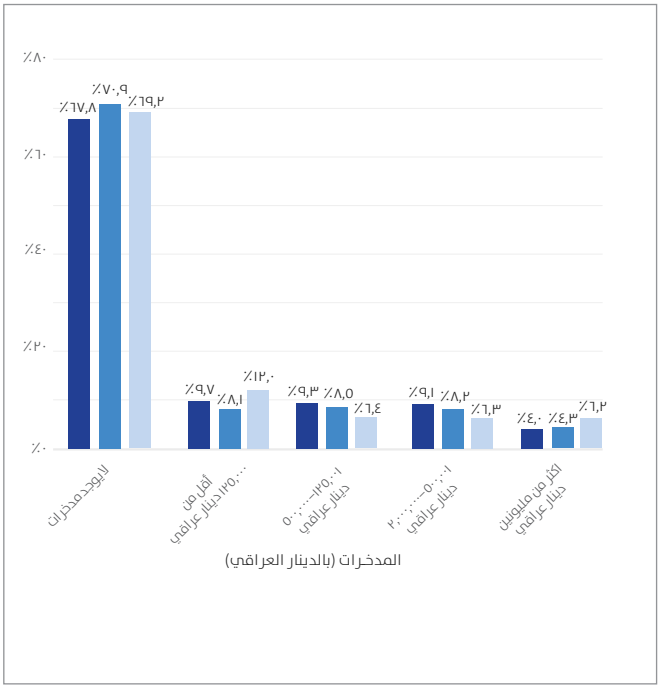

الشكل ١٧. نسبة الأسر وفقًا لمستوى المدخرات والعينة

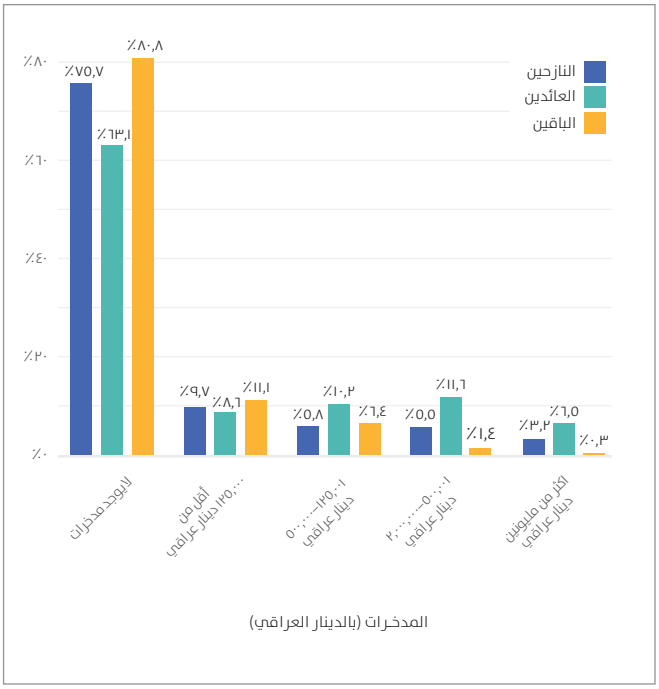

Note: n=٦,٠٣٢. ملاحظة: n=٦,٠٣٢. يعتمد هذا المقياس على جمع إجابات سؤالين يتعلقان بالمدخرات النقدية والمدخرات المصرفية. وقد تم استبعاد المشاركين الذين رفضوا الإجابة عن أحد السؤالين أو كليهما. وكانت صيغة السؤالين على النحو الآتي: "إجمالي المدخرات النقدية/السائلة التي تمتلكها هذه الأسرة حاليًا (بالدينار العراقي)" و"المدخرات النقدية/السائلة للأسرة في مؤسسة مالية رسمية (مصرف) (بالدينار العراقي." (:

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة لعام ٢٠٢٤.

التوظيف والعقود

معدل التوظيف

عمل واحد من كل أربعة مشاركين (٢٥,٨٪) خلال الشهر السابق لإجراء الدراسة، ويشمل ذلك العمل في مشروع شخصي، أو مشروع عائلي، أو كعامل يومي، أو في وظيفة منتظمة.

وقد تبيّن أن نسبة التشغيل أعلى بين النازحين، إذ بلغت ٣٠,٩٪، مقارنة بالعائدين (٢٣,١٪) والمقيمين (٢٧,٦٪). كما برز تباين واضح على أساس النوع الاجتماعي، حيث كان الرجال أكثر احتمالاً للعمل خلال الشهر الماضي بما يقارب ضعف النساء (٣٤,٣٪ مقابل ١٨,٣٪). إضافة إلى ذلك، كان الأفراد المؤهلون للاستفادة من برنامج ILA أكثر انخراطاً في العمل خلال الشهر السابق (٢٩,٢٪) مقارنةً بأعضاء شبكاتهم (٢٥,٢٪) وأفراد المجتمع الآخرين (٢٠,٤٪).

حلول مستدامة

الوصول إلى سبل العيش والعمالة ٣,١,١: للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ سنة العاملون في القطاعين الرسمي وغير الرسمي

تشير إلى أن ٣١,٠٪ من النازحين، و٢٣,٥٪ من العائدين، و٢٧,٨٪ من الباقين، ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٤ عامًا، قد عملوا خلال الشهر السابق لإجراء الدراسة.[١٤]

حلول مستدامة

الوصول إلى سبل العيش والعمالة ٣,١,١٠: للعمالة الغير موظفة\شغالة

البطالة ضمن قوة العمل بلغت ٤٢,٢٪ بين النازحين، و٤٩,١٪ بين العائدين، و٣٥,٠٪ بين المقيمين.[١٥]

الشكل ١٨. الحالة الوظيفية للمشاركين وفقًا للعينة وتاريخ النزوح والجنس

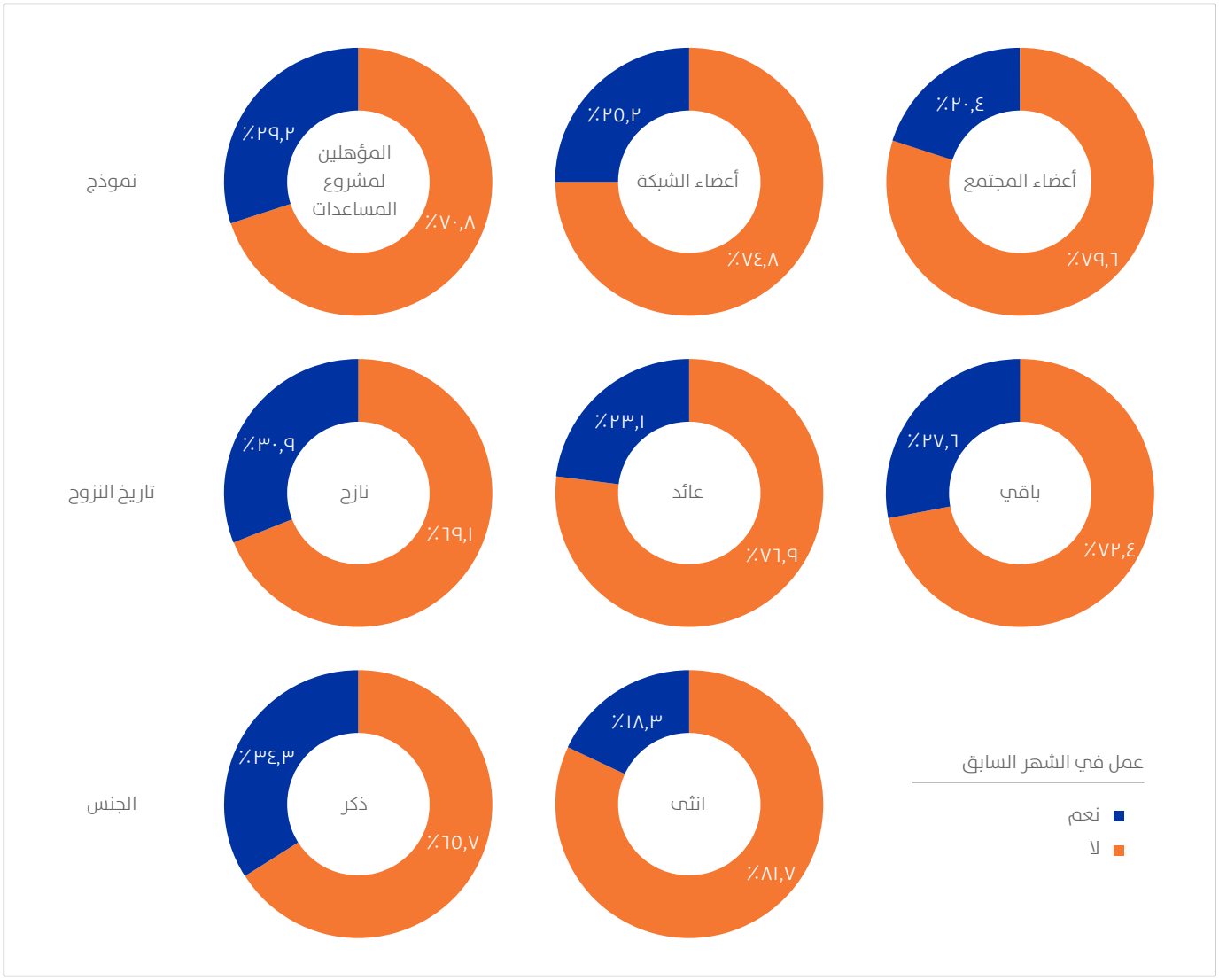

ملاحظة: n=٦,١٥٧. تم سؤال المشاركين: "هل عملت خلال الشهر الماضي؟ يرجى تضمين أي نوع من العمل، سواء كان في مشروعك الشخصي أو مشروع عائلي، مقابل أجر نقدي أو عينات، أو لسداد دين؟". تم تقسيم الإجابات وفقًا لتاريخ النزوح في الصف الأول من الرسوم البيانية (إجمالي n=٦,١٥٧)؛ ووفقًا للعينة في الصف الثاني (إجمالي(n=٦,١٥٧، ووفقًا للجنس في الصف الثالث (إجمالي .(n=٦,١٥٧ ولم يتم تطبيق أي تصفية حسب العمر إذ أن جميع المشاركين كانوا بعمر ١٨ سنة أو أكثر.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة لعام ٢٠٢٤.

١٤ ملاحظة: كان جميع المشاركين في الدراسة يبلغون من العمر ١٨ عامًا أو أكثر وقت إجراء الدراسة؛ وبالتالي، لا يوجد مشاركون تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٨ عامًا.

١٥ قد تم احتساب معدل البطالة على أساس عدد الأفراد الذين بحثوا عن عمل مأجور خلال الشهر السابق لإجراء الدراسة، مقسومًا على إجمالي عدد الأفراد الذين كانوا إما يعملون أو يبحثون عن عمل في الشهر ذاته. وبناءً على ذلك، فإن ٢,٨٦٨ من أصل ٦,١٥٩ مشاركًا كانوا إمّا يعملون أو في طور البحث عن عمل خلال الشهر السابق للدراسة.

نوع العمل

يشكل العاملون اليوميون، الذين يعملون في وظائف قصيرة الأمد لدى أصحاب عمل متعدّدين، نسبة ٥٨,٨٪ من المشاركين العاملين. أما العاملون في مشاريعهم الخاصة، فيمثلون ٢٢,٨٪ من المشاركين العاملين، في حين يعمل ١٩,١٪ منهم في وظائف منتظمة، ويعمل ٤,١٪ لدى أحد أفراد الأسرة.

العقد

تشير النتائج إلى أن ٩٨,٥٪ من المشاركين الذين يعملون كموظفين، أو عمال يوميين، أو ضمن مشروع أحد أفراد الأسرة، لا يمتلكون أي عقد عمل رسمي أو غير رسمي. ومن بين المشاركين الذين يعملون باستمرار لدى نفس الشخص أو المؤسسة، لا يمتلك ٩٥,٨٪ منهم أي عقد عمل. ويملك ٢,٩٪ فقط من هؤلاء الموظفين طويل الأمد عقدًا رسميًا طويل الأجل مع صاحب العمل.

النشاط الاقتصادي لأفراد الأسرة

الشكل ١٩. النشاط الرئيسي لأفراد الأسرة وفقًا لتاريخ النزوح

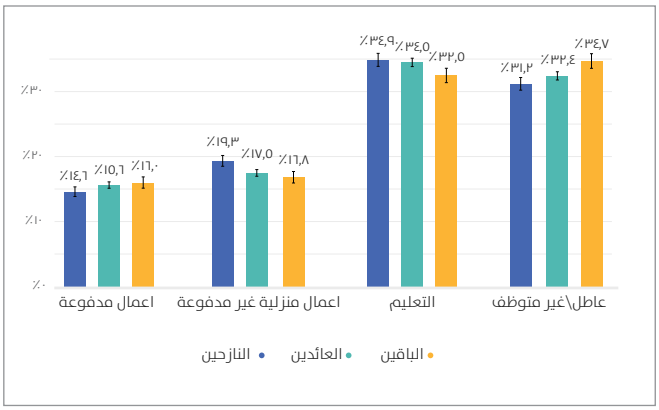

ملاحظة: n=٣٦,٥٦٨. سُئل المستجيبون عن عدد أفراد أسرهم، بما في ذلك المستجيبون أنفسهم. يُعرَّف أفراد الأسرة على أنهم:" مجموعة من الأشخاص الذين يقضون معظم الليالي في نفس المسكن ويتشاركون وجبات الطعام معظم الوقت، سواء كانوا أقارب أم لا". سُئل المستجيبون عن كل فرد من أفراد الأسرة:" ما هي النشاط الرئيسي ل [...]؟ ". وكانت الخيارات هي: (١) العمل (مقابل أجر، عيني، في عمل خاص، أو عائلي، أو لدفع النفقات، أو الديون)؛ (٢) الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر؛ (٣) التعليم؛ (٤) العاطلون (مثل المرضى، والمعاقين، والمتقاعدين، والعاطلين عن العمل، إلخ). لم يتمكن المستجيبون من الإبلاغ سوى عن نشاط واحد لكل فرد من أفراد الأسرة. يشمل هذا الرقم جميع أفراد الأسرة من جميع الأعمار. يتم تحديد تاريخ نزوح أفراد الأسرة بناءً على تاريخ نزوح المستجيب.
المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة ٢٠٢٤.

حلول مستدامة
الوصول إلى سبل العيش والعمل ٣,١,٧: السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ عامًا والذين يعملون بأجر

were 17 to 5 of stayees aged ١,٩٪ of returnees and ١,٥٪ ,of IDPs ١,٩٪ engaged in paid work.[17]

حلول مستدامة
الوصول إلى سبل العيش والعمل ٣,١,٨: السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عامًا غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب

24 to 15 of stayees aged ٤٢,٤٪ of returnees and ٣٩,١٪ ,of IDPs ٤٢,٤٪ are not in education and are not employed.[17]

يشكل الأفراد الذين يتلقون التعليم حوالي ثلث أفراد الأسر (٣٤,٢٪)، بينما يمثل الأفراد غير النشطين اقتصاديًا نحو ثلثهم أيضًا (٣٢,٦٪). ويؤدي حوالي سدس الأفراد الأعمال المنزلية غير المدفوعة (١٧,٨٪)، في حين يعمل نحو سدسهم بأجر (١٥,٤٪). ويبدو أن تاريخ النزوح لا يؤثر تأثيرًا ملحوظًا على النشاط الرئيسي للأفراد، على الرغم من أن المقيمين يميلون قليلاً إلى عدم النشاط الاقتصادي (٣٤,٧٪) مقارنةً بالنازحين (٣١,٢٪) والعائدين (٣٢,٤ ٪).

يعتمد النشاط الرئيسي لأفراد الأسرة بشكل كبير على العمر والجنس. حيث يعمل نصف الذكور من أفراد الأسرة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٥٩ عامًا، مع انخفاض نسبة العمل بين الشباب الذكور (١٨–٣٤ سنة) مقارنة بالرجال الأكبر سنًا (٣٥–٥٩ سنة). وفي نفس الفئات العمرية، تقوم الغالبية العظمى من النساء بالأعمال المنزلية غير المدفوعة، ولا تمثل النساء العاملات بأجر سوى ٥,٠٪ فقط. تتوافق هذه النتيجة مع بيانات مسح العمل الأخير، الذي يشير إلى أن العراق يمتلك واحدة من أدنى معدلات مشاركة النساء في قوة العمل على مستوى العالم، إذ تبلغ ١١٪ مقارنة ب ٦٨٪ للرجال وفق (منظمة العمل الدولية، الجهاز المركزي للإحصاء، وهيئة إحصاء إقليم كوردستان لعام ٢٠٢٢). ويشكل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٥٩ عامًا والذين يعيشون حالة بطالة أو خمول نحو ثلث أفراد الأسرة. أما الفئة العمرية ١٢–١٧ عامًا، فتشير البيانات إلى انخفاض نسبة التشغيل، حيث يواصل ٧٨,٣٪ من الفتيان و٧١,٠٪ من الفتيات التعليم بعد سن التعليم الإلزامي من ٦ إلى ١١ سنة. ويؤدي ١٥,١٪ من الفتيات في سن ١٢–١٧ عامًا الأعمال المنزلية غير المدفوعة كنشاط رئيسي. بالنسبة للأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عامًا، فإن أربعة من كل خمسة رجال يكونون في حالات البطالة أو الخمول أو التقاعد، بينما يكون الباقون في وظائف بأجر. وفي نفس الفئة العمرية، تشارك نصف النساء أساسًا في الأعمال المنزلية غير المدفوعة، بينما يكون النصف الآخر غير نشط اقتصاديًا.

الشكل ٢٠. النشاط الرئيسي لأفراد الأسرة الذكور حسب العمر

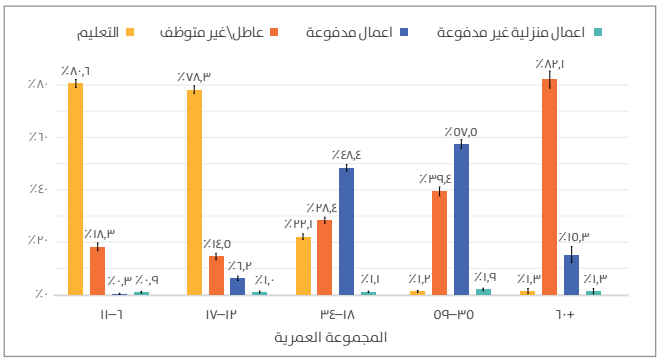

الشكل ٢١. النشاط الرئيسي لأفراد الأسرة الإناث حسب العمر

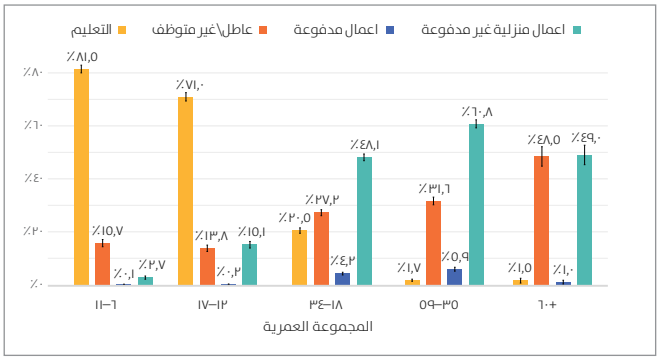

ملاحظة: عدد الذكور من أفراد الأسرة الذين تزيد أعمارهم عن ٦ سنوات: n=١٥,٨٢١، وعدد الإناث الذين تزيد أعمارهم عن ٦ سنوات: n=١٦,٤٥٨. تم سؤال المشاركين عن عدد أفراد أسرهم، وجنس وعمر كل فرد، بما في ذلك المشارك نفسه. ويُعرف أفراد الأسرة بأنهم "مجموعة من الأشخاص يقضون معظم الليالي في نفس المسكن ويتشاركون الوجبات في الغالب، سواء كانوا من الأقارب أم لا". ولدى كل فرد من أفراد الأسرة، طُلب من المشاركين تحديد النشاط الرئيسي له، مع الخيارات التالية: (١) العمل بأجر نقدي أو عين أو في مشروع شخصي، أو عائلي، أو لسداد المصاريف، أو الديون؛ (٢) الأعمال المنزلية غير المدفوعة؛ (٣) التعليم؛ (٤) الخمول\عطلان العمل (بما في ذلك المرض، الإعاقة، التقاعد، البطالة، إلخ). وقد سمح للمشاركين بالإبلاغ عن نشاط واحد فقط لكل فرد من أفراد الأسرة.
المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة ٢٠٢٤.

16 No data were collected on the working conditions of these household members. Only one main .17 to 5 Main activity reported by the respondents for each of their household members aged .who were reported as being in education and might also be working would not be included in this figure 17 to 5 activity was reported by household members, meaning that children aged

17 Includes respondents and their household members.

القدرة على الصمود أمام الصدمات

حلول مستدامة
مستوى معيشي لائق ٢,١,١٤: السكان الذين يمتلكون هاتفاً محمولاً

٧٧٫٦٪ من النازحين، و٨٥٫٣٪ من العائدين، و٧٨٫٥٪ من المقيمين (الباقين) يمتلكون هاتفاً ذكياً.

لتقييم قدرة الأسر على الصمود أمام الصدمات، تم حساب مؤشر بسيط تراكمي يجمع بين مخاطر الإخلاء العالية، وجود الديون، عدم وجود مدخرات، وامتلاك أقل من النسبة المئوية ال ٣٠ من الأصول باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (PCI) . يتراوح هذا المؤشر من ٠ (عدم وجود أي من هذه المشكلات) إلى ٤ (الأسر تواجه جميع المشكلات الأربع)، وقد بلغ مؤشر الهشاشة العالي ٣ أو ٤ من أصل ٤ لدى ١٣٫٧٪ من الأسر.

يواجه ٢٫١٪ فقط من الأسر مخاطر عالية للإخلاء، والديون، وانخفاض ملكية الأصول، مع عدم وجود مدخرات في الوقت نفسه، بينما يواجه ١١٫٦٪ ثلاثًا من هذه المشكلات الأربع. من جهة أخرى، يواجه ما يقارب نصف الأسر مشكلة واحدة فقط (٤٦٫٣٪). ولا تواجه حوالي ثمن الأسر (١٢٫٤٪) أي من هذه المشكلات.

أظهرت النتائج وجود تباينات ملحوظة تبعًا للتاريخ النزوح الخاص بالأسر. إذ يُشير هذا المؤشر إلى أن النازحين يقعون في أوضاع هشّة على نحوٍ خاص، مع قدرة أقل على مواجهة التحديات غير المتوقعة، في حين أن العائدين يتمتعون بمستوى هشاشة أدنى نسبيًا مقارنة بالمتوسط على هذا المؤشر. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فإن كل فئة من الفئات قيد الدراسة تتضمن أسرًا تقع ضمن مستويات متفاوتة من الهشاشة، تتراوح بين المنخفضة والمتوسطة والعالية جدًا.

يقارب ما نسبته أسرة واحدة من بين كل أربع أسر نازحة (٢٢٫٧٪) درجة هشاشة تبلغ ٣ أو أكثر من أصل ٤، في حين أبلغت نسبة ٤٫٩٪ من هذه الأسر عن مواجهتها المشكلات الأربع مجتمعة، الأمر الذي يضعها في موقع هش للغاية إزاء مواجهة الصعوبات غير المتوقعة. أما الأسر العائدة، فقد سجّلت أداءً أفضل نسبيًا في هذا المؤشر، حيث شكّلت نسبة مرتفعة منها مستوى منخفضًا من الهشاشة بدرجة (٠) بلغت ١٦٫٣٪. كما أن احتمالية حصول الأسر العائدة على درجات مرتفعة من الهشاشة ٣ أو ٤ أقل، إذ بلغت (١٠٫٢)٪.

وبالمقابل، فإن غالبية الأسر الباقية (غير النازحة وغير العائدة) حصلت على درجات متوسطة للهشاشة بمعدل (١ أو ٢). في حين سجّل عدد أقل منها درجات منخفضة جدًا على المؤشر (٠) بلغت ٥٫٨٪ مقارنة بالمتوسط العام البالغ ١٢٫٤٪)، غير أن نسبة الأسر المستقرة التي حصلت على درجات مرتفعة ٣ أو ٤ جاءت متقاربة مع المتوسط.

لا يُسجَّل اختلاف كبير في مؤشر الهشاشة بين الأسر المؤهلة للاستفادة من برنامج المساعدات (IHA) وشبكاتها الاجتماعية وأفراد المجتمع الآخرين؛ إذ بلغت نسبة المؤهلين الذين حصلوا على درجة هشاشة مقدارها ٣ أو ٤ نحو ١٤٫٩٪، مقارنةً ب ١٣٫٢٪ من أفراد الشبكات الاجتماعية، و١٢٫٥٪ من أفراد المجتمع.

الشكل ٢٢. مؤشر الهشاشة عبر جميع الأسر

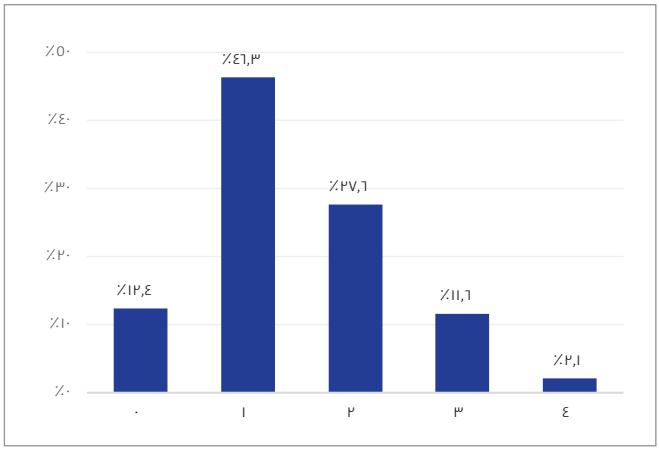

ملاحظة: عدد العينة (n=٦,١٥٦). يتراوح المقياس بين (٠) بما يعكس مستوى هشاشة منخفض، و(٤) بما يشير إلى مستوى هشاشة مرتفع. ويُحسب مؤشر الهشاشة كمؤشر تراكمي، مكوَّن من أربعة عناصر رئيسية: (١) نقطة واحدة تمُنح في حال كانت الأسرة مثقلة بالديون؛ (٢) نقطة واحدة تمُنح في حال كانت الأسرة مدخرات؛ (٣) نقطة واحدة تمُنح إذا صرّحت الأسرة بأنها تواجه "مخاطر مرتفعة" أو "مخاطر مرتفعة جدًا" بالإخلاء؛ (٤) نقطة واحدة تمُنح عند انخفاض ملكية الأصول عن نسبة ٣٠٪ من المكوّن الأول (PCI) وفق تحليل المكونات الرئيسي(PCA) . وتشمل الأصول المقاسة: السيارة، الدراجة النارية، الثلاجة، الغسالة الكهربائية، المولّد الكهربائي، التلفاز، سخّان الماء (كهرباء، غاز، شمسي أو كيروسين)، المدفأة (كيروسين، غاز أو كهرباء)، وحدة التكييف، ماكينة الخياطة، الفريزر، مبرد الماء، غسالة الصحون، الحاسوب الشخصي، طبق الساتلايت، والهاتف الذكي.

الشكل ٢٣. مؤشر الهشاشة للأسر حسب تاريخ النزوح

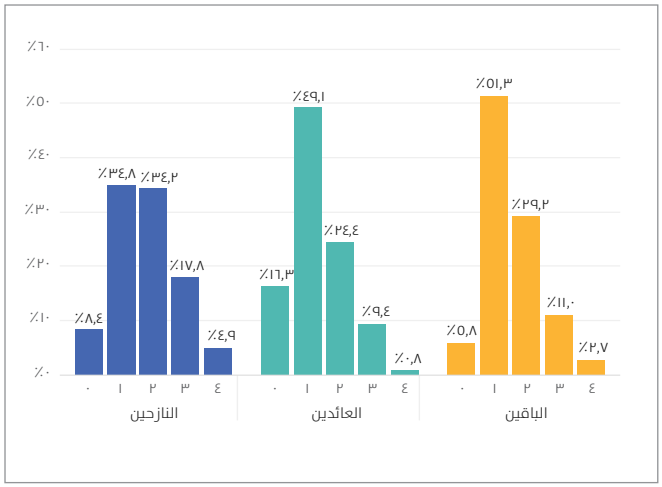

الشكل ٢٤. مؤشر الهشاشة للأسر حسب العينة

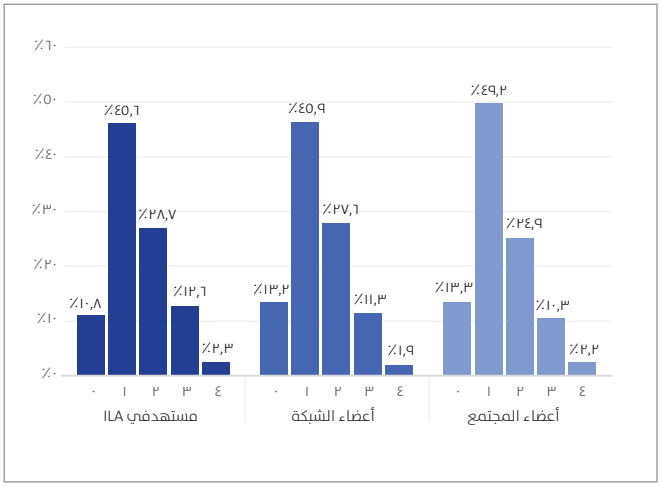

ملاحظة: عدد العينة n=٦,١٥٦. يتراوح المقياس بين ٠ بما يعكس مستوى (هشاشة منخفض)، و٤ بما يشير إلى مستوى (هشاشة مرتفع. ويُحسب مؤشر الهشاشة كمؤشر تراكمي، مكوَّن من أربعة عناصر رئيسية: (١) نقطة واحدة تمُنح في حال عدم امتلاك الأسرة مدخرات؛ (٢) نقطة واحدة تمُنح في حال كانت الأسرة مثقلة بالديون؛ (٣) نقطة واحدة تمُنح إذا صرّحت الأسرة بأنها تواجه "مخاطر مرتفعة" أو "مخاطر مرتفعة جدًا" بالإخلاء؛ (٤) نقطة واحدة تمُنح عند انخفاض ملكية الأصول عن نسبة ٣٠٪ من المكوّن الأول (PCI) وفق تحليل المكونات الرئيسي(PCA) . وتشمل الأصول المقاسة: السيارة، الدراجة النارية، الثلاجة، الغسالة الكهربائية، المولّد الكهربائي، التلفاز، سخّان الماء (كهرباء، غاز، شمسي أو كيروسين)، المدفأة (كيروسين، غاز أو كهرباء)، وحدة التكييف، ماكينة الخياطة، الفريزر، مبرد الماء، غسالة الصحون، الحاسوب الشخصي، قطعة استقبال جهاز الساتلايت، والهاتف الذكي.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة ٢٠٢٤.

٧. النتائج الإنسانية

النقاط الرئاسية

- ٨١,٠٪ من الأطفال في سن التعليم الإلزامي (٦-١١ سنة) في التعليم. هذه النسبة أقل بالنسبة للنازحين (٧٨,٨٪) والمقيمين (٧٤,٣٪) ; ١٧,٢٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣-٥ سنوات في التعليم و٧١,٠٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٨ سنة في التعليم.
- كانت النساء البالغات أكثر عرضة مرتين من الرجال البالغين لعدم تلقي أي تعليم رسمي (٢٤,٦٪ و١١,٦٪ على التوالي)، ولكن لا يوجد فرق بين الجنسين في معدل التعليم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم حاليًا بين ٣-٥ سنوات، ٦-١١ سنة و١٢-١٨ سنة.
- ١٨,٥٪ من المستجيبين ليس لديهم أي تعليم رسمي و٥٦,١٪ لديهم فقط بعض التعليم حتى المستوى الابتدائي. فقط ١٠,٨٪ من المستجيبين أكملوا المدرسة الثانوية أو مستوى تعليمي أعلى. النازحون والذكور هم أكثر عرضة للحصول على بعض التعليم الرسمي.
- السكن هو قضية رئيسية، حيث إن ٢٨,٠٪ من المستجيبين لا يعيشون في مبنى سكني في حالة جيدة و٣٤,٣٪ معرضون لخطر الإخلاء.
- النازحون داخليًا معرضون بشكل خاص فيما يتعلق بالسكن: ٤٥,٣٪ من النازحين يعيشون في سكن دون المستوى و٥٣,٢٪ معرضون لخطر الإخلاء. ومع ذلك، فإن بعض النازحين في وضع أكثر استقرارًا يعكس تقدمًا نحو الاندماج المحلي، حيث إن ٢٤,١٪ قد اشتروا الممتلكات التي يعيشون فيها الآن.
- ٦٢,١٪ من المستجيبين شهدوا استيلاء على منازلهم أو مباني أعمالهم أو تعرضها للضرر منذ عام ٢٠١٤.
- العائدون والمقيمون في وضع مشابه من حيث نوع السكن، وخطر الإخلاء وترتيبات الاحتلال. تأثر العائدون بشكل كبير بتدمير مباني السكن والأعمال والاستيلاء عليها، ولكن العديد منهم قد استعادوا ممتلكاتهم الآن.
- يشعر معظم المستجيبين بالأمان عند التجول في حيهم، لكن ١٣,٢٪ من المستجيبين أبلغوا عن مستوى معتدل على الأقل من القلق بشأن التحرش، والترهيب، والاحتجاز التعسفي من قبل الجماعات المسلحة. تعتبر قضايا الكحول والمخدرات، واستغلال العمالة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي من القضايا الرئيسية التي أعرب عنها المستجيبون تجاه الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤-٣٠ سنة في أسرهم.

التعليم

معدل التعليم

حلول مستدامة

مستوى المعيشة الكافي ٢,١,١١: معدل التعليم

٧٨,٨٪ من النازحين، ٨٤,٣٪ من العائدين و٧٤,٣٪ من المقيمين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١١ سنة ملتحقين بالتعليم.

معدل التعليم منخفض بين السكان الذين تم استقصاؤهم، حيث إن أكثر من أربعة من كل خمسة (٨١,٠٪) من الأطفال في سن التعليم الإلزامي (٦-١١ سنة) في التعليم. تبلغ نسبة الأطفال من ٣-٥ سنوات في التعليم ١٧,٢٪، ونسبة الأطفال من ١٢-١٨ سنة في التعليم هي ٧١,٠٪. معدل التعليم بين المقيمين أقل من المتوسط، حيث إن ٧٤,٣٪ من المقيمين في سن ٦-١١ سنة في التعليم، مقارنة ب ٨٤,٣٪ من العائدين و٧٨,٨٪ من النازحين داخليًا. الأطفال في أسر العائدين هم أكثر احتمالاً للالتحاق بالتعليم بعد سن ١١ سنة (٧٤,٥٪) مقارنةً بالأطفال من أسر النازحين داخليًا (٦٦,٥٪) وأسر المقيمين .(٦٦,٤٪)

هناك اختلافات محدودة بين الجنسين في نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم: ٧٨,٧٪ من الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١١ سنة و٨٢,٩٪ من الفتيات في نفس العمر ملتحقون بالتعليم؛ ٧٠,٥٪ من الأولاد و٧١,٣٪ من الفتيات في سن ١٢-١٨ سنة ملتحقون بالتعليم. المجموعة العينة غير مرتبطة بمعدل التعليم للأطفال من ٦-١١ سنة و١٢-١٨ سنة. ومع ذلك، هناك فرق ملحوظ قبل سن ٦ سنوات: ١٤,٦٪ من المؤهلين للحصول على المساعدة، ١٧,١٪ من أعضاء الشبكة و٢٣,٣٪ من أطفال أعضاء المجتمع ملتحقون بالتعليم قبل سن ٦ سنوات.

الشكل ٢٥: نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم حسب الفئة العمرية وحالة النزوح

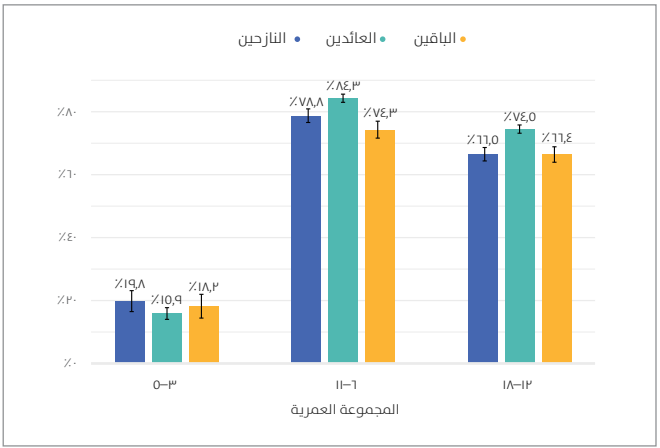

الشكل ٢٦: نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم حسب الفئة العمرية والجنس

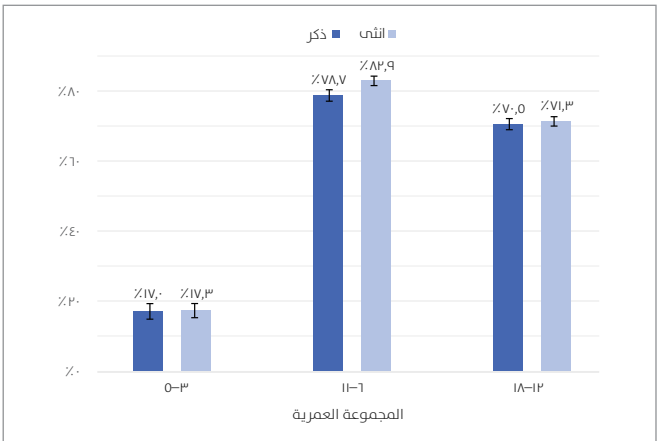

ملاحظة: n=١٥,٣٦٢. تم سؤال المستجيبين عن عدد أفراد أسرتهم وجنس وعمر كل منهم. وبعد ذلك، تم سؤال المستجيبين عن كل فرد من أفراد الأسرة: "ما هو النشاط الرئيسي ل [...]؟". كان بإمكان المستجيبين الإبلاغ عن نشاط واحد فقط لكل فرد من أفراد الأسرة. تظهر هذه الأرقام أفراد الأسرة الذين تم الإبلاغ عنهم كأن لديهم "التعليم" كنشاط رئيسي. يتم تحديد تاريخ نزوح أفراد الأسرة بناءً على تاريخ نزوح المستجيب.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة ٢٠٢٤.

مستوى تعليم المستجيبين

حلول دائمة
التركيبة السكانية ١,٩.A:
أعلى مستوى تعليمي للبالغين فوق ١٨ عامًا

	النازح	العائد	المقيم
٪ بدون تعليم رسمي / بعض التعليم الابتدائي:	٤٥,٠	٥٢,١	٥٤,٦
٪ أكمل التعليم الابتدائي / بعض التعليم الثانوي:	٤٢,٠	٣٧,٣	٣٦,٢
٪ أكمل التعليم الثانوي:	٥,٠	٤,١	٣,٨
الجامعة / الدراسات العليا:	٨,٠	٦,٥	٥,٣
المجموع ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠

إجمالي ١٨,٥ في المئة من جميع المستجيبين ليس لديهم أي تعليم رسمي و٥٦,١ في المئة لديهم بعض التعليم حتى المستوى الابتدائي. من بينهم، ٣٢,٥ في المئة بدأوا المدرسة الابتدائية و٢٣,٦ في المئة أكملوا تعليمهم الابتدائي. بالإضافة إلى ذلك، ١٤,٥ في المئة من المستجيبين لديهم بعض التعليم الثانوي، ٤,٢ في المئة أكملوا المدرسة الثانوية، ٦,٣ في المئة حصلوا على درجة جامعية وأقل من ٠,٥ في المئة لديهم درجة دراسات عليا.

من المرجح أن يكون لدى البالغين المقيمين عدم تعليم رسمي (٢١,٦٪) مقارنةً بالنازحين (١٣,٣٪) والعائدين (١٩,٥٪)، ومن غير المرجح أن يكون لديهم شهادة جامعية أو درجة دراسات عليا (٥,٣٪) مقارنةً بالنازحين (٨,٠٪) والعائدين (٦,٥٪). يلعب الجنس دورًا مهمًا في مستوى التعليم الذي حققه المستجيبون. النساء أكثر عرضة مرتين من الرجال لعدم وجود تعليم رسمي (٢٤,٦٪ و١١,٦٪ على التوالي)، وأكثر عرضة لإكمال المدرسة الابتدائية جزئيًا مقارنةً بالرجال (٣٦,٠٪ و٢٨,٧٪ على التوالي). نسبة أكبر بكثير من الرجال أكملوا المدرسة الابتدائية والثانوية وحصلوا على درجة جامعية؛ ٤,٦ في المئة من النساء و٨,٢ في المئة من الرجال من المستجيبين قد أكملوا درجة جامعية وأقل من ٠,٥ في المئة لديهم درجة دراسات عليا.

الشكل ٢٧. مستوى تعليم المستجيبين حسب تاريخ النزوح

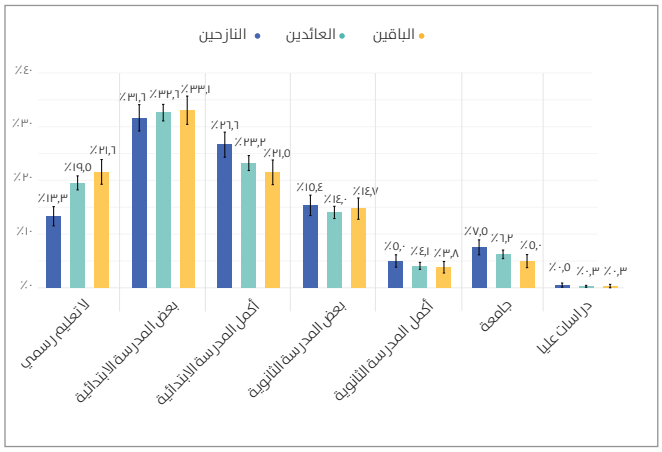

الشكل ٢٨. مستوى تعليم المستجيبين حسب الجنس

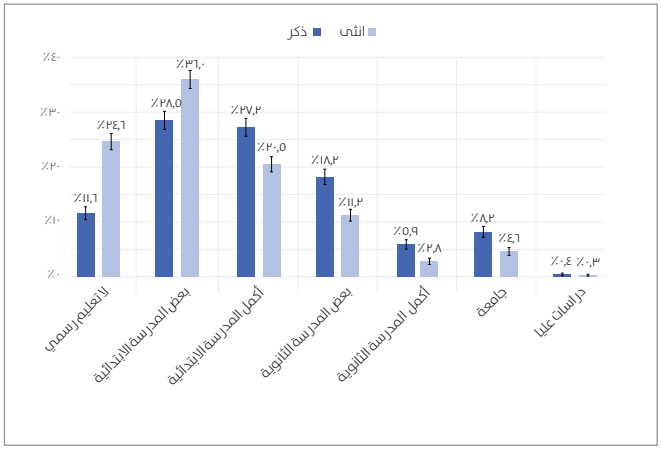

ملاحظة:n=٦,١٥٣. فقط ستة مشاركين لم يقدموا إجابة على هذا السؤال وتم استبعادهم. تم سؤال المستجيبين عن "أعلى مستوى تعليمي لهم". كانت خيارات الإجابة: لا تعليم رسمي؛ بعض المدرسة الابتدائية؛ أكمل المدرسة الابتدائية؛ بعض المدرسة الثانوية؛ أكمل المدرسة الثانوية (بما في ذلك شهادة مهنية)؛ جامعة؛ دراسات عليا.

التوثيق

الحلول المستدامة
الوصول إلى التوثيق ٥,١,١: السكان الذين يمتلكون وثائق

الأسر التي يمتلك جميع البالغين فيها بطاقة هوية موحدة، أو بطاقة هوية وطنية وشهادة جنسية: ٩٦,٨٪ من النازحين داخلياً، ٩٧,٤٪ من العائدين و٩٥,٨٪ من المقيمين.

يمتلك تقريباً جميع أعضاء الأسر البالغين إمكانية الوصول إلى الوثائق. في ٩٧,٠٪ من أسر المستجيبين، يمتلك كل بالغ إما بطاقة هوية موحدة أو بطاقة هوية وطنية وشهادة جنسية، وهي صالحة ومخزنة في مكان آمن يمكنهم الوصول إليه. حسب تاريخ النزوح، ٩٦,٨٪ من الأسر النازحة داخلياً، ٩٧,٤٪ من العائدين و٩٥,٨٪ من المقيمين لديهم وصول كامل إلى الوثائق لجميع البالغين في الأسر. لا توجد تغييرات ملحوظة عبر مجموعات العينة. إجمالي ٩٦,٨٪ من المستحقين لمساعدات IIA، ٩٦,٩٪ من أعضائهم في الشبكة و٩٧,٤٪ من أسر أعضاء المجتمع لديهم وصول كامل إلى الوثائق لجميع البالغين في الأسر.

نوع المأوى والسكن

الحلول المستدامة
المستوى المعيشي الكافي ٢,٣,٨: الإقامة في هياكل سكنية مستدامة

٥٤,٧٪ من النازحين، و ٧٦,٧٪ من العائدين و٧٨,٠٪ من المقيمين يعيشون في مبانٍ سكنية في حالة جيدة.

تأمين سكن مناسب هو قضية ملحوظة في هذه المجتمعات، وخاصة بين النازحين داخلياً. فقط ٧٢,٠٪ من المستجيبين يعيشون في مبنى سكني في حالة جيدة. هناك تباين واضح حسب تاريخ النزوح، حيث إن ٥٤,٧٪ من النازحين داخلياً، ٧٦,٧٪ من العائدين و٧٨,٠٪ من المقيمين يعيشون في مبنى سكني في حالة جيدة. العائدون والمقيمون الذين لا يعيشون في سكن جيد يعيشون في الغالب في مباني سكنية متضررة (حوالي ١٤٪) ومباني سكنية مهجورة (حوالي ٥٪). يعيش ٣٪ من العائدين و٢,٧٪ من المقيمين في ملاجئ مؤقتة. بالنسبة للنازحين داخلياً، فإن ثاني أكثر أنواع السكن شيوعاً بعد السكن الجيد هو الملجأ المؤقت (١٩,٩٪)، يليه المباني السكنية المتضررة (١٨,٠٪) والمباني

السكنية المهجورة (٧,٢٪). تشمل الملاجئ المؤقتة الملاجئ المؤقتة (المصنوعة من مواد تم جمعها مثل ألواح الزنك، والكراتين، وغيرها)، والخيام، والملاجئ غير المعيارية غير المخصصة للإقامة والهياكل غير السكنية (كراج، مبنى زراعي، متجر، إلخ)، والمساكن الجاهزة، والعربات، ووحدات الإسكان المعززة. أقل من ١٪ من المستجيبين يعيشون في مباني عامة أو دينية، وفي الفنادق أو الموتيلات..

الشكل ٢٩. نوع المأوى لدى المستجيبين حسب تاريخ النزوح

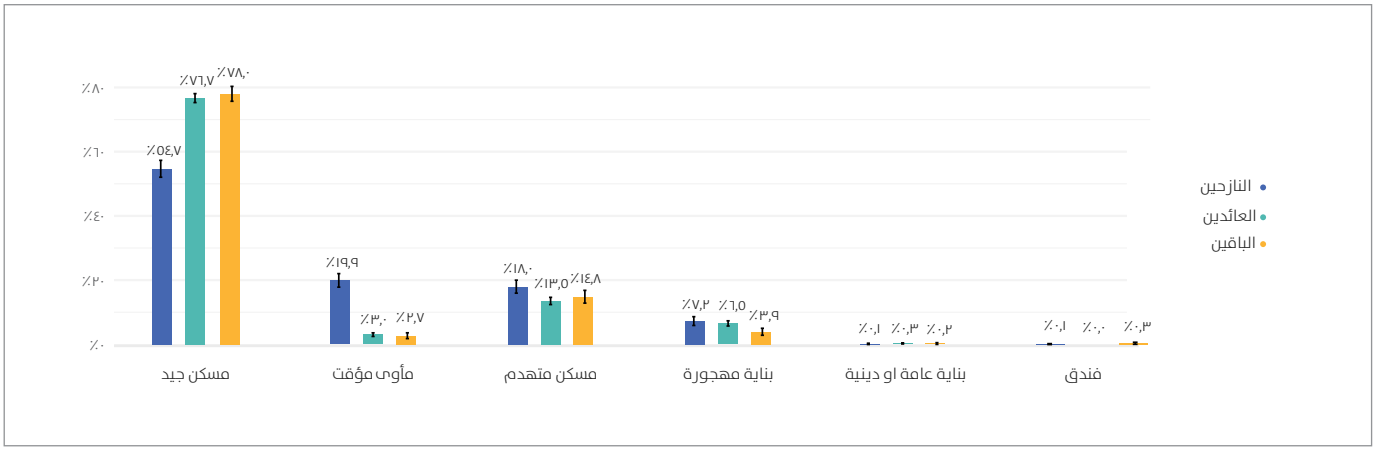

ملاحظة: n=٦,١٥٦. تم تصفية ثلاث استجابات غير صالحة. تم ملاحظة هذه المتغيرات من قبل الباحث عند زيارة المستجيب. تم دمج الخيارات الأصلية كما يلي: "سكن – حالة جيدة" تشمل الشقة/المنزل - حالة جيدة (مناسب للإقامة). "ملجأ مؤقت" تشمل (١) ملجأ مؤقت (مكون من مواد تم جمعها مثل ألواح الزنك، والكراتين، الخ.)؛ (٢) خيمة؛ (٣) ملجأ غير معياري غير مخصص للإقامة/هيكل غير سكني (كراج، مبنى زراعي، متجر، إلخ)؛ و(٤) وحدات سكنية جاهزة/عربات/وحدات سكنية معززة. "سكن – متضرر جداً" تشمل الشقة/المنزل - متضرر/مدمر (غير مناسب للإقامة). "سكن – مهجور" تشمل مبنى سكني غير مكتمل أو مهجور. "مبنى عام أو ديني" تشمل (١) مبنى ديني؛ و(٢) مبنى عام (مدرسة، إلخ.). كان هناك خيار "آخر (حدد)" متاح للباحثين؛ ثم تم إعادة تصنيفها يدوياً إلى الفئات الموجودة.

خطر الإخلاء

الحلول المستدامة

المستوى المعيشي الكافي ٢,٣,٦: خطر الإخلاء

٥٣,٢٪ من النازحين، ٢٧,٨٪ من العائدين و٣١,٨٪ من المقيمين أفادوا بأنهم معرضون لخطر الإخلاء.

بالإضافة إلى أنواع السكن غير المناسبة، فإن خطر الإخلاء هو مصدر قلق كبير داخل المجتمعات. أفاد ٣٤,٣٪ من جميع المستجيبين بأنهم معرضون لخطر الإخلاء. شمل ذلك ١٢,٠٪ الذين أفادوا بأنهم معرضون لخطر الإخلاء بشكل مرتفع جداً، و١٠,٦٪ معرضون لخطر مرتفع، و١١,٧٪ معرضون لخطر منخفض. يختلف هذا المعدل بناءً على تاريخ النزوح، حيث يواجه النازحون داخلياً مخاطر أعلى بكثير للإخلاء مقارنة بالمستجيبين ذوي تاريخ نزوح آخر. أكثر من نصف الأسر النازحة داخلياً (٥٣,٢٪) وقريب من ثلث أسر العائدين (٢٧,٨٪) والمقيمين (٣١,٨٪) معرضون حالياً لخطر الإخلاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن النازحين هم الأكثر تأثراً بمخاطر الإخلاء العالية، حيث أفاد ٣٨,٧٪ منهم بأنهم معرضون لخطر الإخلاء المرتفع أو المرتفع جداً، مقارنة ب ١٧,٥٪ من العائدين و١٩,١٪ من المقيمين.

الشكل ٣٠. خطر الإخلاء للأسر حسب تاريخ النزوح

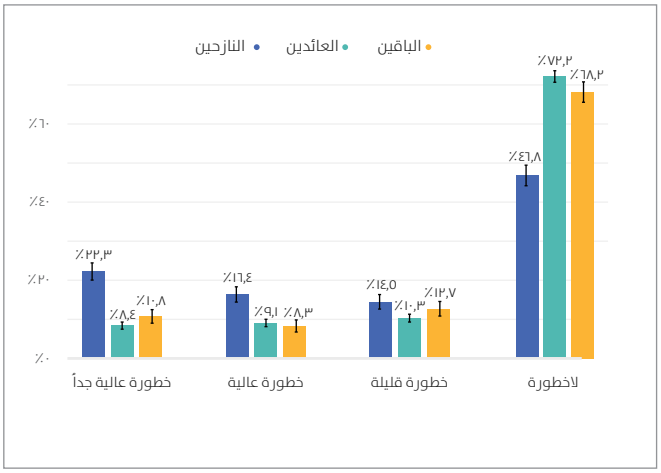

الشكل ٣١. خطر الإخلاء للأسر العينة

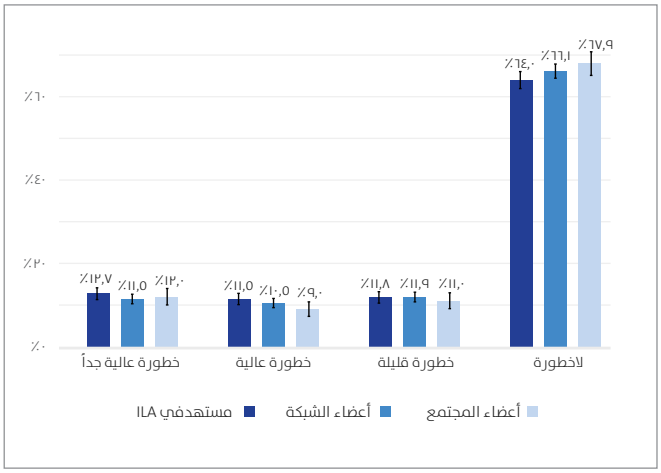

ملاحظة: n=٦,١٤٩. لم يجيب ١٠ مستجيبين على هذا السؤال وتم استبعادهم. سُئل المستجيبون: "هل أسرتك معرضة حالياً لخطر الإخلاء؟". خيارات الإجابة كانت: خطر مرتفع جداً؛ خطر مرتفع؛ خطر قليل؛ لا يوجد خطر.

هناك تباين أقل حسب نوع العينة مقارنة بتاريخ النزوح، لكن المؤهلين لبرنامج ILA هم أكثر احتمالاً للإبلاغ عن تعرضهم لخطر الإخلاء من المستجيبين الآخرين. واجه ٣٦,٠٪ من المؤهلين لبرنامج ILA، و٣٣,٩٪ من أعضاء شبكتهم، و٣٢,١٪ من أعضاء المجتمع بعض مخاطر الإخلاء.

ملكية السكن

تعتبر ملكية المنازل شائعة بين المستجيبين، حيث يمتلك ٤٨,٣٪ من المستجيبين المسكن الذي يعيشون فيه. هذا أقل بكثير من المتوسط الوطني، حيث تبلغ النسبة ٧٧,٦٪. من الأسر العراقية تمتلك المنزل الذي تعيش فيه (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٤وغيرها). فيما يحل الثاني والثالث الترتيبات الأكثر شيوعاً بعد ذلك هي استضافة مجانية (٢٢,٤٪) والإيجار (٢١,٥٪) ; ٧,٩٪ من المستجيبين لم يكن لديهم أي اتفاقية إشغال.

المستجيبون الذين يعيشون في المناطق الريفية هم أكثر احتمالاً للإبلاغ عن ملكيتهم لمنازلهم (٥٦,٥٪ مقارنة ب ٤٣,٤٪ في المناطق الحضرية)، بينما من المرجح أن يستأجر سكان المدن منازلهم بشكل أكبر (٢٨,٠٪ مقارنة ب ١٠,٤٪ من أولئك في المناطق الريفية). لا توجد تغييرات ملحوظة في النسب المفقودة لأي نوع من ترتيبات الإشغال بين سكان الحضر والريف.

الشكل ٣٢. ترتيب أشغال الأسر

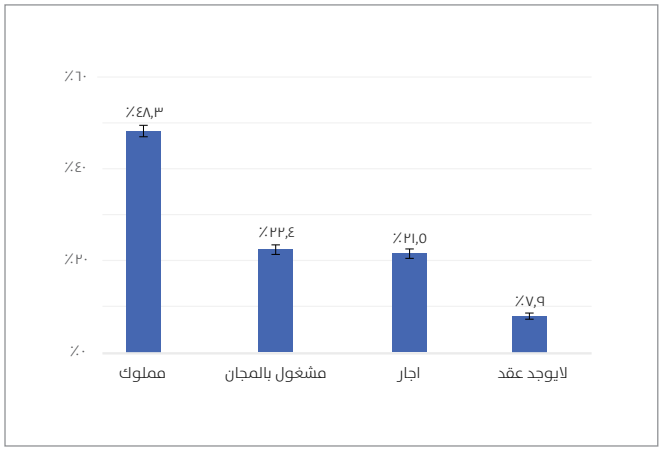

الشكل ٣٣. ترتيب إشغال الأسر حسب الوضع الحضري أو الريفي

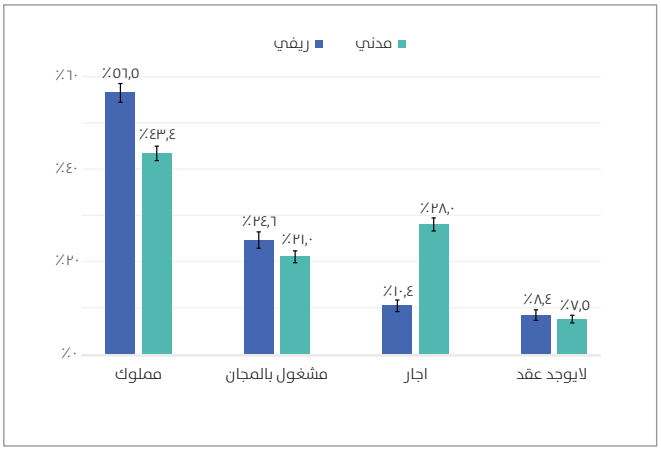

ملاحظة :n=٦,١٠٥. لم يرد أربعة مستجيبين وتم استبعادهم. سُئل المستجيبون: "ما هو ترتيب الإشغال لمسكنك الحالي؟". الخيارات كانت: "الملكية"، "مستأجر"، "مستضاف مجاناً"، "لا توجد اتفاقية إشغال / احتلال"، "أخرى (حدد)". ثم تم إعادة تصنيف إجابات "أخرى (حدد)" يدويًا. تم تحديد الإعدادات الريفية والحضرية بناءً على قائمة IOM للمجتمعات الريفية والحضرية المؤهلة لبرنامج المساعدات أل ILA.

أكثر من نصف العائدين (٥٦,٥٪) والمقيمين (٥١,٥٪) يمتلكون المنزل الذي يعيشون فيه. فقط واحد من كل أربعة نازحين داخلياً (٢٤,١٪) يمتلك المنزل الذي يعيش فيه؛ بالنسبة لهؤلاء النازحين، قد يعكس شراء منزل للعيش فيه أثناء النزوح نية للاستقرار في المنطقة التي يعيشون فيها. ومع ذلك، من الأكثر شيوعاً أن يستأجر النازحون منازلهم أو يتم استضافتهم مجاناً بدلاً من العيش في منزل يمتلكونه. بشكل عام، ٣٣,٨٪ من النازحين، و١٦,٠٪ من العائدين، و٢٣,٤٪ من المقيمين يستأجرون. بالإضافة إلى ذلك، ٢٨,٤٪ من النازحين، و٢٢,١٪ من العائدين، و١٦,٣٪ من المقيمين تم استضافتهم مجاناً، مما يجعلها إحدى الترتيبات السكنية الأكثر شيوعاً. بالإضافة إلى ذلك، ١٣,٧٪ من أسر النازحين داخلياً ليس لديها أي اتفاقية إشغال، وهو ما يعد أعلى بكثير من النسبة الخاصة بالعائدين (٥,٣٪) والمقيمين (٨,٨٪) .

الأشخاص المؤهلون لبرنامج ILA أقل احتمالاً من أعضاء شبكتهم وأعضاء المجتمع لامتلاك المنزل الذي يعيشون فيه، وأكثر احتمالاً لاستئجار المنزل، على الرغم من أن الفروق محدودة: ٤٥,٦٪ من المؤهلين لبرنامج ILA، و٤٨,٥٪ من أعضاء الشبكة، و٥٣,٠٪ من أعضاء المجتمع يمتلكون المنزل الذي يعيشون فيه، بينما كان حوالي ربعهم يستأجرون وربعهم الآخر يتم استضافتهم مجاناً.

الشكل ٣٤. ترتيب إشغال الأسر تاريخ النزوح

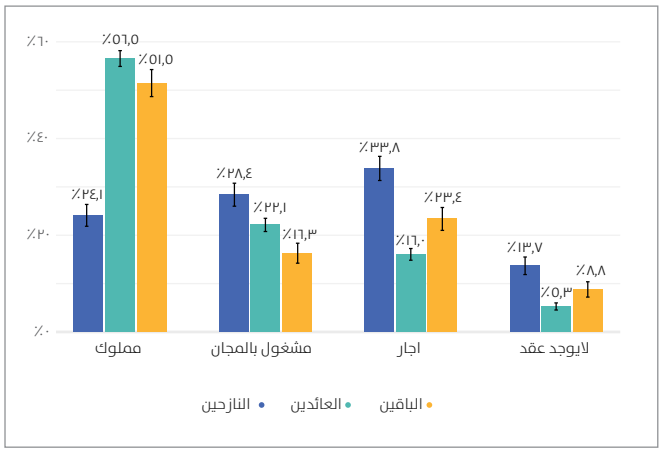

الشكل ٣٥. ترتيب إشغال الأسر حسب العينة

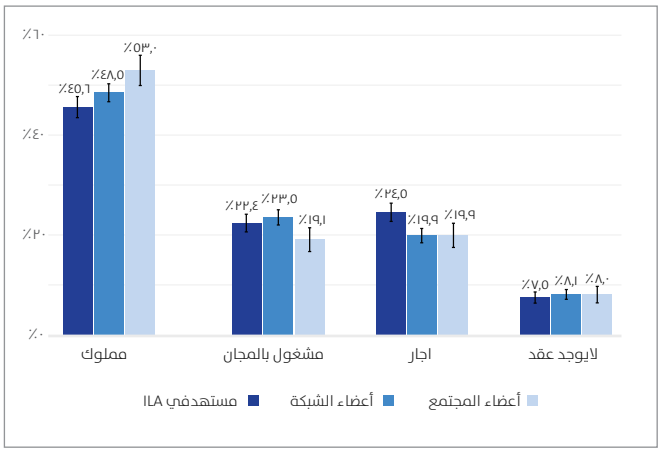

ملاحظة:n=٦,١٠٥: لم يرد أربعة مستجيبين وتم استبعادهم. سُئل المستجيبون: "ما هو ترتيب الإشغال لمسكنك الحالي؟". الخيارات كانت: "الملكية"، "مستأجر"، "مستضاف مجاناً"، "لا توجد اتفاقية إشغال / احتلال"، "أخرى (حدد)". ثم تم إعادة تصنيف إجابات "أخرى (حدد)" يدويًا.

المباني السكنية والتجارية التي دُمرت أو تم الاستيلاء عليها

الحلول المستدامة
٤,٢,٤ Mechanisms to restore HLP

الشكل ٣٦. منازل المستجيبين والمباني التجارية المتضررة/المدمرة أو المحتلة/المستولى عليها منذ ٢٠١٤ نتيجة النزاع، حسب تاريخ النزوح

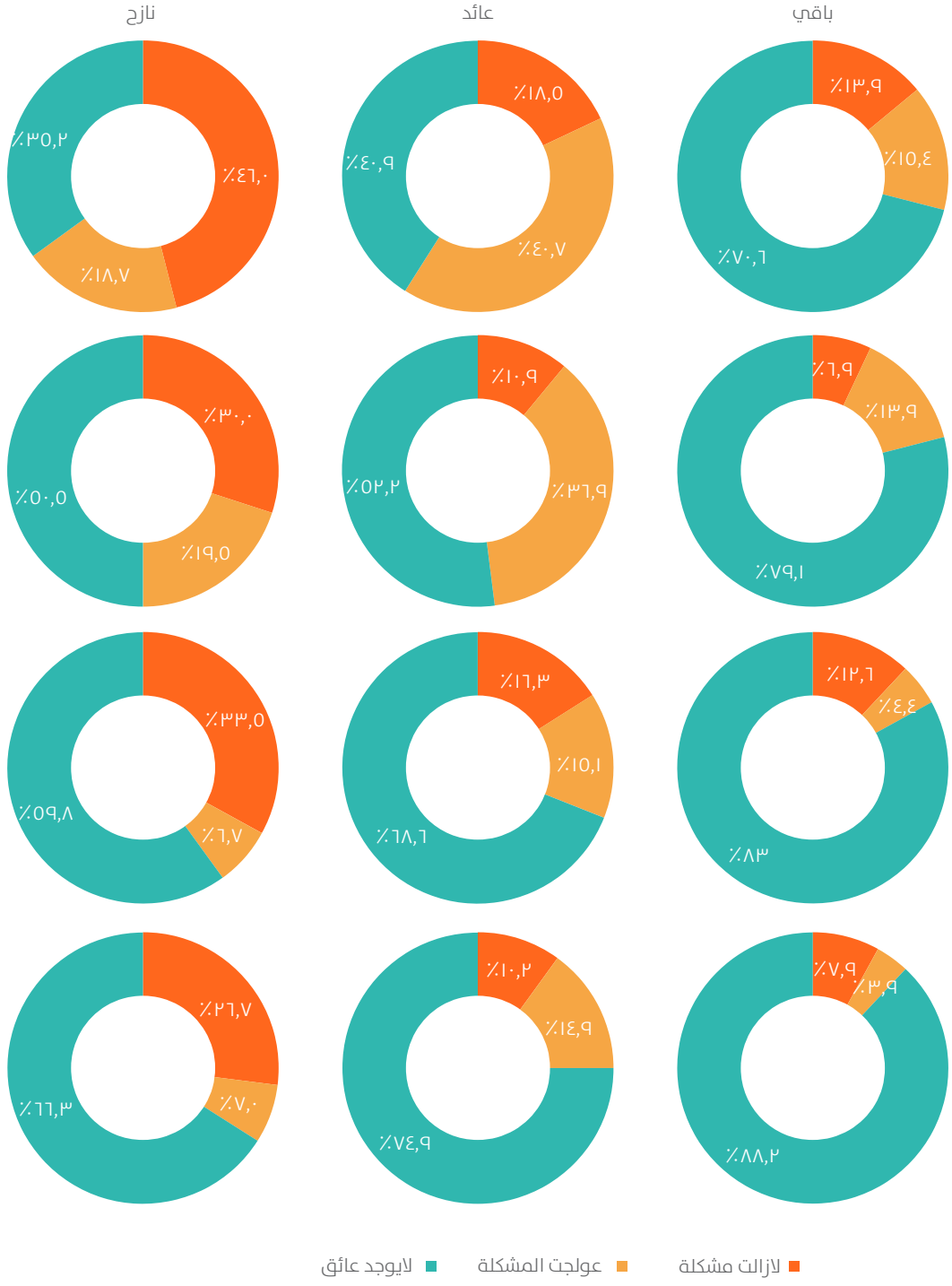

ملاحظة: المنزل المدمر: n=٦,٠٩٨. تم استبعاد المستجيبين الذين لم يعرفوا أو لم يردوا. سُئل المستجيبون: "هل تم تدمير أو تضرر بشكل كبير مسكنك الرئيسي (المنزل الذي تعيش فيه معظم الوقت) منذ ٢٠١٤؟". كانت خيارات الإجابة: "نعم، لكنني قد أعيد بناؤه أو استعدته الآن"، "نعم، لا يزال كذلك"، "لا". المنزل المستولى عليه: n=٦,١٢٣. تم استبعاد المستجيبين الذين لم يعرفوا أو لم يردوا. سُئل المستجيبون: "هل تم احتلال أو الاستيلاء على مسكنك الرئيسي (المنزل الذي تعيش فيه معظم الوقت) في أي وقت منذ ٢٠١٤؟". كانت خيارات الإجابة: "نعم، لكنني قد استعدته الآن"، "نعم، لا يزال كذلك"، "لا". الأعمال المدمر: n=٤,٤٥٤. تم استبعاد المستجيبين الذين لم يعرفوا أو لم يردوا. تم استبعاد المستجيبين الذين أجابوا بأنهم "لم يكن لديهم عمل قبل النزاع". سُئل جميع المستجيبين: "هل تم تدمير أو تضرر بشكل كبير متجرك أو مزرعتك أو أي مبنى آخر يستضيف نشاطاً تجاريًا منذ ٢٠١٤؟". كانت خيارات الإجابة: "نعم، لكنني قد أعيد بناؤه الآن"، "نعم، لا يزال كذلك"، "لا"، "لم يكن لدي عمل قبل النزاع". الأعمال المستولى عليها: n=٤,٣٧٩. تم استبعاد المستجيبين الذين لم يعرفوا أو لم يردوا. تم استبعاد المستجيبين الذين أجابوا بأنهم "لم يكن لديهم عمل قبل النزاع". سُئل جميع المستجيبين: "هل تم احتلال أو الاستيلاء على متجرك أو مزرعتك أو أي مبنى آخر يستضيف نشاطاً تجاريًا في أي وقت منذ ٢٠١٤؟". كانت خيارات الإجابة: "نعم، لكنني قد استعدته الآن"، "نعم، لا يزال كذلك"، "لا"، "لم يكن لدي عمل قبل النزاع".

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة ٢٠٢٤.

المساكن المدمرة والمستولى عليها

تأثرت المساكن بشكل كبير بسبب النزاع، وخاصة بالنسبة للنازحين والعائدين. ففي وقت جمع البيانات، كان ٤٦,٠ في المئة من النازحين، و١٨,٥ في المئة من العائدين، و١٣,٩ في المئة من المقيمين لا يزال لديهم منازل مدمرة. أكثر من ثلثي النازحين (٦٤,٧٪) كان لديهم مقر إقامتهم الأساسي مدمراً منذ عام ٢٠١٤، ولم يتمكن سوى ربعهم (١٨,٧٪) من إعادة بناء منازلهم. كما تأثر العائدون بشكل كبير، حيث دُمرت منازل ٥٩,٢ في المئة منهم، لكن ٤٠,٧ في المئة منهم أعادوا بناءها منذ ذلك الحين. كان المقيمون أقل تأثراً، لكن واحداً من كل أربعة واجهوا أضراراً كبيرة أو تدميراً لمنازلهم، ولم يتمكن سوى نصفهم من إعادة بناءها. بالإضافة إلى ذلك، عانى نصف النازحين والعائدين، وواحد من كل خمسة مقيمين من الاستيلاء على مقر إقامتهم الأساسي أو احتلاله منذ عام ٢٠١٤.

الأعمال المدمرة أو المصادرة

تعرض أصحاب الأعمال لتأثيرات كبيرة جراء النزاع، حيث كانت هناك حالات متكررة من احتلال أو تضرر شديد ودمار المباني التجارية أثناء النزاع. تمكن بعض المالكين من استعادة أو إعادة بناء مبانيهم، في حين لا يزال البعض الآخر متأثرًا بشدة. من بين المستجيبين الذين أفادوا بامتلاكهم عملاً تجاريًا في عام ٢٠١٤، تأثر العديد بقضايا حقوق الإسكان والأرض والممتلكات في وقت الدراسة. من بين أصحاب الأعمال النازحين، واجه أكثر من ٤٠,٢٪ أضرارًا كبيرة في مبانيهم التجارية، مع وجود ٦,٧٪ فقط تمكنوا من إعادة بناء أو إصلاحها. بالإضافة إلى ذلك، عانى ٣٣,٧٪ من النازحين من احتلال مبانيهم، بينما استعاد ٧,٠٪ فقط منها. كما تأثر العائدون بشكل كبير، لكن نسبة أعلى من العائدين تمكنت من إعادة بناء أو استعادة مبانيهم؛ حيث واجه ٣١,٤٪ من العائدين دمارًا في أعمالهم، وقد أعاد نصفهم بناءها. علاوة على ذلك، من بين ٢٥,١٪ من العائدين الذين واجهوا احتلال أعمالهم، تمكن ١٤,٩٪ الآن من استعادتها. من بين المقيمين، عانى ١٧,٠٪ من تضرر أو دمار أعمالهم بينما أعاد ٤,٤٪ بناءها؛ و١١,٨٪ واجهوا احتلال أعمالهم، بما في ذلك ٣,٩٪ الذين تمكنوا من استعادتها.

السلامة والأمن

الحلول المستدامة

السلامة والأمن، وحرية الحركة ١,١,٤:الشعور بالأمان عند المشي بمفردك

٩٤,٧٪ من النازحين، ٩٧,٤٪ من العائدين و٩٧,٠٪ من المقيمين يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم.

السلامة

أفاد المستجيبون بأنهم يشعرون ببعض القلق بشأن السلطات والسرقة خلال أنشطتهم اليومية، لكن القليل منهم كانوا قلقين بشأن المشي بمفردهم في قريتهم أو حيهم. شعر معظم المستجيبين (٩٦,٨٪) بالأمان عند المشي بمفردهم في قريتهم أو حيهم. هذه النتيجة مرتفعة بشكل متسق عبر تاريخ النزوح وبغض النظر عن الجنس، حيث أفاد ٩٧,٦٪ من الرجال و٩٥,٩٪ من النساء بأنهم يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم محليًا.

الشكل ٣٧. السلامة والأمن

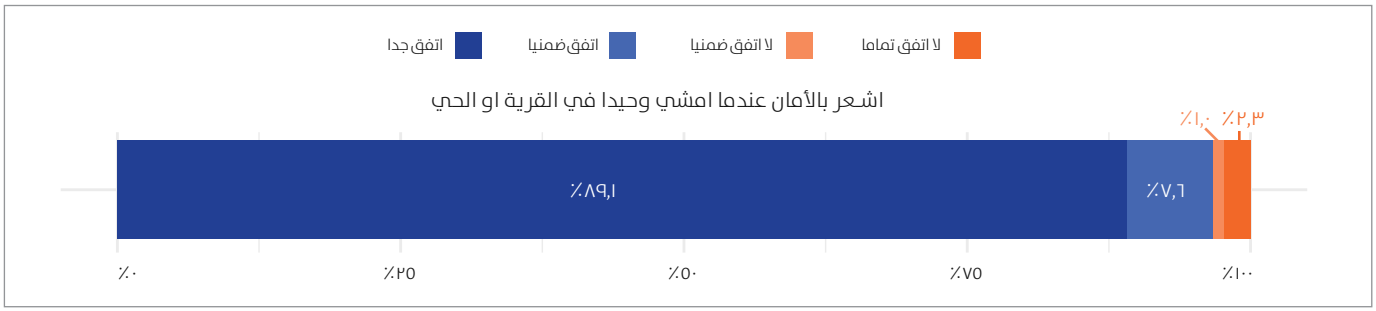

ملاحظة: n=٦,١٥٩.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة ٢٠٢٤.

ومع ذلك، أعرب ١٣,٢ في المائة من المستجيبين عن قلق معتدل إلى شديد بشأن التخويف والتحرش والاحتجاز التعسفي من قبل الفاعلين المسلحين (بما في ذلك الشرطة، والجيش، والميليشيات، والمجموعات المسلحة غير الحكومية) خلال أنشطتهم اليومية. هذا القلق أعلى بين العائدين بنسبة ١٥,٥ في المائة مقارنة ب ١٠,٨ في المائة للنازحين داخليًا و٩,٥ في المائة للمقيمين. تكررت المخاوف بشأن التخويف والتحرش والاحتجاز التعسفي من قبل الفاعلين المسلحين بشكل أكبر بين المستجيبات: ١٥,٨ في المائة من النساء أفدن بأنهن يشعرن بقلق معتدل على الأقل، مقارنة ب ١٠,٣ في المائة من الرجال.

نسبة مماثلة من المستجيبين، ١٥,٦ في المائة، أعربت عن قلق معتدل إلى شديد بشأن السرقة والنهب والابتزاز خلال أنشطتهم اليومية، بما في ذلك ١٤,٦ في المائة من النازحين، و١٧,٧ في المائة من العائدين و١٠,٨ في المائة من المقيمين. عند النظر إلى التجارب الفعلية للجريمة، أفاد ٢,٣ في المائة من المستجيبين بأن أحد أفراد أسرهم قد تم إجباره على دفع أو التخلي عن بعض المال ضد إرادته في الشهر الماضي: ٢,٣ في المائة من النازحين، و٢,٧ في المائة من العائدين و١,٤ في المائة من المقيمين. يشمل ذلك المال المدفوع للوصول إلى الخدمات العامة الأساسية (أي الفساد) والمال المسروق أو المأخذ بالقوة.

الشكل ٣٨. مخاوف السلامة بشأن الشباب في أسرهم

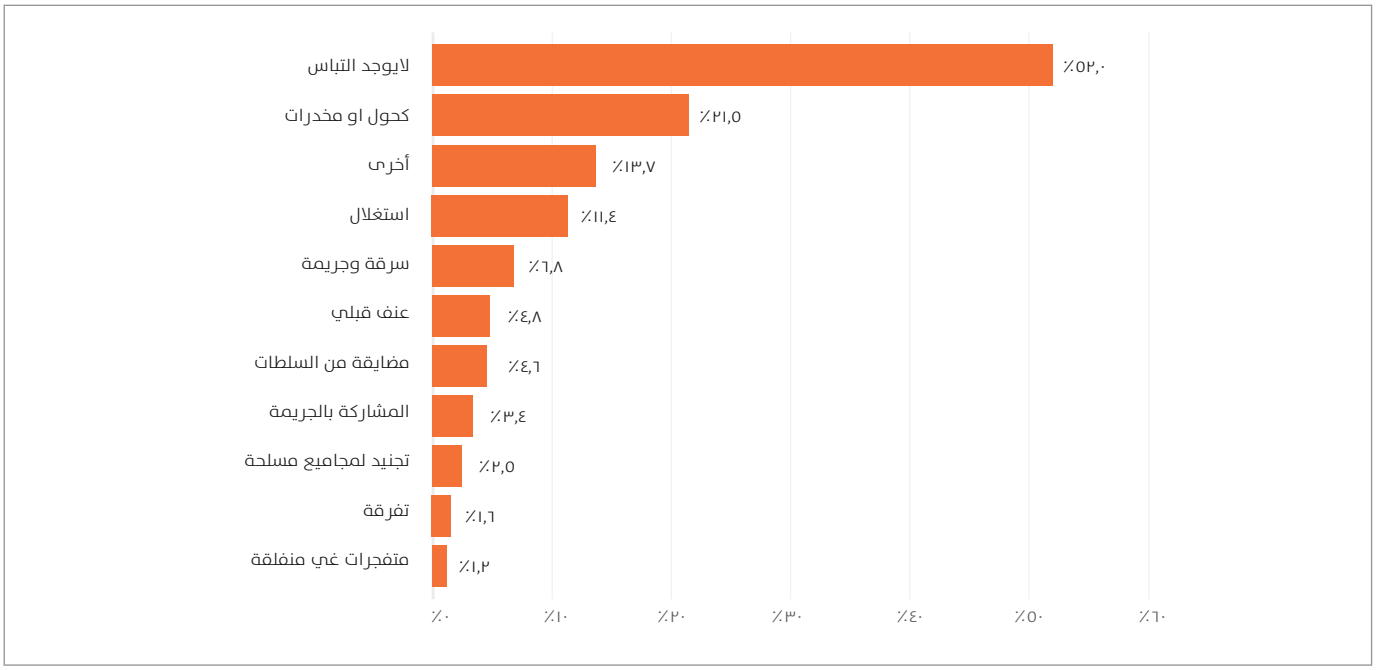

ملاحظة: n=٤,٤٤٣. تم سؤال المستجيبين: "يرجى التفكير في الشباب الذين يتراوح اعمارهم بين ١٤–٣٠ في أسرتك. ما هي مخاوفك الرئيسية بشأن سلامتهم؟". طُلب من المعدّين عدم سرد أي خيارات. ثم تم تصنيف إجابات المستجيبين. لم يكن هناك حد لعدد المخاوف التي يمكن أن يبلغ عنها المستجيب. تم استبعاد المستجيبين الذين اختاروا عدم الرد من التحليل.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة ٢٠٢٤..

الشكل ٣٩. الشواغل المتعلقة بالسلامة فيما يخص الشابات في أسرهن المعيشية

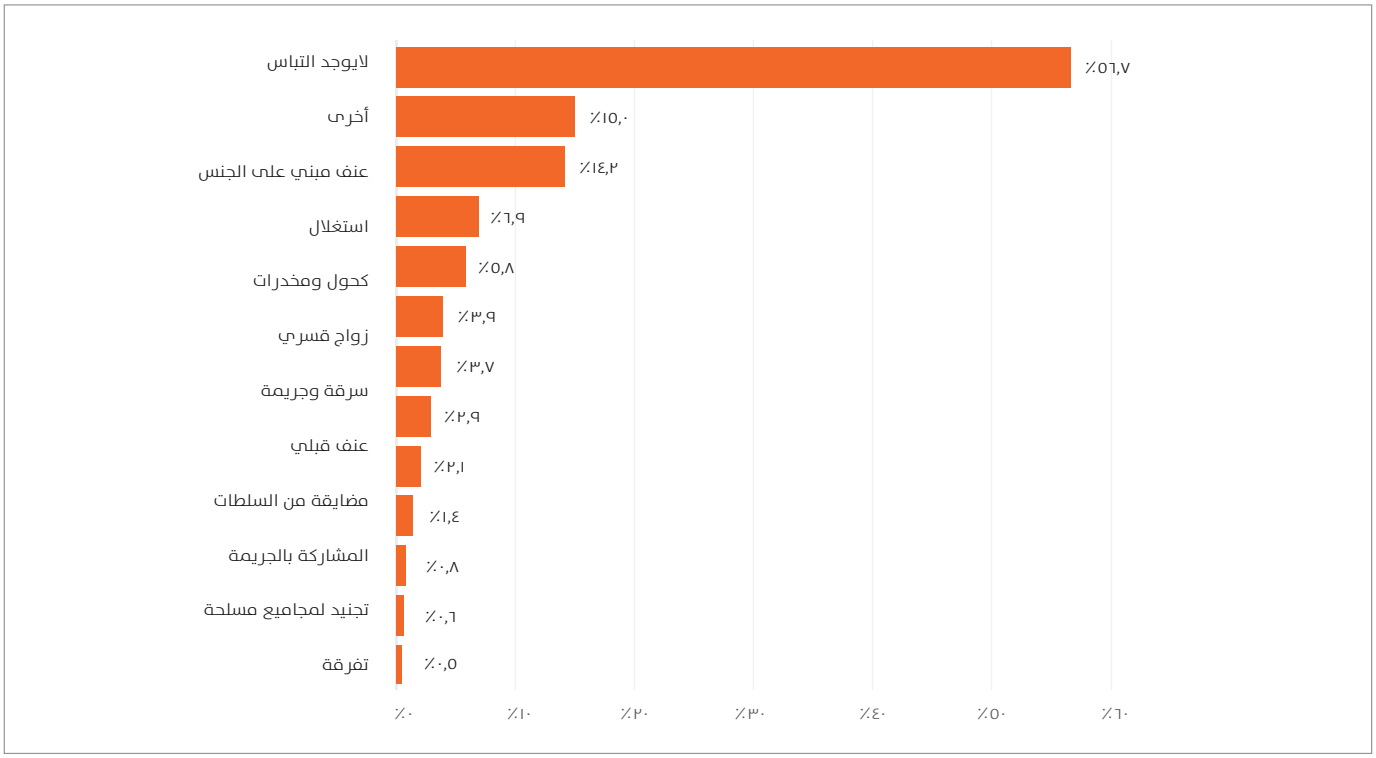

ملاحظة: n=٤,٤٤٣. تم سؤال المستجيبين: "يرجى التفكير في النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٤–٣٠ في أسرتك. ما هي مخاوفك الرئيسية بشأن سلامتهن؟". طُلب من المعدّين عدم سرد أي خيارات. ثم تم تصنيف إجابات المستجيبين. لم يكن هناك حد لعدد المخاوف التي يمكن أن يبلغ عنها المستجيب. تم استبعاد المستجيبين الذين اختاروا عدم الرد من التحليل.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة ٢٠٢٤.

أكثر من نصف المستجيبين لهذا السؤال لم يبلغوا عن أي مخاوف بشأن الشباب (٥٢,٠٪) والشابات (٥٦,٧٪) في أسرهم. الكحول والمخدرات، والاستغلال، والعنف القائم على النوع الاجتماعي هي المخاوف الرئيسية التي أعرب عنها المستجيبون تجاه الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤–٣٠ سنة في أسرهم.

المخاوف الرئيسية تجاه الشباب هي الكحول والمخدرات (٢١,٥٪ من المستجيبين)، والاستغلال (١١,٤٪)، والسرقة والجريمة (٦,٨٪). أما بالنسبة للشابات في الأسر، فإن المخاوف الرئيسية هي العنف القائم على النوع الاجتماعي (١٤,٢٪ من المستجيبين)، والاستغلال (٦,٩٪)، والكحول والمخدرات (٥,٨٪).[١٨]

١٨ حوالي ١٤ في المائة من المستجيبين أبلغوا عن أنواع أخرى من المخاوف تجاه الشباب التي لم تتطابق مع هذه الفئات. كثيرًا ما أبلغوا عن شعور عام بعدم الأمان وغياب السلامة دون تحديد مصدر هذا التهديد.

٨. التماسك الاجتماعي

النقاط الرئاسية

- يُبلغ معظم المستجيبين عن نظرة إيجابية تجاه الثقة والمشاركة المدنية والمواقف الشاملة. نتائج التداخل مختلطة، حيث يعتقد أربعة من كل خمسة مستجيبين أن نجاح الآخرين سيفيدهم، لكن أقل من ثلثي المستجيبين (٦٢,٠٪) يشعرون بأنهم قادرون على تلقي الدعم المجتمعي في الأوقات الصعبة.
- هناك مستويات مرتفعة نسبيًا من المنافسة المدركة في شكل ضغط اقتصادي داخل المجتمعات، حيث يشعر حوالي نصف المستجيبين بالضغط عند السعي للوصول إلى الموارد الإنسانية، والتوظيف، وتطوير الأعمال، والسكن.
- يتم الإبلاغ عن الشكاوى الاقتصادية بشكل شائع: ٨٢,٣٪ من المستجيبين يشعرون أنهم لا يملكون نفس الفرص مثل معظم الناس في العراق و٤٩,٧٪ يشعرون بالضغط للهجرة للعثور على فرص اقتصادية. تميل الشكاوى المتعلقة بالمعاملة العادلة داخل المجتمع إلى أن تكون أقل. يتفق تسعة من كل عشرة مستجيبين أنهم يُعاملون بشكل عادل في مجتمعهم ولا يشعرون بالتمييز.
- . هناك درجة من التحيز داخل المجموعة تجاه أعضاء المجتمع الذين لديهم نفس تاريخ النزوح مثل المستجيبين، مع ثقة أعلى قليلاً. على سبيل المثال، من المرجح أن يجد العائدون أن الآخرين من العائدين موثوقين بنسبة حوالي ١٠٪ مقارنة بالعثور على النازحين داخليًا والمقيمين موثوقين.
- . يعبر عدد قليل من المستجيبين عن مواقف استبعادية تجاه النازحين أو العائدين في مجتمعاتهم. ومع ذلك، كان من المرجح أن يشعر المستجيبون من النازحين داخليًا أنهم غرباء (٢٢,٣٪ من النازحين داخليًا) وأقل احتمالاً أن يشعروا بأنهم قادرون على تلقي الدعم المجتمعي (٥٥,٦٪ من النازحين داخليًا) مقارنة بالمجموعات الأخرى.
- يرتبط العمل في الشهر الماضي أو وجود عضو عامل في الأسرة بزيادة التماسك الاجتماعي عبر جميع الأبعاد باستثناء التداخل.
- الدخل، والنفقات، وملكية الأصول لها علاقات مختلطة مع التماسك الاجتماعي. يرتبط الدخل الأعلى بقلة المنافسة وزيادة الاتصال ولكنه مرتبط أيضًا بتقليل التداخل وتقليل المشاركة المدنية.
- تبدو قضايا السكن والأرض والممتلكات مهمة للتماسك الاجتماعي، حيث يرتبط مواجهة مشكلة تدمير المنزل بانخفاض التماسك الاجتماعي في خمسة من سبعة مؤشرات.

يقدم هذا القسم تحليلاً للتماسك الاجتماعي عبر سبع أبعاد: الثقة بين الأفراد، والمشاركة المدنية، والمواقف الشاملة، والتداخل، والاتصال، والشكاوى، والمنافسة. أولاً، يتم توضيح النتائج الوصفية للسكان ككل وتفصيلها حسب تاريخ النزوح والجنس. ثانيًا، يظهر كل قسم فرعي العلاقة بين الخصائص الخلفية للمستجيبين ونتائج التماسك الاجتماعي.

الثقة بين الأفراد

تحليل وصفي

يتفق معظم المستجيبين مع العبارات التي تقيم الثقة في مجتمعاتهم. في المتوسط، يعتقد أكثر من ثلاثة من كل أربعة مستجيبين أن الآخرين يساعدون محليًا، وأن الناس عمومًا موثوقون، وأن الناس عمومًا يتصرفون بطرق تفيد المجتمع ككل. هناك درجة من التحيز داخل المجموعة، حيث يبلّغ المستجيبون عن مستويات أعلى من الثقة تجاه أعضاء المجتمع الذين لديهم نفس تاريخ النزوح مثلهم. على سبيل المثال، يعتبر ٨٤,٩ في المئة من المستجيبين أن الأشخاص الذين لديهم نفس تاريخ النزوح هم عمومًا موثوقون، بينما يعتبر ٧٦,٦ في المئة من المستجيبين أن أعضاء المجتمع الآخرين موثوقون عمومًا. ينطبق هذا أيضًا على المستجيبين الذين يعتقدون أن الناس عمومًا يتصرفون بطرق تفيد المجتمع ككل، حيث يشعر ٨٢,٤ في المئة بشكل إيجابي تجاه مجموعتهم الخاصة من النازحين، مقارنة ب ٧٦,٠ في المئة تجاه المجموعات الأخرى. هناك اختلافات محدودة في تصورات الثقة بين الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعات نزوح مختلفة، أو بين الرجال والنساء.

شكل ٤٠. الثقة

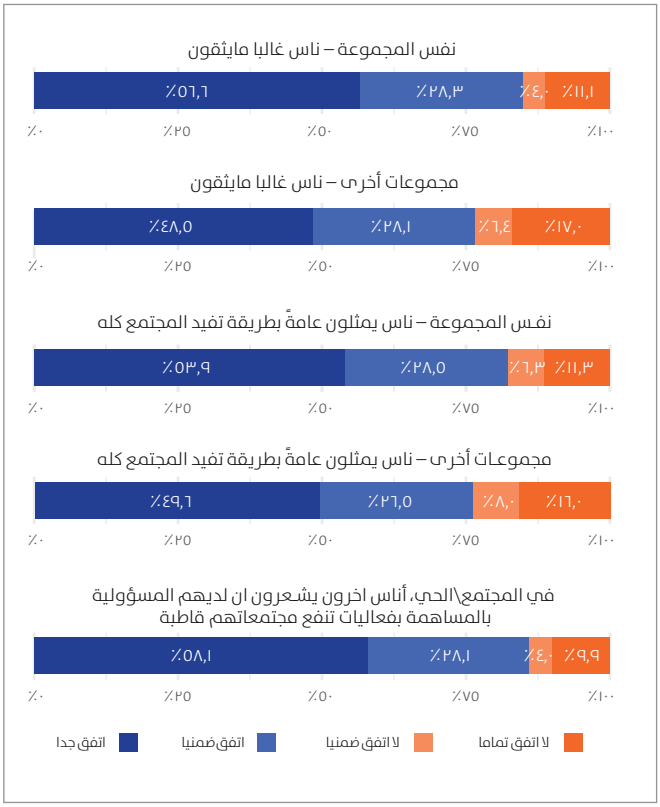

ملاحظة: الشكل يحتوي على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال الاستبيان الأساسي المشار إليه عبر الصفوف. القراءة: ٥٦,٦ في المئة من المستجيبين "يوافقون بشدة" على أن "الناس عمومًا موثوقون" عند الإشارة إلى الآخرين الذين لديهم تاريخ نزوح مشابه للمستجيب.
المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من المتقدمين للبرنامج، وجهات الاتصال الاجتماعية والمهنية الخاصة بهم، وعينة إضافية من جيران المتقدمين في نفس المجتمع. إجمالي حجم العينة هو ٦,١٥٩.

شكل ٤١. الثقة حسب تاريخ النزوح

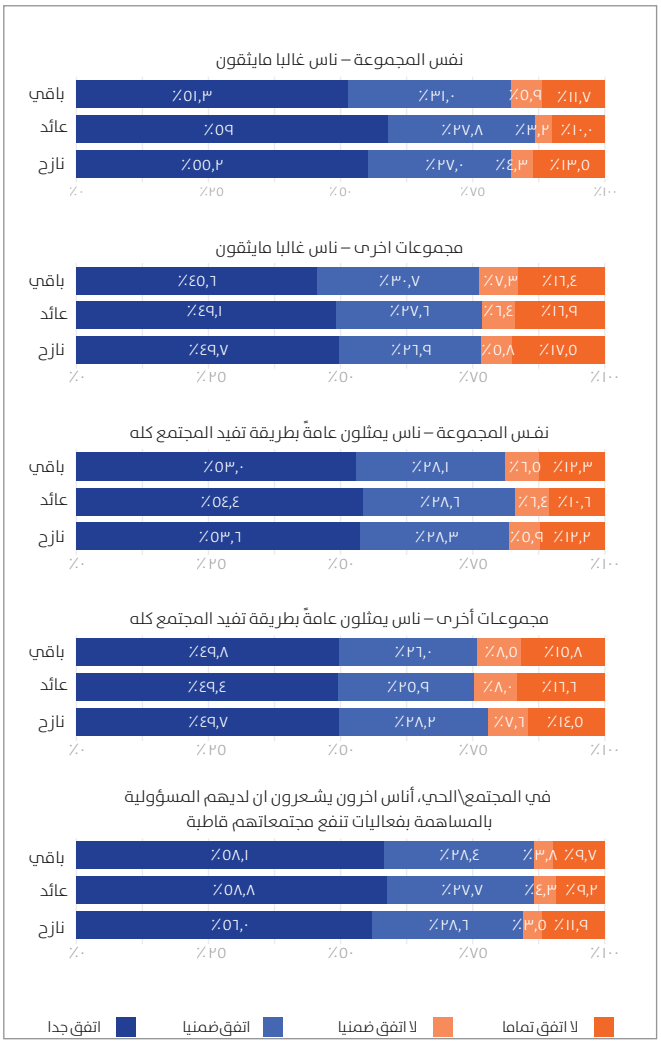

شكل ٤٢. الثقة حسب الجنس

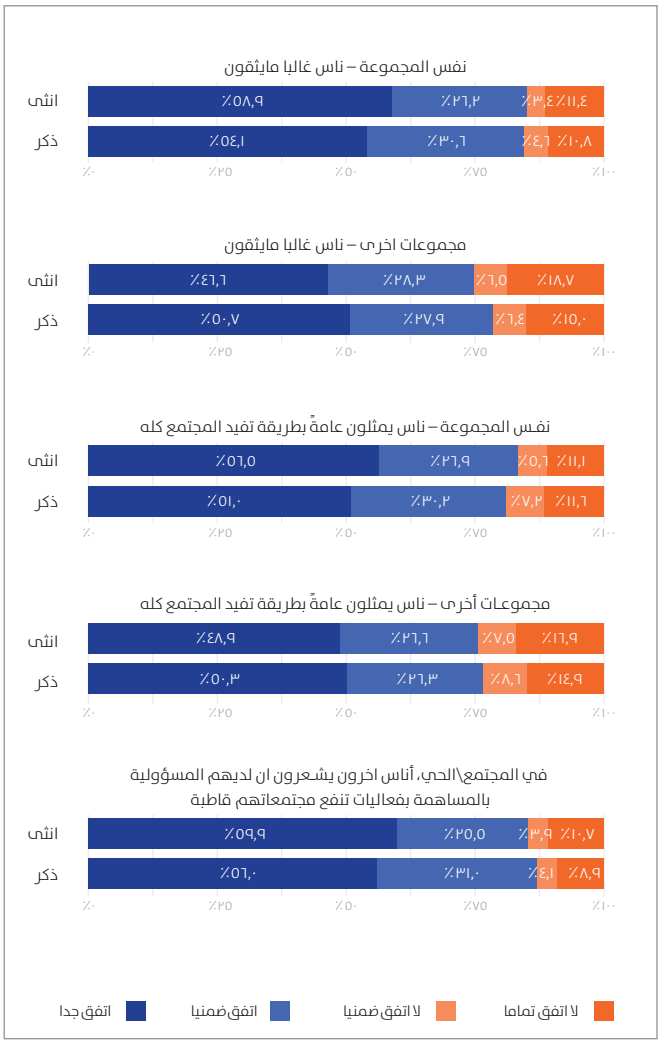

ملاحظة: الشكل يحتوي على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال الاستبيان الأساسي المشار إليه في عناوين اللوحات وعيّنات تاريخ النزوح المشار إليها في الصفوف. القراءة: ٥٤٫٤ في المئة من المستجيبين العائدين "يوافقون بشدة" على أن "الناس عمومًا يتصرفون بطرق تفيد المجتمع ككل" عند الإشارة إلى عائدين آخرين.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من المتقدمين للبرنامج، ووجهات الاتصال الاجتماعية والمهنية الخاصة بهم، وعينة إضافية من جيران المتقدمين في نفس المجتمع. إجمالي حجم العينة هو ٦,١٥٩.

تحليل الانحدار

ترتبط حالة النازحين وحالة العائدين بمستويات أقل من الثقة مقارنةً بحالة المقيمين، مع الثبات على جميع الخصائص الخلفية الأخرى. ينطبق هذا أيضًا على المستجيبات الإناث والمستجيبين الأصغر سنًا، الذين يميلون إلى الإبلاغ عن مستويات أقل من الثقة. كما أن المستجيبين الذين عملوا وأفراد أسرهم الذين عملوا يبلّغون عن مستويات أعلى من الثقة مقارنةً بالآخرين. تشير الأنماط عبر الثلثيات الدخلية إلى ثقة أقل قليلاً بين الأسر ذات الدخل المنخفض، في حين أن الأسر ذات الإنفاق الأعلى أيضًا تبلّغ عن ثقة أقل. الأسر الأكثر ثراءً التي تمتلك أصولاً أكثر تبلّغ أيضًا عن مستويات أعلى من الثقة. المستجيبون الذين دُمر منزلهم خلال النزاع يبلّغون أيضًا عن مستويات أقل من الثقة، خاصةً إذا كان منزلهم لا يزال مدمراً. بينما يقع بأقل مستوى أولئك الذين حصلوا على إعادة بناء مسكنهم.

شكل ٤٣. العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والثقة

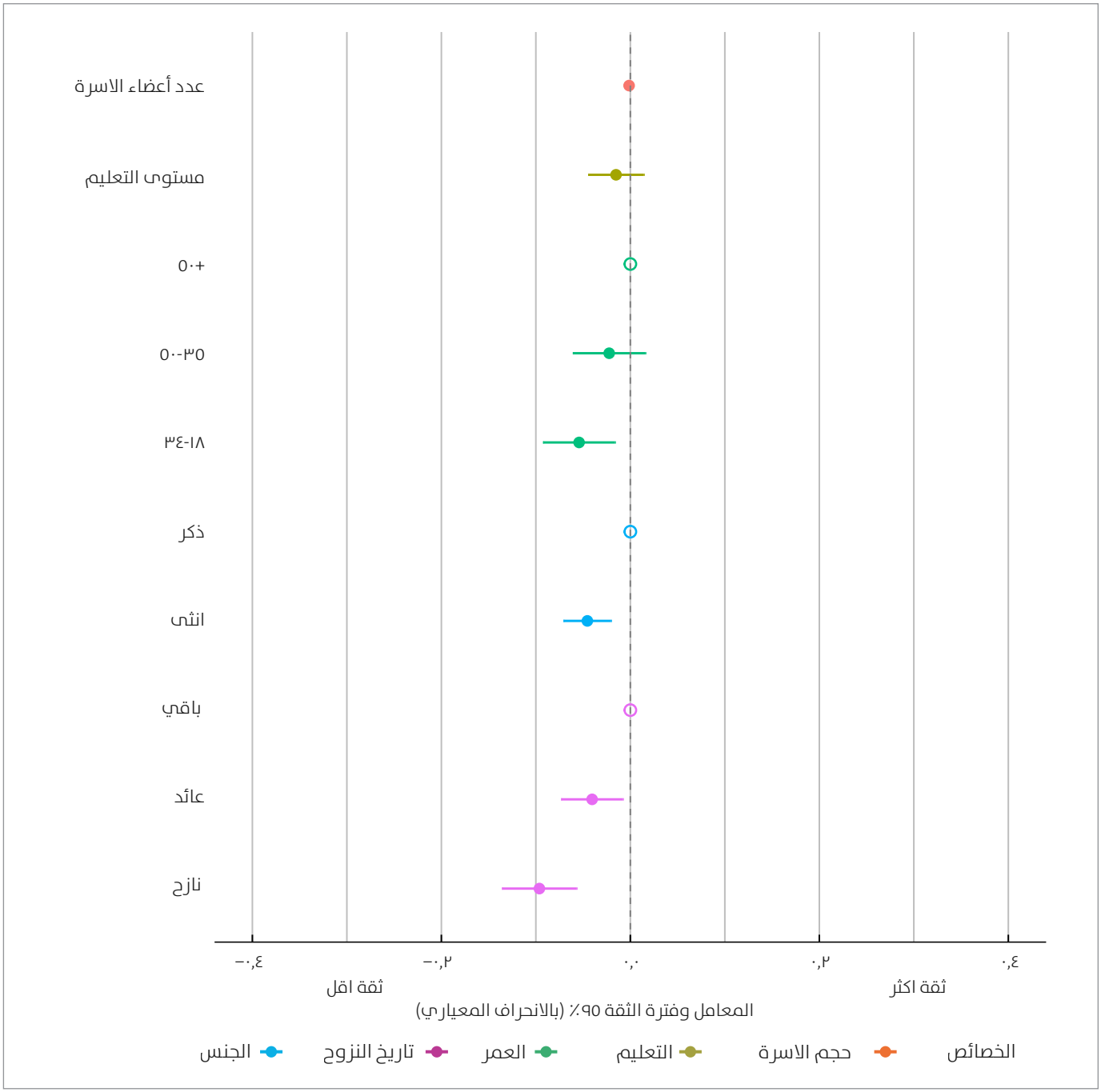

ملاحظة: تم تقدير معاملات الانحدار في نموذج واحد يشمل جميع الخصائص الأربعة. كل نقطة تمثل العلاقة المقدرة بين خاصية المستجيب الديموغرافية المقابلة على المحور الرأسي والثقة الاجتماعية. الدوائر الفارغة تشير إلى فئات المرجع في كل نموذج. تمثل القضبان الأفقية فترات الثقة بنسبة ٩٥ في المئة. تم تقديم المواصفات التجريبية في الملحق. تشير التقديرات الإيجابية (النقطة إلى يمين خط الصفر) إلى أنه، مع التحكم في الخصائص الخلفية، يظهر المستجيبون الذين لديهم الخاصية المقابلة مستويات أعلى من الثقة مقارنةً بالمستجيبين في فئة المرجع. قيم المحور السيني هي بالانحرافات المعيارية لمؤشر الثقة الاجتماعية، الذي تم بناؤه باستخدام وزن التباين العكسي. يرجى الرجوع إلى القسم ٣، "تفسير تحليل الانحدار" للحصول على مزيد من الإرشادات حول تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤

شكل ٤٤. العلاقة بين الخصائص الخلفية والثقة

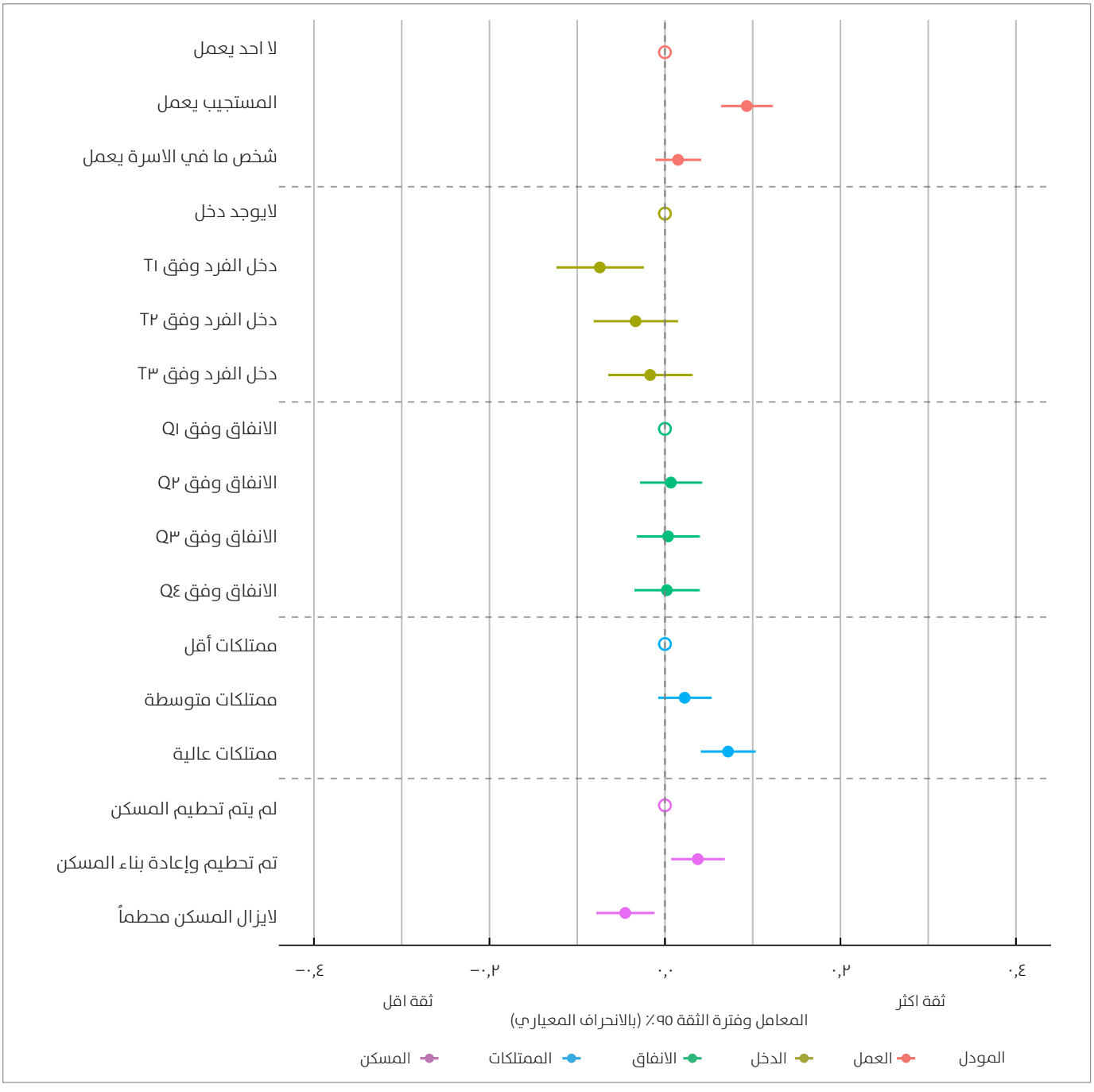

ملاحظة: تم تقدير معاملات الانحدار في خمسة نماذج منفصلة، مفصولة بخطوط رمادية متقطعة أفقية. يتم تعريف النماذج في أسطورة الجدول. كل نقطة تمثل العلاقة المقدرة بين خاصية المستجيب المقابلة على المحور الرأسي والثقة الاجتماعية. الدوائر الفارغة تشير إلى فئات المرجع في كل نموذج. تمثل القضبان الأفقية فترات الثقة بنسبة ٩٥ في المئة. يتحكم كل نموذج في تاريخ النزوح، والعمر، والجنس، ومستوى التعليم. تشير "T" إلى كونها في ثلث معين من توزيع الدخل للفرد، و"Q" تشير إلى كونها في الربع المحدد من توزيع الإنفاق للفرد. تم تقديم المواصفات التجريبية في الملحق. تشير التقديرات الإيجابية (النقطة إلى يمين خط الصفر) إلى أنه، مع التحكم في الخصائص الخلفية، يظهر المستجيبون الذين لديهم الخاصية المقابلة مستويات أعلى من الثقة مقارنةً بالمستجيبين في فئة المرجع. قيم المحور السيني هي بالانحرافات المعيارية لمؤشر الثقة الاجتماعية، الذي تم بناؤه باستخدام وزن التباين العكسي. يرجى الرجوع إلى القسم ٣، "تفسير تحليل الانحدار" للحصول على مزيد من الإرشادات حول تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤

المشاركة المدنية

الحلول الدائمة
المشاركة في الشؤون العامة ٧,١,٥: السكان الذين شاركوا بنشاط في منظمات المجتمع أو الاجتماعية أو السياسية

٪ من النازحين، ٣٢,١٪ من العائدين، و٣٠,٦٪ من المقيمين يشاركون في العمل الجماعي مرة واحدة على الأقل في الشهر.[١٩]

الإحصائيات الوصفية

يتفق معظم المستجيبين مع العبارة التي تقيم المشاركة المدنية. أربعة من كل خمسة مستجيبين يبلغون عن شعورهم بالتحفيز للعمل على تقليل الظلم، بينما يعبر واحد من كل ثمانية (١٣٪) عن عدم اتفاقه بشدة مع العبارة. يشعر نسبة مماثلة من المستجيبين بالمسؤولية للمساعدة في الأنشطة التي تفيد المجتمع، على الرغم من ذلك بشكل أقل حدة. النازحون داخليًا أقل احتمالاً بنسبة ٨ في المئة للإبلاغ عن شعورهم بالمشاركة المدنية من خلال الشعور بالتحفيز للعمل على تقليل الظلم، مع نسبة أعلى تعبر عن عدم اتفاقها بشدة مع العبارة (١٧,٧٪) مقارنةً بالمقيمين (١٠,٢٪) والعائدين (١٢,٢٪). الاختلافات أقل وضوحًا في شعور المسؤولية للعمل لصالح المجتمع، لكن العائدين يبلغون عن شعور أقل بالمسؤولية للقيام بذلك. عند النظر في الاختلافات المرتبطة بالجنس، فإن الرجال هم أكثر احتمالاً بحوالي ٥-١٠ في المئة للإبلاغ عن شعورهم بالتحفيز لاتخاذ إجراءات لتقليل الظلم أو شعورهم بالمسؤولية لاتخاذ إجراءات لصالح المجتمع مقارنةً بالنساء. من اللافت أن ٢٠,١ في المئة من المستجيبات يشعرن بشدة بعدم وجود مسؤولية لديهن للعمل لصالح المجتمع.

شكل ٤٥. المشاركة المدنية

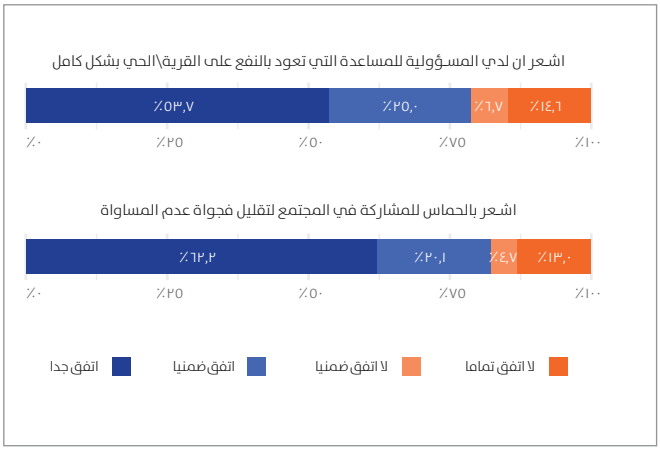

ملاحظة: الشكل يحتوي على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال استبيان الأساس المشار إليه في عناوين اللوحة.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من المتقدمين للبرنامج، وجهات اتصالهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران المتقدمين في نفس المجتمع. الحجم الإجمالي للعينة هو ٦,١٥٩.

شكل ٤٦. المشاركة المدنية حسب تاريخ النزوح

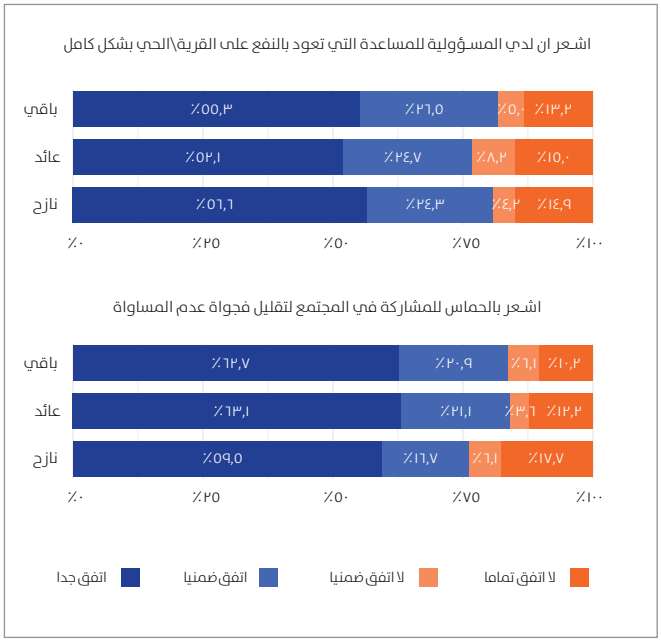

شكل ٤٧. المشاركة المدنية حسب الجنس

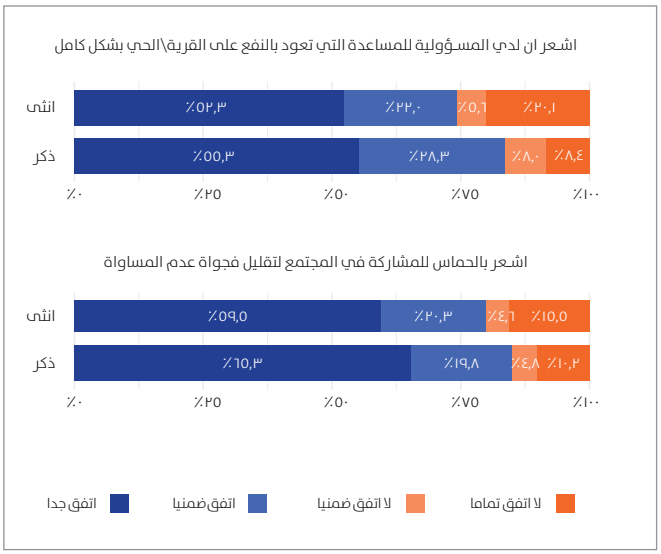

ملاحظة: الشكل يحتوي على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال استبيان الأساس المشار إليه في عناوين اللوحات والعينات الفرعية حسب تاريخ النزوح المشار إليه في الصفوف.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من المتقدمين للبرنامج، وجهات اتصالهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران المتقدمين في نفس المجتمع. الحجم الإجمالي للعينة هو ٦,١٥٩.

١٩ تم سؤال المستجيبين عن مدى تكرار لقائهم مع سكان [القرية / الحي] للقيام بشيء يعود بالنفع على السكان في [القرية / الحي]، مثل تحسين المساحات العامة أو معالجة القضايا أو الاحتياجات المجتمعية.

تحليل الانحدار

يرتبط كون الشخص أنثى بمستويات أقل بكثير من المشاركة المدنية المبلغ عنها. لا يبدو أن تاريخ النزوح، التعليم، والعمر مرتبطون بتغييرات ملحوظة في مستويات المشاركة المدنية. الأفراد الذين يعملون، وأولئك الذين يعمل آخرون في الأسرة، يبلغون عن مستويات أعلى من المشاركة المدنية؛ وبالمثل، فإن أولئك في أعلى فئات الثروة والنفقات يميلون إلى أن يكونوا أكثر.

شكل ٤٨. العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والمشاركة المدنية

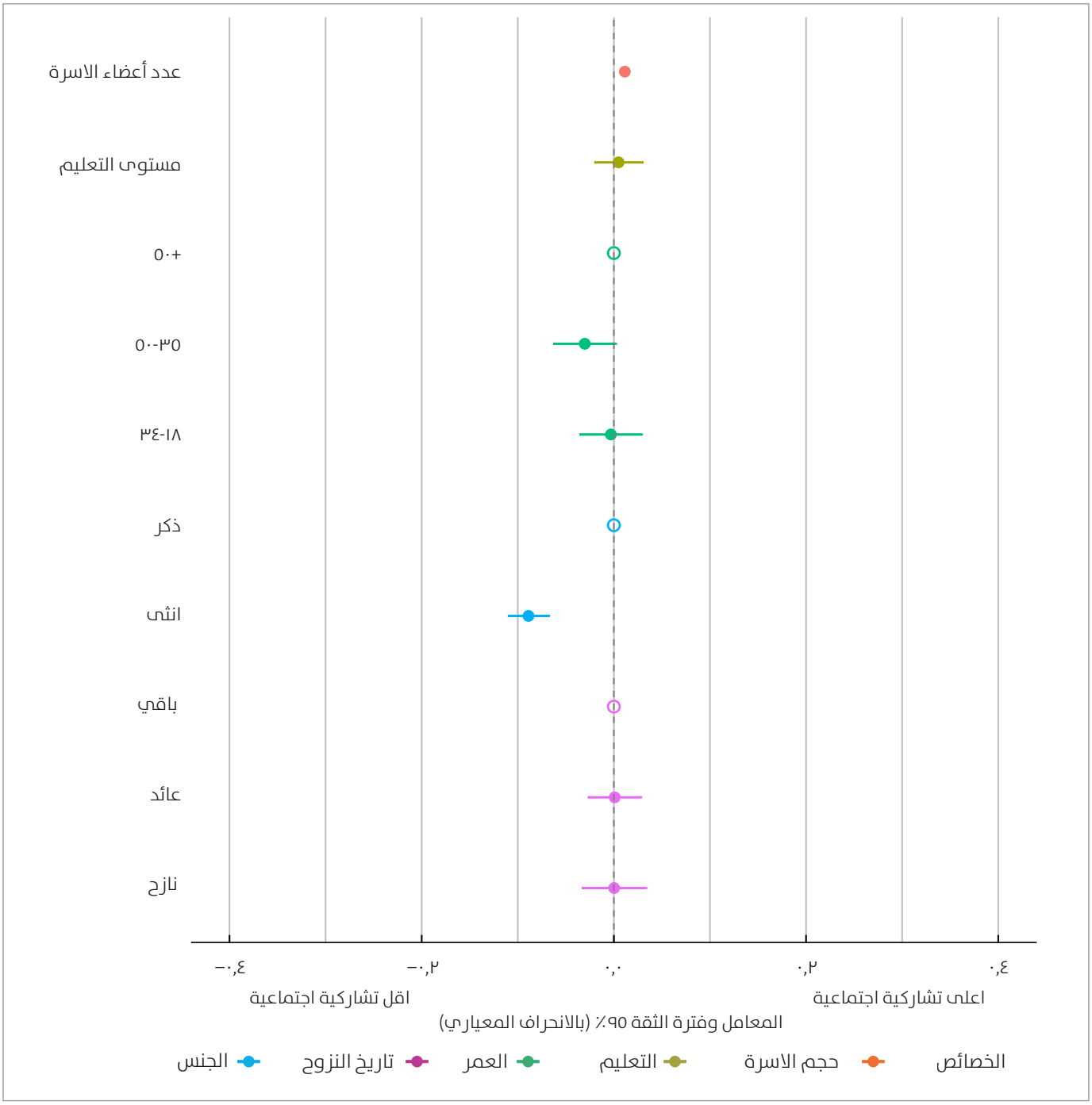

ملاحظة: يتم تقدير معاملات الانحدار في نموذج واحد يشمل جميع الخصائص الأربع. تمثل كل نقطة العلاقة المقدرة بين الخاصية الديموغرافية للمستجيب المقابلة على المحور الصادي والمشاركة المدنية. تشير الدوائر الفارغة إلى الفئات المرجعية في كل نموذج. تمثل الأشرطة الأفقية فترات ثقة بنسبة ٩٥ في المائة. يتم عرض المواصفات التجريبية في الملحق. يشير التقدير الإيجابي (النقطة الموجودة على يمين خط الصفر) إلى أن المستجيبين الذين يتمتعون بالخاصية المقابلة، مع التحكم في الخصائص الأساسية، يظهرون مستويات أعلى من المشاركة المدنية مقارنة بالمستجيبين في الفئة المرجعية. قيم المحور السيني هي انحرافات معيارية لمؤشر المشاركة المدنية، الذي تم إنشاؤه باستخدام الترجيح العكسي للتباين المشترك. يرجى الرجوع إلى القسم ٣، "تفسير تحليل الانحدار" للحصول على مزيد من الإرشادات حول تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة لعام ٢٠٢٤.

شكل ٤٩. العلاقة بين الخصائص الخلفية والمشاركة المدنية

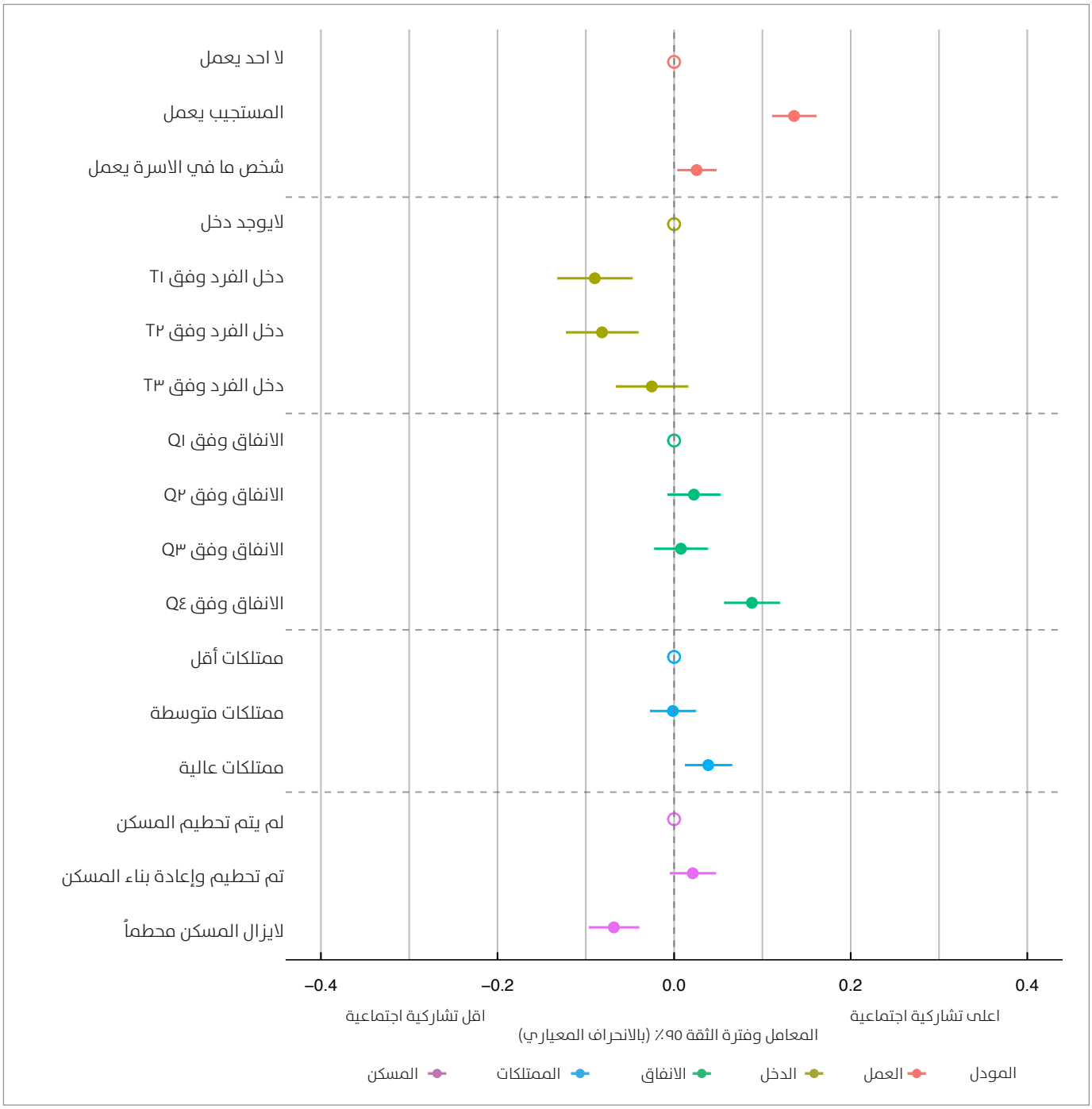

ملاحظة: تم تقدير معاملات الانحدار في خمسة نماذج منفصلة، مفصولة بخطوط رمادية متقطعة أفقية. يتم تعريف النماذج في أسطورة الجدول. كل نقطة تمثل العلاقة المقدرة بين الخاصية المقابلة للمستجيب على المحور الرأسي والمشاركة المدنية. الدوائر الفارغة تشير إلى الفئات المرجعية في كل نموذج. الأشرطة الأفقية تمثل فترات الثقة بنسبة ٩٥ في المئة. كل نموذج يتحكم في تاريخ النزوح، العمر، الجنس ومستوى التعليم. "T" تشير إلى التواجد في ثلث معين من توزيع الدخل للفرد و"Q" تشير إلى التواجد في الربع المحدد من توزيع النفقات للفرد. يتم تقديم التحديدات التجريبية في الملحق. تشير التقديرات الإيجابية (نقطة إلى يمين خط الصفر) إلى أنه، مع التحكم في الخصائص الخلفية، يظهر المستجيبون الذين يمتلكون الخاصية المقابلة مستويات أعلى من المشاركة المدنية مقارنةً بالمستجيبين في الفئة المرجعية. قيم المحور السيني هي بالانحرافات المعيارية لمؤشر المشاركة المدنية، الذي تم بناؤه باستخدام وزن التباين العكسي. يرجى الرجوع إلى القسم ٣، "تفسير تحليل الانحدار" للحصول على مزيد من الإرشادات في تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤.

المواقف الشاملة

التحليل الوصفي

يميل الناس إلى الإبلاغ عن مواقف شاملة، حيث يدرك غالبية المستجيبين الأشخاص كأعضاء كاملين في المجتمع بغض النظر عن تاريخ نزوحهم، ويعبرون عن استعدادهم لاستقبالهم في عائلتهم. بشكل عام، المواقف تجاه النازحين داخليًا أقل شمولية، بينما تكون المواقف تجاه العائدين والمقيمين مشابهة.

تسلط هذه النتيجة الضوء على أن أهمية أكبر تُعطى لمجتمع الأفراد الأصلي مقارنة بما إذا كانوا قد تعرضوا للنزوح أثناء النزاع. على سبيل المثال، فقط نصف المستجيبين يوافقون بشدة على أن النازحين داخليًا هم أعضاء كاملون في المجتمع، مقارنةً بحوالي ثلثي العائدين والمقيمي الباقين.

شكل ٥٠. المواقف الشاملة

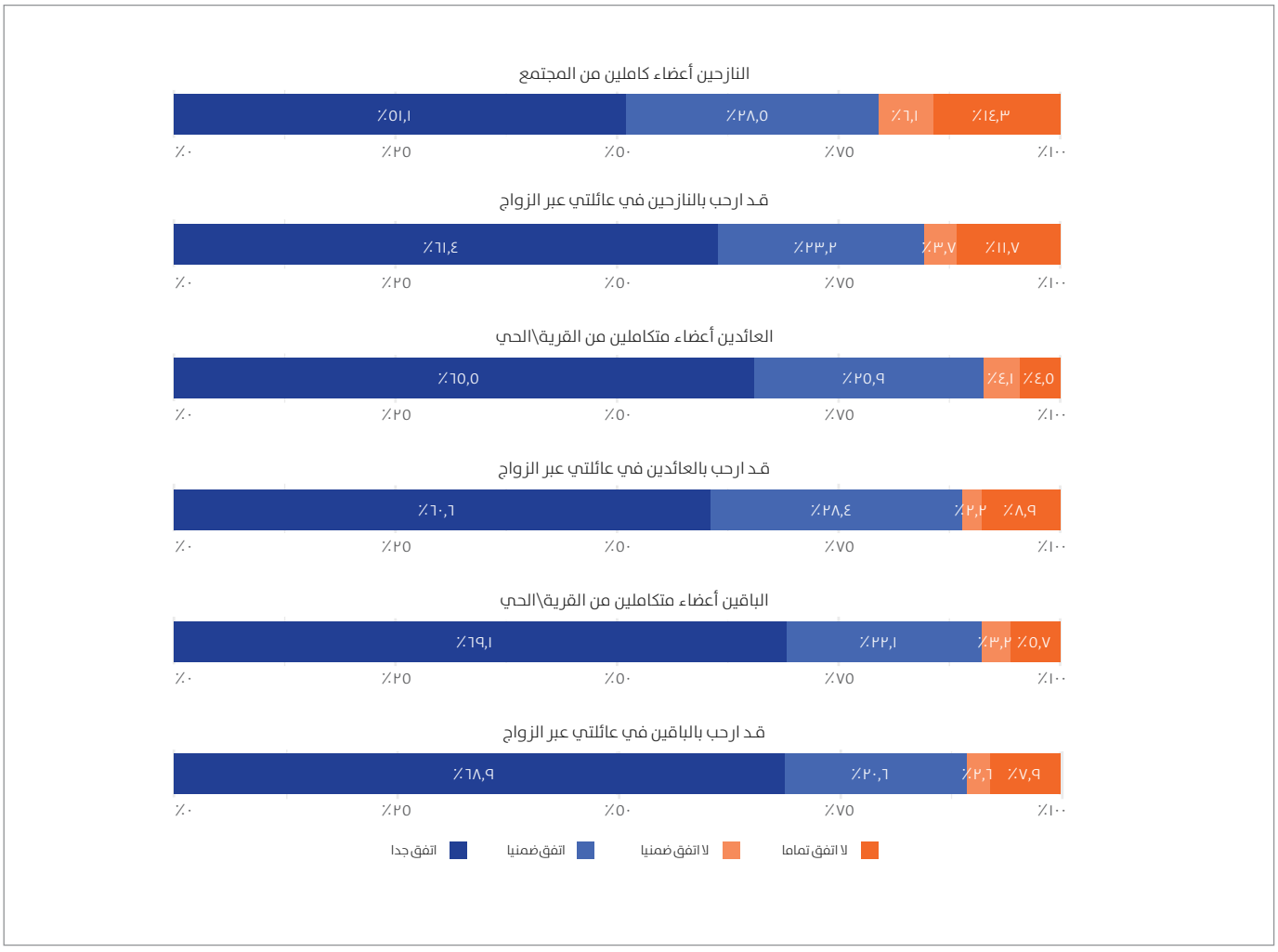

ملاحظة: الشكل يحتوي على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال استبيان الأساس المشار إليه في عناوين الألواح.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من المتقدمين للبرنامج، وجهات الاتصال الاجتماعية والمهنية لهم، وعينة إضافية من جيران المتقدمين في نفس المجتمع. حجم العينة الكلي هو ٦,١٥٩.

إن الانتماء المتعقل إلى طرف في النزاع له تأثير أكبر على مواقف الآخرين تجاههم من تاريخ نزوحهم. أقل من نصف المستجيبين يوافقون بشدة على أن جميع العراقيين يستحقون أن يكونوا جزءًا من مستقبل العراق بغض النظر عن الجانب الذي اتخذوه خلال النزاع، وأقل من ثلثيهم يوافقون بشكل عام. تأثير الجانب الذي اتخذته عائلة الشخص خلال النزاع أقل تأثيرًا على كيفية إدراكهم.

تُرتبط المواقف الشاملة بتاريخ النزوح وجنس المستجيب. المستجيبون الذين عانوا من النزوح منذ عام ٢٠١٤ يبلّغون عن مواقف أكثر شمولية من المقيمين. يميل الرجال إلى إعطاء أهمية أكبر للانتماء المدرك: ٦٢,١٪ من الرجال يدعمون مشاركة الآخرين في مستقبل العراق بغض النظر عن الجانب الذي اتخذوه، مقارنةً ب ٦٧,٠٪ من النساء. ومع ذلك، يميل الرجال والنساء إلى الاستجابة بشكل مشابه عندما يركز السؤال على الجانب الذي اتخذته عائلة الشخص خلال النزاع وتاريخ نزوحهم.

شكل ٥١. المواقف الشاملة المرتبطة بالانتماء المدرك

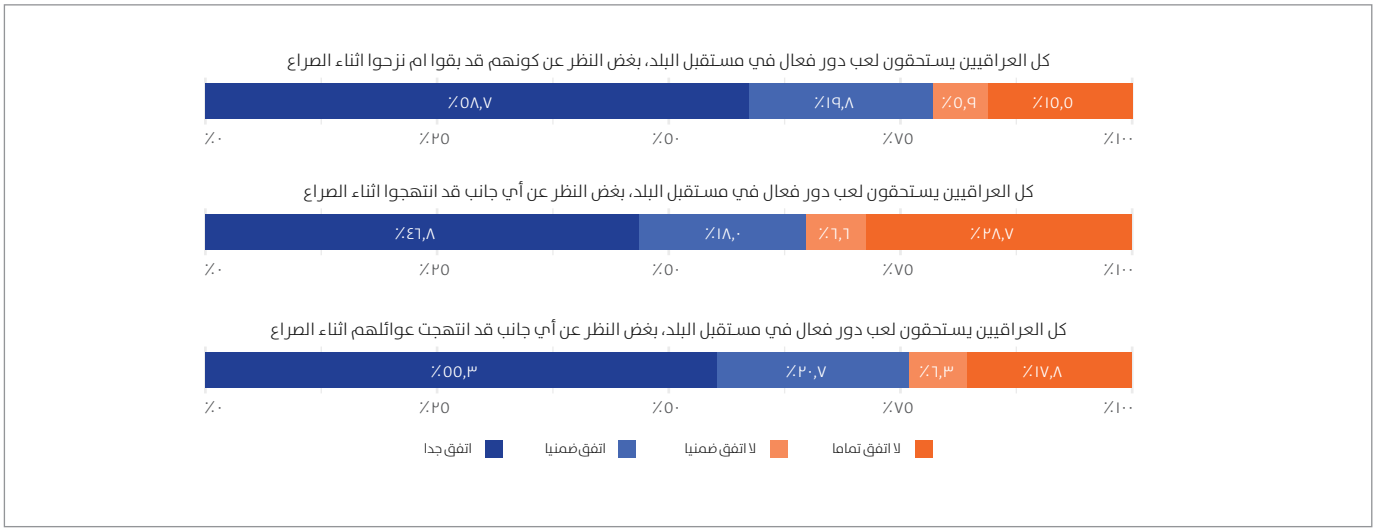

ملاحظة: الشكل يحتوي على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال استبيان الأساس المشار إليه في عناوين الألواح.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من المتقدمين للبرنامج، وجهات الاتصال الاجتماعية والمهنية لهم، وعينة إضافية من جيران المتقدمين في نفس المجتمع. حجم العينة الكلي هو ٦,١٥٩.

شكل ٥٢. المواقف الشاملة المرتبطة بالانتماء المدرك حسب نزوح المستجيب

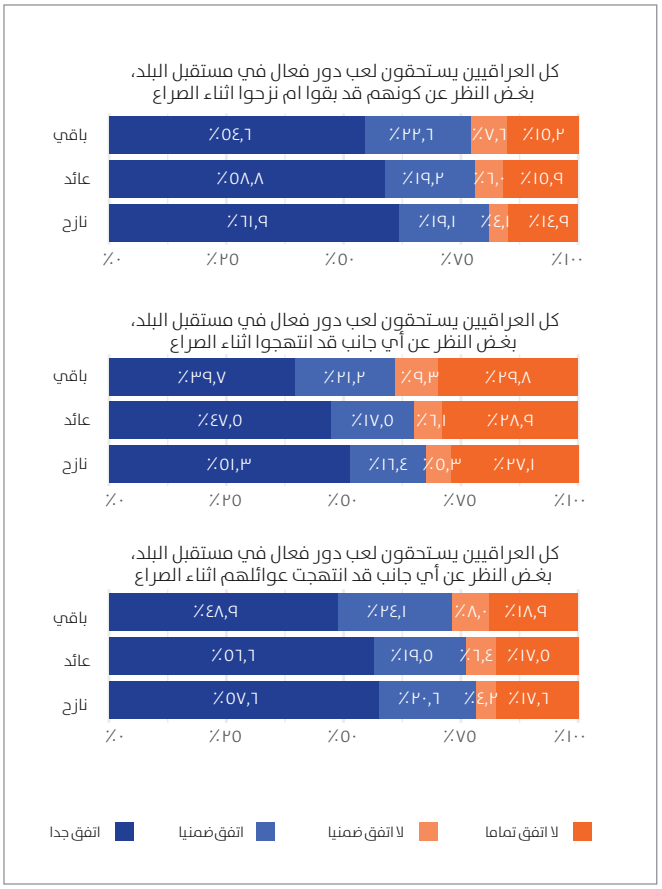

شكل ٥٣. المواقف الشاملة المرتبطة بالانتماء المدرك، حسب جنس المستجيب

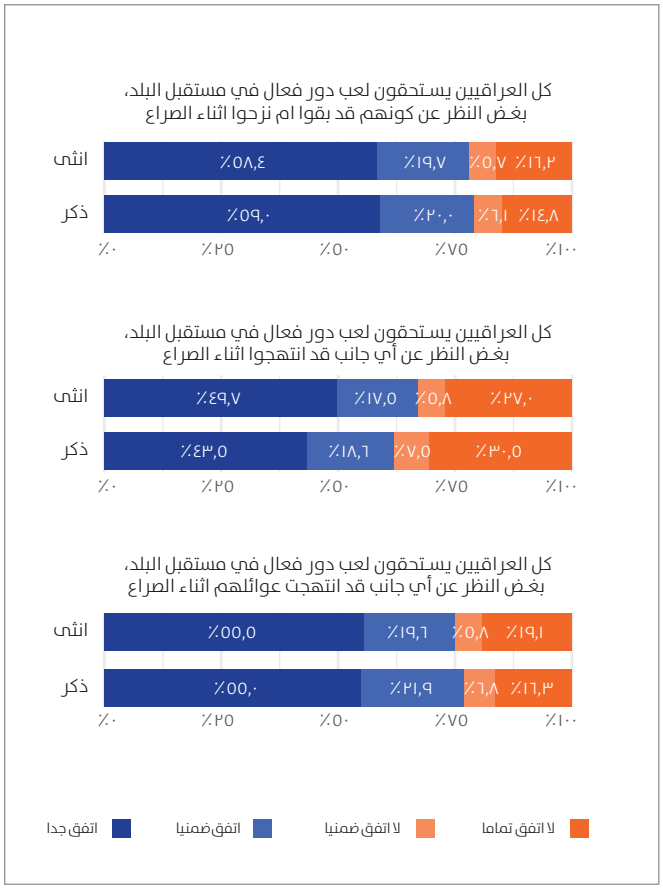

ملاحظة: الشكل يحتوي على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال استبيان الأساس المشار إليه في عناوين الألواح والفئات الفرعية لتاريخ النزوح المشار إليها في الصفوف.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من المتقدمين للبرنامج، وجهات الاتصال الاجتماعية والمهنية لهم، وعينة إضافية من جيران المتقدمين في نفس المجتمع. حجم العينة الكلي هو ٦,١٥٩.

تحليل الانحدار

المستجيبون الذين لديهم وضع النازحين والعائدين يبلّغون عن مواقف أكثر شمولية من المقيمين. هذا الأمر ملحوظ بشكل خاص بين النازحين داخليًا، وهو السمة الخلفية المرتبطة بأكثر المواقف شمولية. كون الشخص أنثى وامتلاكه مستوى تعليمي أعلى يرتبط بمواقف شمولية أعلى قليلاً. الأفراد الأثرياء والأفراد الذين عملوا في الشهر الماضي يميلون أيضًا إلى الإبلاغ عن مواقف شمولية. من ناحية أخرى، الأفراد الذين دُمّرت منازلهم خلال النزاع وما زالت مدمّرة يميلون إلى أن يكونوا أقل شمولية، بينما تكون العلاقة إيجابية إذا تم ترميم المنزل.

شكل ٥٤. العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والمواقف الشاملة

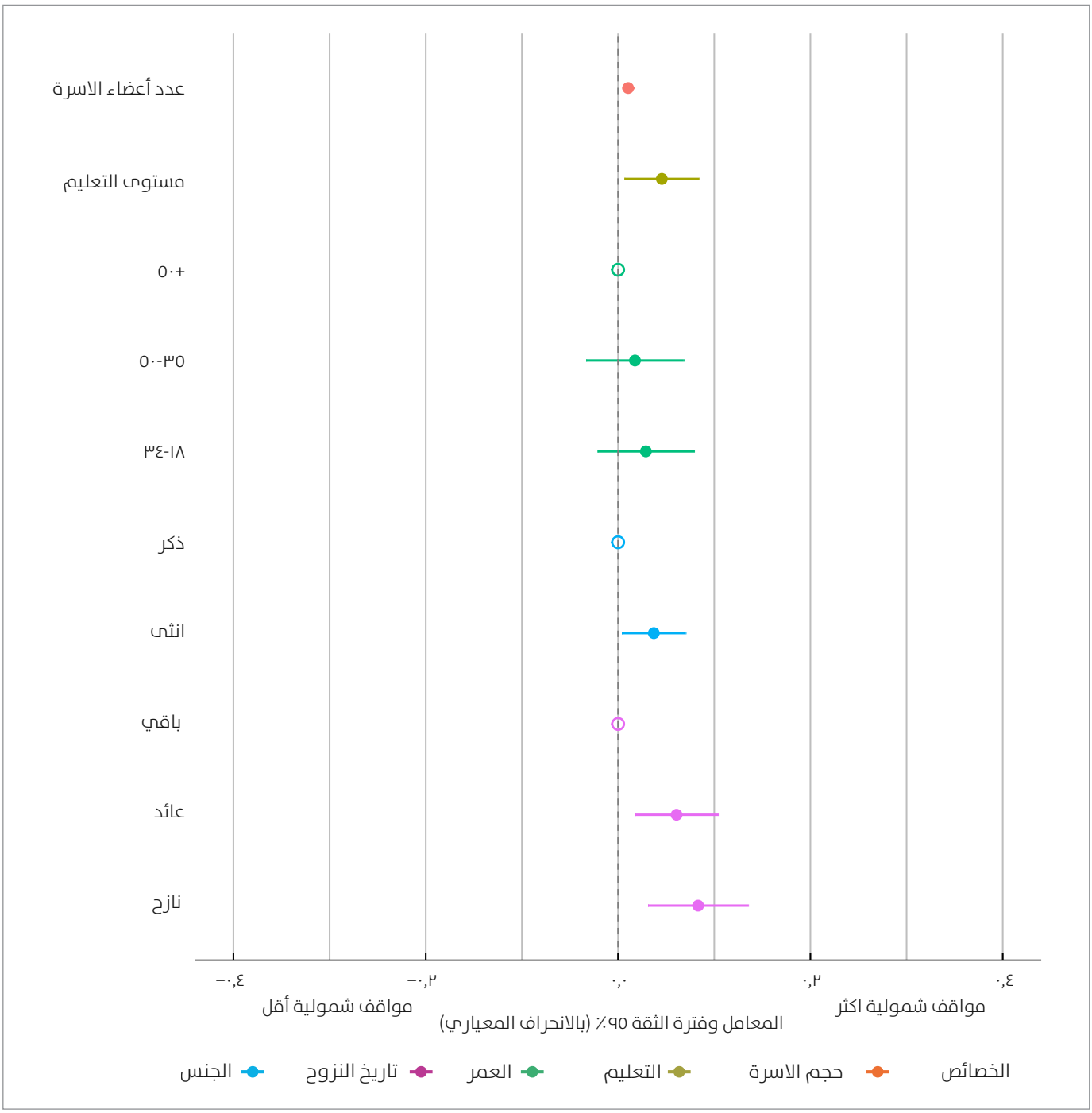

ملاحظة: تم تقدير معاملات الانحدار في نموذج واحد يشمل جميع الخصائص الأربعة. كل نقطة تمثل العلاقة المقدرة بين السمة الديموغرافية للمستجيب المقابلة على المحور الصادي والمواقف الشاملة. الدوائر الفارغة تشير إلى الفئات المرجعية في كل نموذج. القضبان الأفقية تمثل فترات الثقة بنسبة ٩٥ في المئة. التخصيصات التجريبية معروضة في الملحق. تشير التقديرات الإيجابية (النقطة إلى يمين خط الصفر) إلى أنه، مع التحكم في الخصائص الخلفية، يظهر المستجيبون الذين لديهم السمة المقابلة مستويات أعلى من المواقف الشاملة مقارنة بالمستجيبين في الفئة المرجعية. قيم المحور السيني هي بالانحرافات المعيارية لمؤشر المواقف الشاملة، الذي تم بناؤه باستخدام وزن التباين العكسي. يرجى الرجوع إلى القسم ٣، "تفسير تحليل الانحدار" لمزيد من الإرشادات في تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤.

شكل 00. العلاقة بين الخصائص الخلفية والمواقف الشاملة

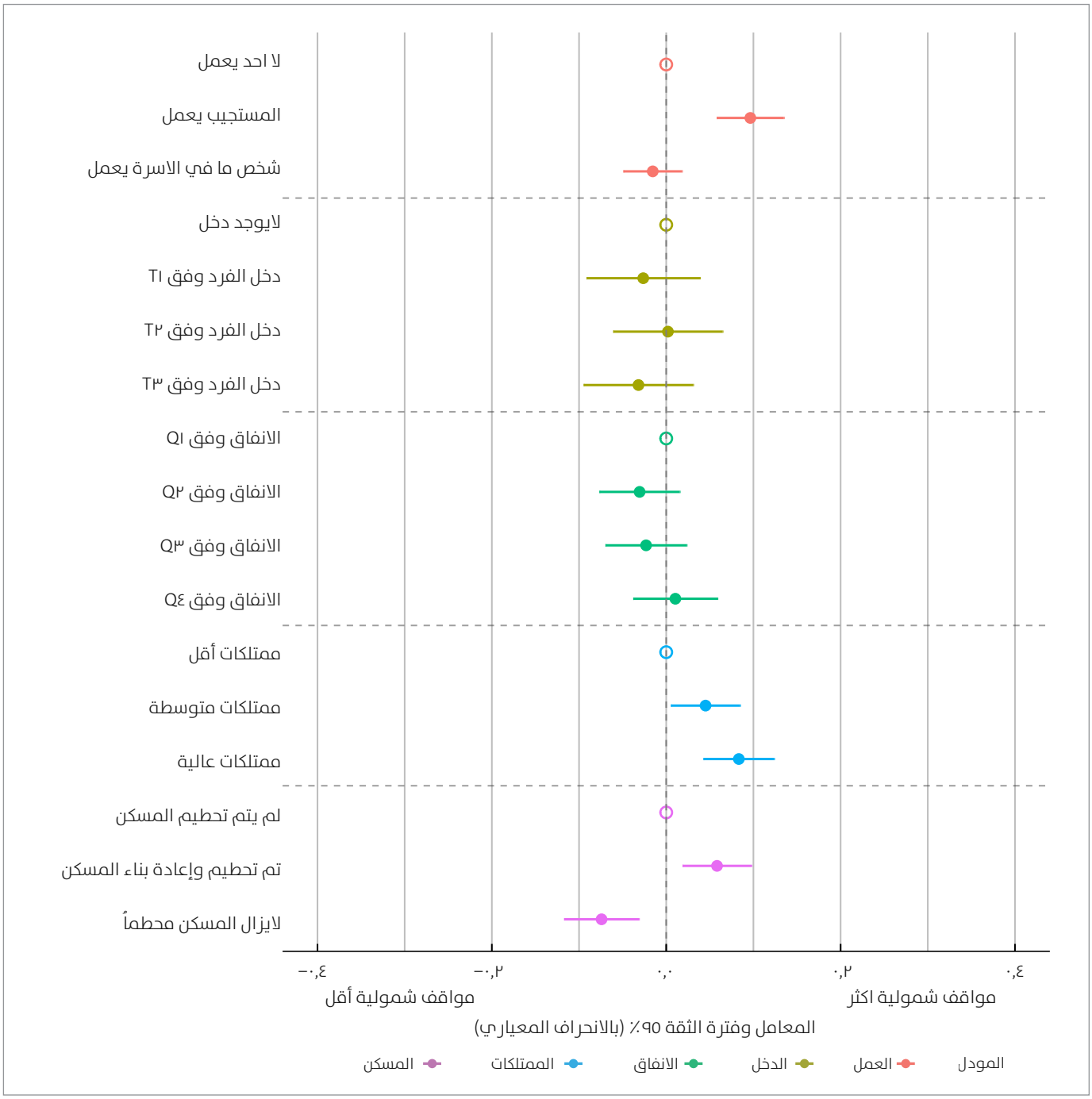

ملاحظة: تم تقدير معاملات الانحدار في خمسة نماذج منفصلة، مفصولة بخطوط رمادية متقطعة أفقية. النماذج موضحة في أسطورة الجدول. كل نقطة تمثل العلاقة المقدرة بين السمة المقابلة للمستجيب على المحور الصادي والمواقف الشاملة. الدوائر الفارغة تشير إلى الفئات المرجعية في كل نموذج. القضبان الأفقية تمثل فترات الثقة بنسبة ٩٥ في المئة. كل نموذج يتحكم في تاريخ النزوح، العمر، الجنس، ومستوى التعليم. "T" تشير إلى الوجود في tercile معين من توزيع الدخل للفرد، و"Q" تشير إلى الوجود في quartile المحدد من توزيع الإنفاق للفرد. التخصيصات التجريبية معروضة في الملحق. تشير التقديرات الإيجابية (النقطة إلى يمين خط الصفر) إلى أنه، مع التحكم في الخصائص الخلفية، يظهر المستجيبون الذين لديهم السمة المقابلة مستويات أعلى من المواقف الشاملة مقارنة بالمستجيبين في الفئة المرجعية. قيم المحور السيني هي بالانحرافات المعيارية لمؤشر المواقف الشاملة، الذي تم بناؤه باستخدام وزن التباين العكسي. يرجى الرجوع إلى القسم ٣، "تفسير تحليل الانحدار" لمزيد من الإرشادات في تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤.

الاعتماد المتبادل

التحليل الوصفي

نتائج الاعتماد المتبادل تكون أكثر اختلاطًا. بشكل محدد، يشعر ثلث المستجيبين (٣٢,٩٪) بقوة أن أسرتهم لن تكون قادرة على الحصول على الدعم من المجتمع عند الحاجة. يشعر المستجيبون النازحون بقدرة أقل على الحصول على الدعم المجتمعي (٥٥,٦٪) مقارنة بالعائدين (٦٤,٣٪) والمقيمين (٦٣,٠٪). كما أن للجنس تأثيرًا، حيث أفادت النساء بقدرة أقل على الحصول على الدعم المجتمعي (٥٨,٣٪) مقارنة بالرجال (٦٦,٣٪). نسبة أعلى من المستجيبين، حوالي ثلاثة أرباعهم، يعتقدون أنه إذا نجح شخص ما في المجتمع فإن الجميع يستفيد. هذا الشعور مرتفع بشكل ثابت بغض النظر عن تاريخ النزوح والجنس. هناك انحياز طفيف داخل المجموعة، حيث يتوقع نسبة أعلى من المستجيبين أن يتأثروا إيجابيًا إذا نجح شخص ما لديه نفس تاريخ النزوح مثلهم. هذا الانحياز أكثر وضوحًا بين النساء.

شكل ٥٦. الاعتماد المتبادل

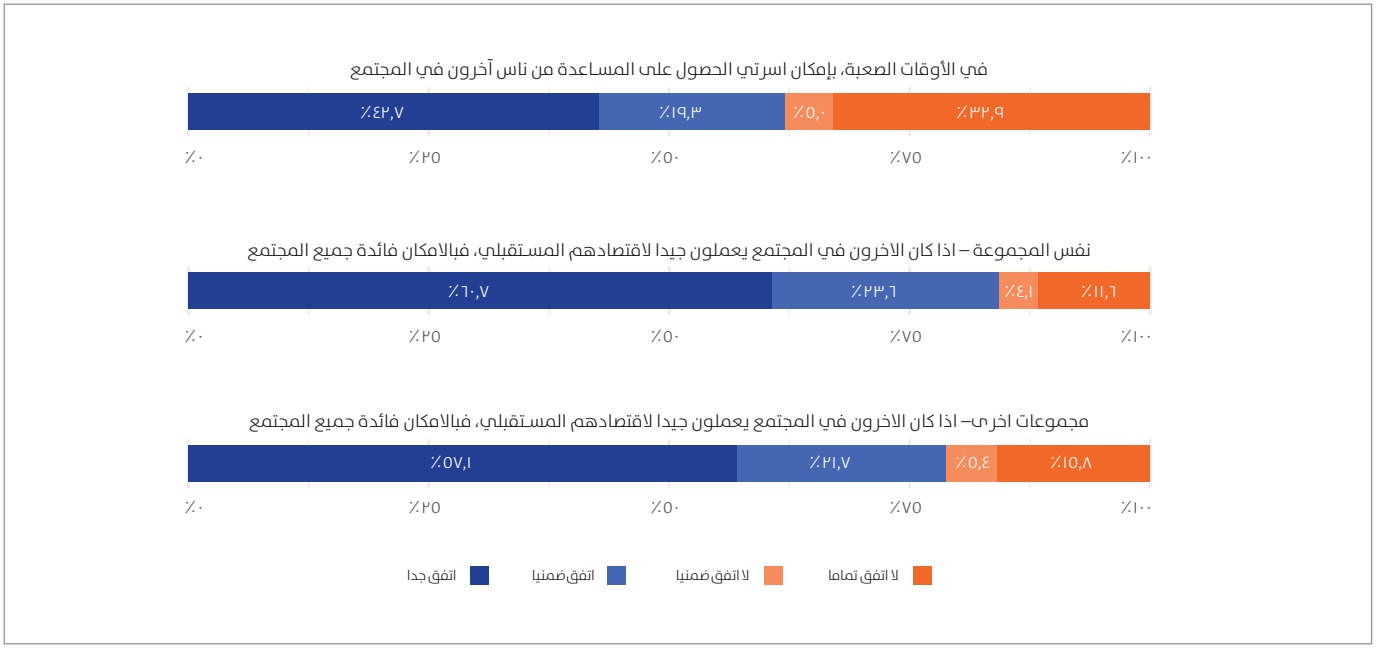

ملاحظة: الشكل يحتوي على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال استبيان الأساس المشار إليه في عناوين الألواح. القراءة: ٦٠,٧ في المئة من المستجيبين "يتفقون بشدة" على أنه "إذا نجح الآخرون في المجتمع اقتصاديًا في المستقبل، فسوف يعود ذلك بالنفع على المجتمع بأسره" عند الإشارة إلى الآخرين ذوي تاريخ النزوح المشابه لتاريخهم.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من مقدمي الطلبات للبرنامج، وجهاتهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران مقدمي الطلبات في نفس المجتمع. حجم العينة الكلي هو ٦,١٠٩.

شكل ٥٧. الاعتماد المتبادل حسب تاريخ النزوح

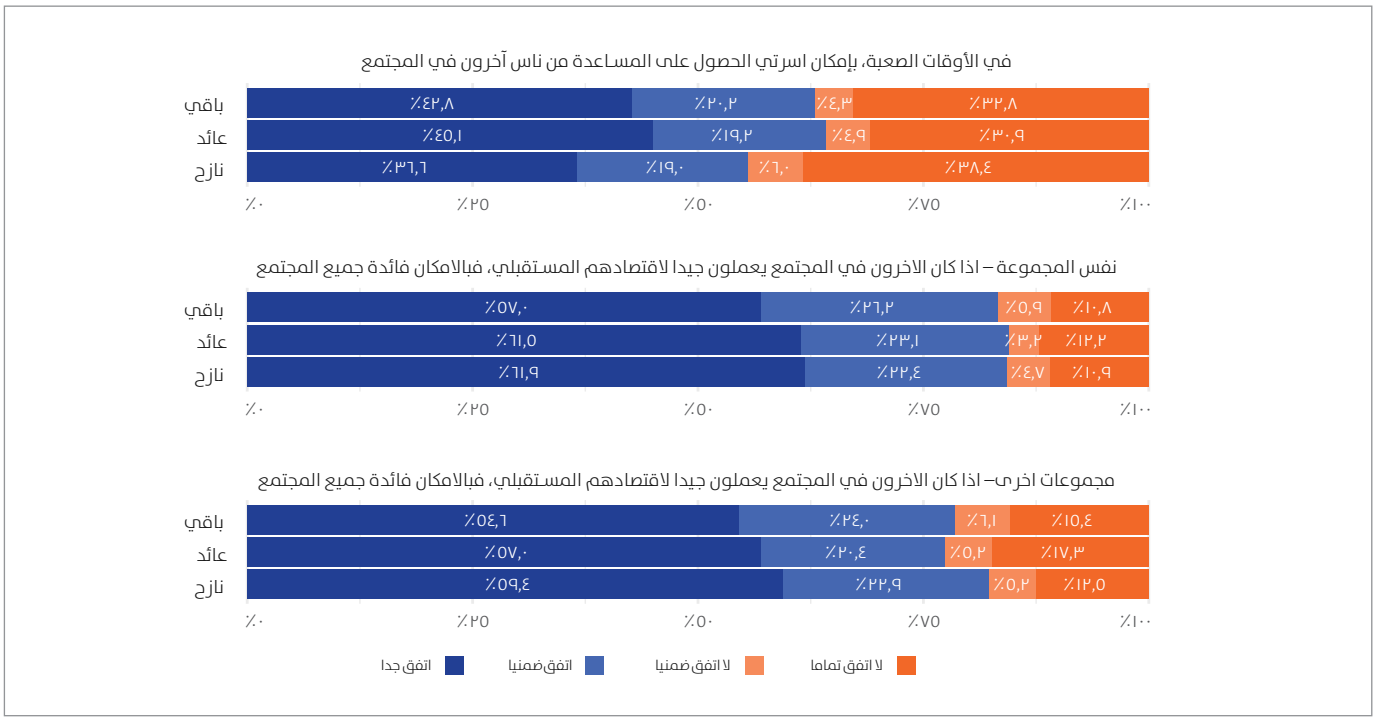

شكل ٥٨. الاعتماد المتبادل حسب الجنس

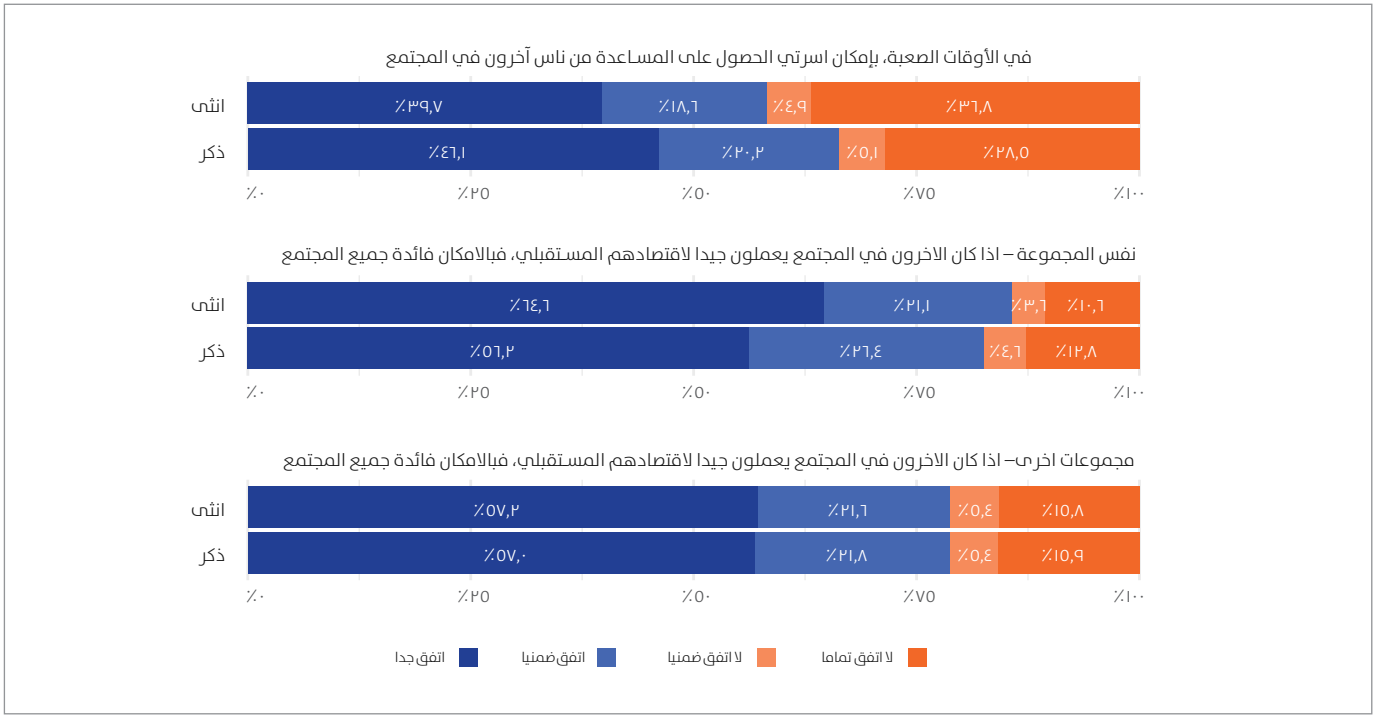

ملاحظة: الشكل يحتوي على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال استبيان الأساس المشار إليه في عناوين الألواح، وفئات تاريخ النزوح والجنس المشار إليها في الصفوف. القراءة: ٦٤,٦ في المئة من المستجيبات "يتفقن بشدة" على أنه "إذا نجح الآخرون في المجتمع اقتصاديًا في المستقبل، فسوف يعود ذلك بالنفع على المجتمع بأسره" عند الإشارة إلى الآخرين ذوي تاريخ النزوح المشابه لتاريخهن.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من مقدمي الطلبات للبرنامج، وجهاتهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران مقدمي الطلبات في نفس المجتمع. حجم العينة الكلي هو ٦,١٥٩.

التحليل الانحداري

يرتبط الحصول على مستوى أعلى من التعليم بمستوى أعلى من الاعتماد المتبادل. الخصائص السكانية الأخرى مثل العمر والجنس وتاريخ النزوح لا ترتبط بتغيرات في مستويات الاعتماد المتبادل. من المثير للاهتمام أن العمل الفردي وعمل الأسرة مرتبطان بانخفاض مشاعر الاعتماد المتبادل، مقارنة بأولئك الذين لديهم عمل أقل. وبالمثل، فإن أولئك الذين لديهم دخل أعلى أيضًا يُظهرون مشاعر أقل من الاعتماد المتبادل. المتغيرات الأخرى، بما في ذلك النفقات والثروة وحالة السكن، لا تظهر أنماطًا مميزة من العلاقات الملاحظة مع الاعتراف بالاعتماد المتبادل.

شكل ٥٩. العلاقة بين الخصائص السكانية والاعتماد المتبادل

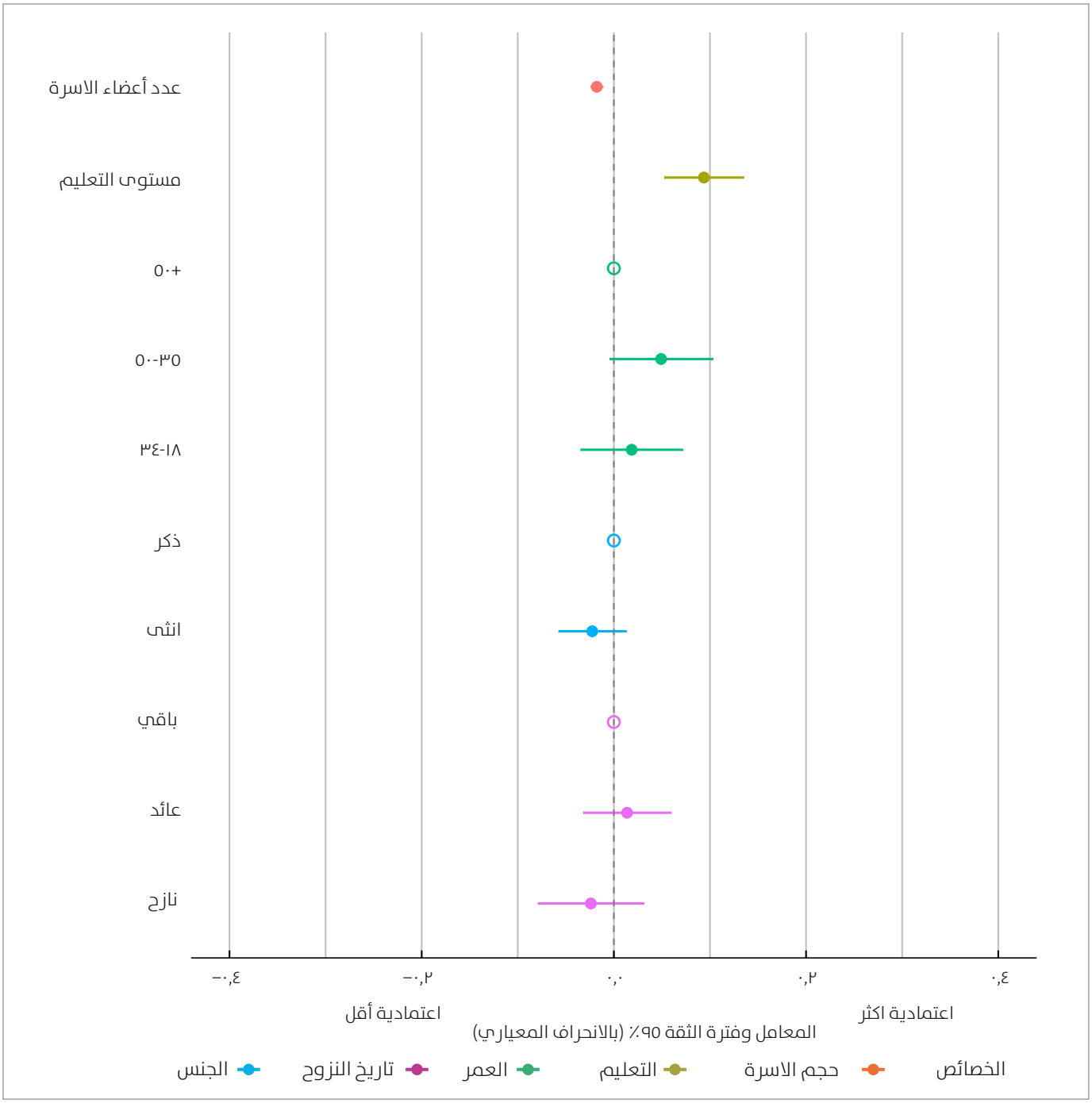

ملاحظة: تم تقدير معاملات الانحدار في نموذج واحد يتضمن جميع الخصائص الأربعة. يمثل كل نقطة العلاقة المقدرة بين خاصية المستجيب السكانية المقابلة على المحور الرأسي والاعتماد المتبادل. تشير الدوائر الفارغة إلى الفئات المرجعية في كل نموذج. تمثل الأشرطة الأفقية فترات الثقة ٩٥ في المئة. يتم تقديم المواصفات التجريبية في الملحق. تشير التقديرات الإيجابية (النقاط إلى يمين خط الصفر) إلى أنه، مع التحكم في الخصائص الخلفية، يظهر المستجيبون الذين يمتلكون الخاصية المقابلة مستويات أعلى من الاعتماد المتبادل مقارنة بالمستجيبين في الفئة المرجعية. قيم المحور السيني مقاسة بالانحرافات المعيارية لمؤشر الاعتماد المتبادل، الذي تم بناؤه باستخدام وزن التغاير العكسي. يرجى الرجوع إلى القسم ٣، "تفسير تحليل الانحدار" للحصول على مزيد من الإرشادات في تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤.

شكل ٦٠. العلاقة بين الخصائص الخلفية والاعتماد المتبادل

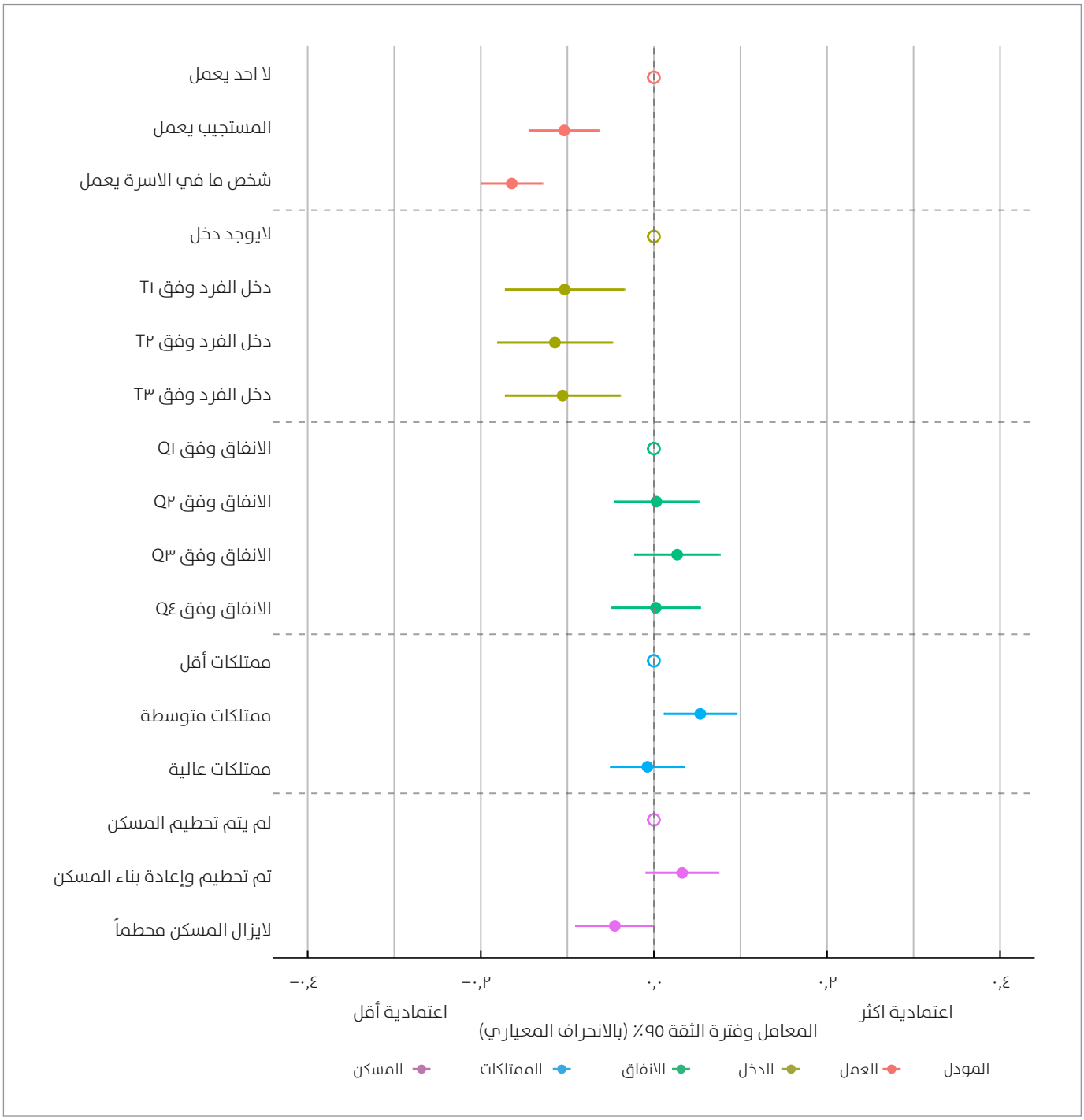

ملاحظة: تم تقدير معاملات الانحدار في خمسة نماذج منفصلة، مفصولة بخطوط رمادية متقطعة أفقية. يتم تعريف النماذج في أسطورة الجدول. يمثل كل نقطة العلاقة المقدرة بين خاصية المستجيب المقابلة على المحور الرأسي والاعتماد المتبادل. تشير الدوائر الفارغة إلى الفئات المرجعية في كل نموذج. تمثل الأشرطة الأفقية فترات الثقة ٩٥ في المئة. يتحكم كل نموذج في تاريخ النزوح والعمر والجنس ومستوى التعليم. تشير "T" إلى وجود في tercile معين من توزيع الدخل للفرد و "Q" تشير إلى وجود في quartile المحدد من توزيع النفقات للفرد. يتم تقديم المواصفات التجريبية في الملحق. تشير التقديرات الإيجابية (النقاط إلى يمين خط الصفر) إلى أنه، مع التحكم في الخصائص الخلفية، يظهر المستجيبون الذين يمتلكون الخاصية المقابلة مستويات أعلى من الاعتماد المتبادل مقارنة بالمستجيبين في الفئة المرجعية. قيم المحور السيني مقاسة بالانحرافات المعيارية لمؤشر الاعتماد المتبادل، الذي تم بناؤه باستخدام وزن التغاير العكسي. يرجى الرجوع إلى القسم ٣، "تفسير تحليل الانحدار" للحصول على مزيد من الإرشادات في تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤.

المنافسة

الإحصاءات الوصفية

يشعر حوالي نصف المستجيبين بالضغط بسبب المنافسة على السكن والمساعدات الإنسانية وفرص العمل. من بين الذين يشعرون بالمنافسة، فإن الضغط بسبب المنافسة على المساعدات الإنسانية وفرص العمل أو الأعمال هو الأكثر شعورًا. وتظهر نسبة مماثلة من المستجيبين القلق بشأن المنافسة غير العادلة. مستويات المنافسة المبلغ عنها مشابهة تجاه أعضاء المجتمع من نفس أو من تاريخ نزوح مختلف، وهناك اختلافات محدودة بين تصورات النازحين داخليًا والعائدين والمقيمين. ومع ذلك، فإن الرجال أكثر احتمالاً بنسبة ٥-١٠ في المئة للإبلاغ عن مشاعر المنافسة مقارنةً بالنساء.

الشكل ٦١. المنافسة

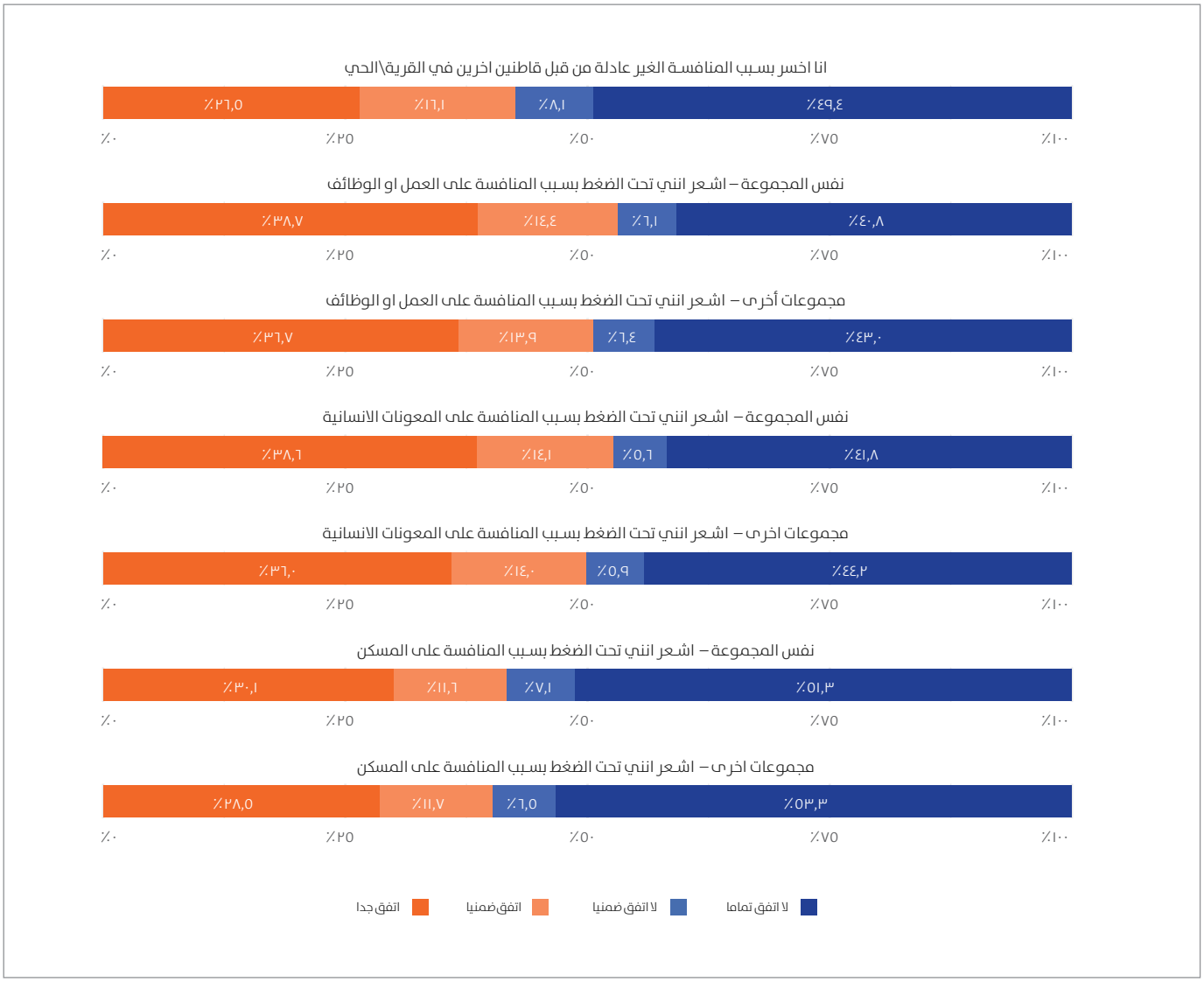

ملاحظة: الشكل يحتوي على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال استبيان الأساس المشار إليه في عناوين اللوحات. القراءة: ٣٠,١ في المئة من المستجيبين "يوافقون بشدة" على أنهم "يشعرون بالضغط بسبب المنافسة على السكن" عند الإشارة إلى الآخرين من ذوي تاريخ النزوح المماثل لتاريخهم.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من مقدمي الطلبات، وجهاتهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران مقدمي الطلبات في نفس المجتمع. الحجم الإجمالي للعينة هو ٦,١٥٩.

الشكل ٦٢. المنافسة حسب حالة النزوح

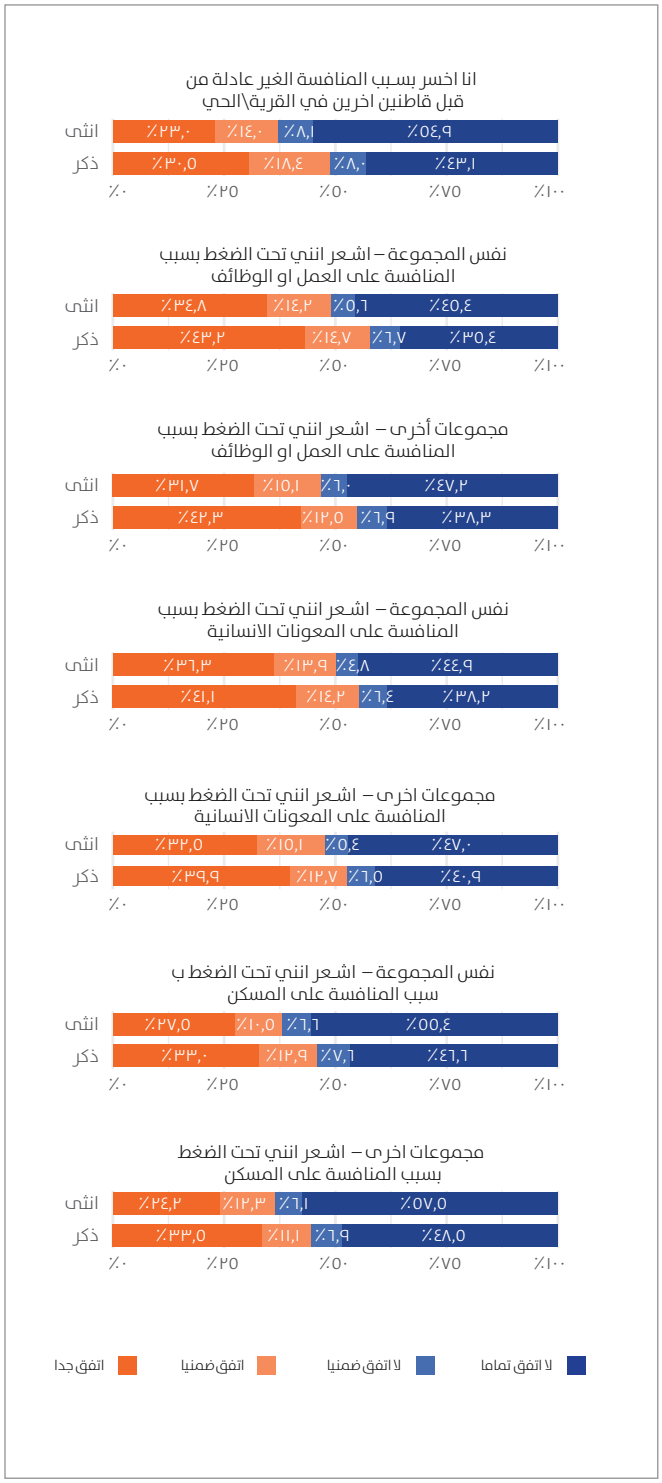

الشكل ٦٣. المنافسة حسب الجنس

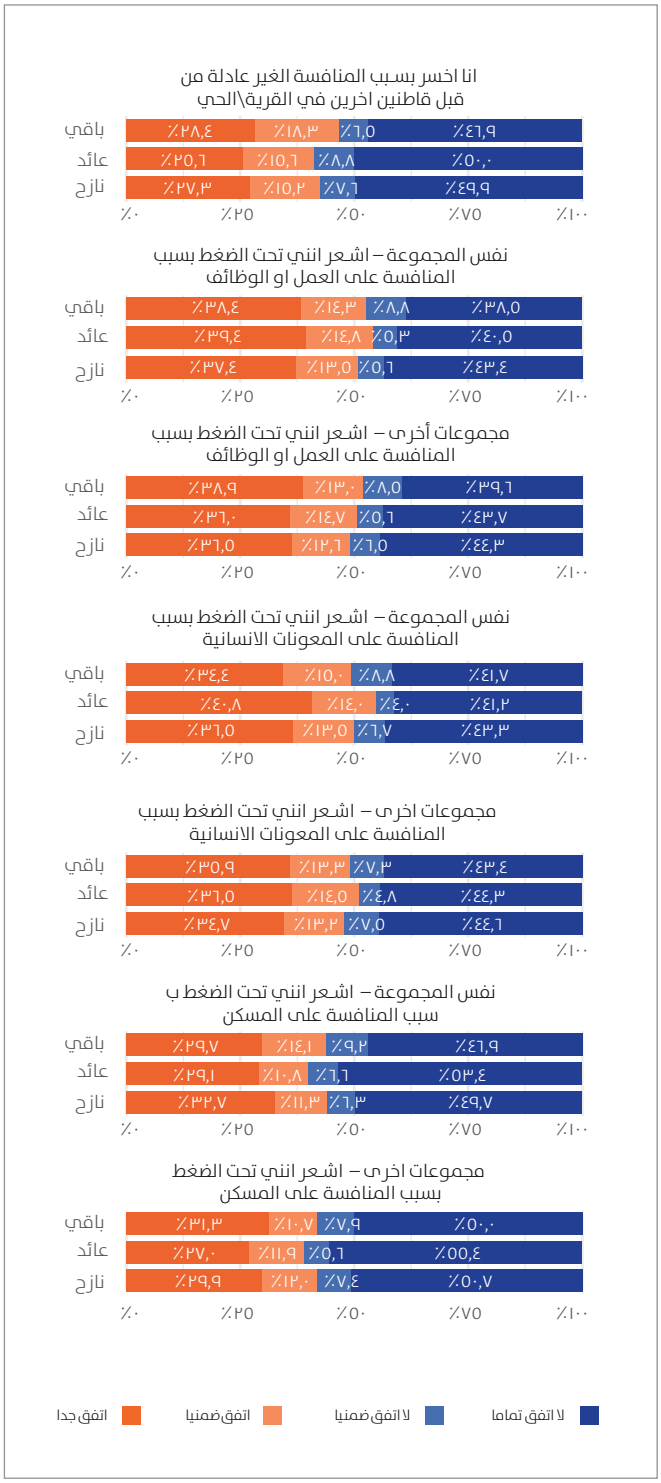

ملاحظة: الشكل يحتوي على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال استبيان الأساس المشار إليه في عناوين اللوحات وتاريخ النزوح وعينات الجنس المشار إليها في الصفوف. القراءة: ٢٧,٥ في المئة من المستجيبات "يوافقن بشدة" على أنهن "يشعرن بالضغط بسبب المنافسة على السكن" عند الإشارة إلى الآخرين من ذوي تاريخ النزوح المماثل لتاريخهن.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من مقدمي الطلبات، وجهاتهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران مقدمي الطلبات في نفس المجتمع. الحجم الإجمالي للعينة هو ٦,١٥٩.

الانحدار

من أجل التوافق مع الأبعاد الأخرى، تشير القيم الإيجابية في الشكل ٥٧ إلى مستويات منخفضة من المنافسة المدركة. تميل المستجيبات والعائدون إلى إدراك مستويات أقل من المنافسة في الوصول إلى الموارد مقارنةً بالمستجيبين الذين لديهم خصائص ديموغرافية أخرى. الأفراد الذين يعملون وأولئك في أسر تحتوي على أعضاء يعملون آخرين يبلّغون عن مشاعر أقل من المنافسة، كما هو الحال مع المستجيبين في أسر ذات دخل أعلى لكل فرد. ترتبط مستويات الإنفاق، التي تعبر عن الحاجة، بمشاعر أكبر بالضغط بسبب المنافسة على الاحتياجات الأساسية وغيرها من الموارد. ومع ذلك، فإن الثراء، الذي يتم قياسه من خلال ملكية الأصول، مرتبط بمستويات أقل من مشاعر المنافسة.

الشكل ٦٤. العلاقة بين الخصائص الديموغرافية وانخفاض المنافسة

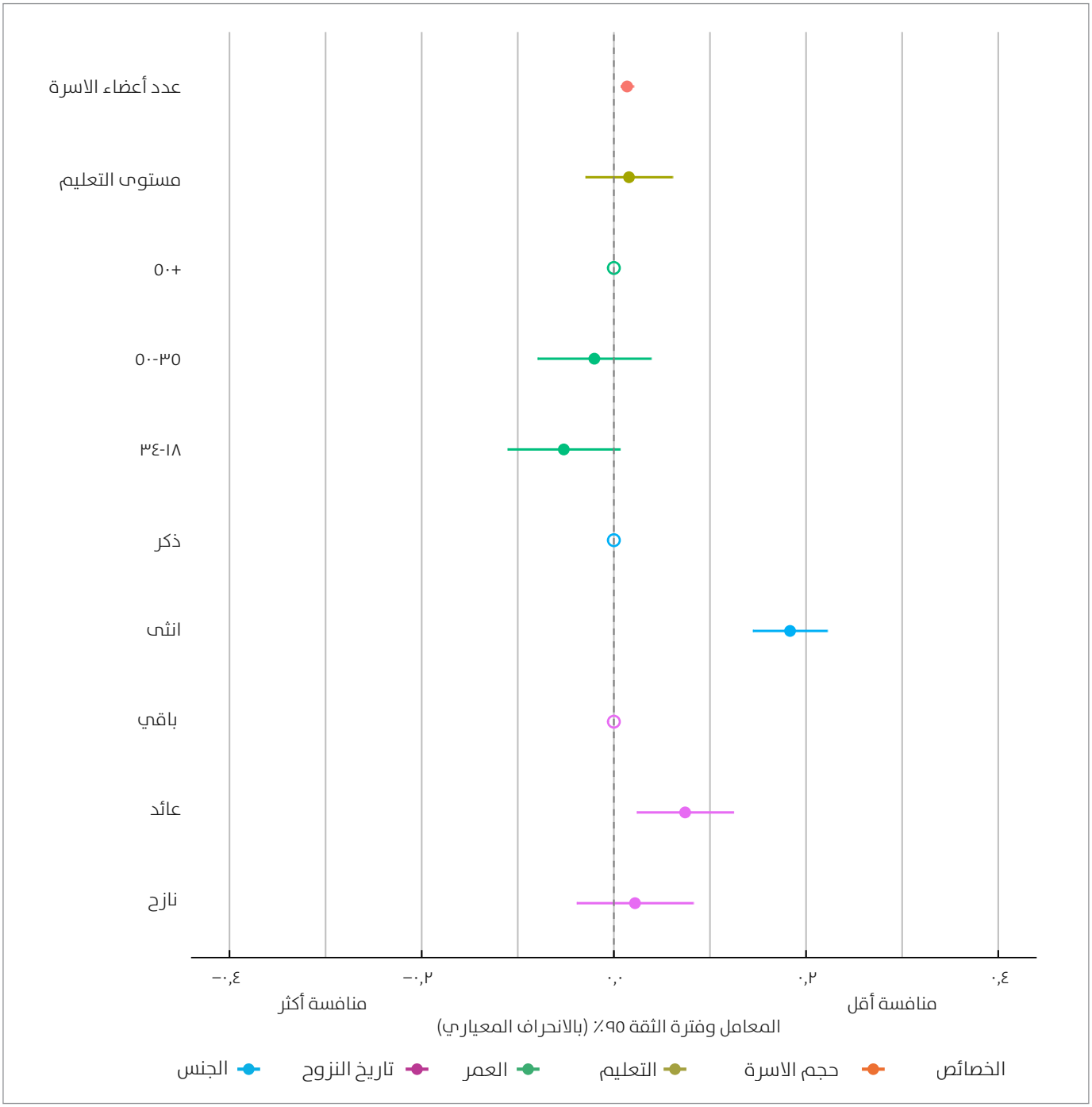

ملاحظة: تم تقدير معاملات الانحدار في نموذج واحد يشمل جميع الخصائص الأربعة. يمثل كل نقطة العلاقة المقدرة بين الخصائص الديموغرافية المستجيبة المقابلة على المحور الصادي والمنافسة. تشير الدوائر الفارغة إلى فئات المرجع في كل نموذج. تمثل الأشرطة الأفقية فترات الثقة بنسبة ٩٥ في المئة. يتم تقديم المواصفات التجريبية في الملحق. تشير التقديرات الإيجابية (النقاط إلى يمين خط الصفر) إلى أنه، مع التحكم في الخصائص الخلفية، يظهر المستجيبون الذين يمتلكون الخاصية المقابلة مستويات أقل من المنافسة مقارنةً بالمستجيبين في فئة المرجع. قيم المحور السيني هي بالانحرافات المعيارية لمؤشر المنافسة، الذي تم بناؤه باستخدام وزن التباين العكسي. يرجى الرجوع إلى القسم ٣، "تفسير تحليل الانحدار" للحصول على مزيد من الإرشادات في تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤.

الشكل 10. العلاقة بين الخصائص الخلفية وانخفاض مشاعر المنافسة

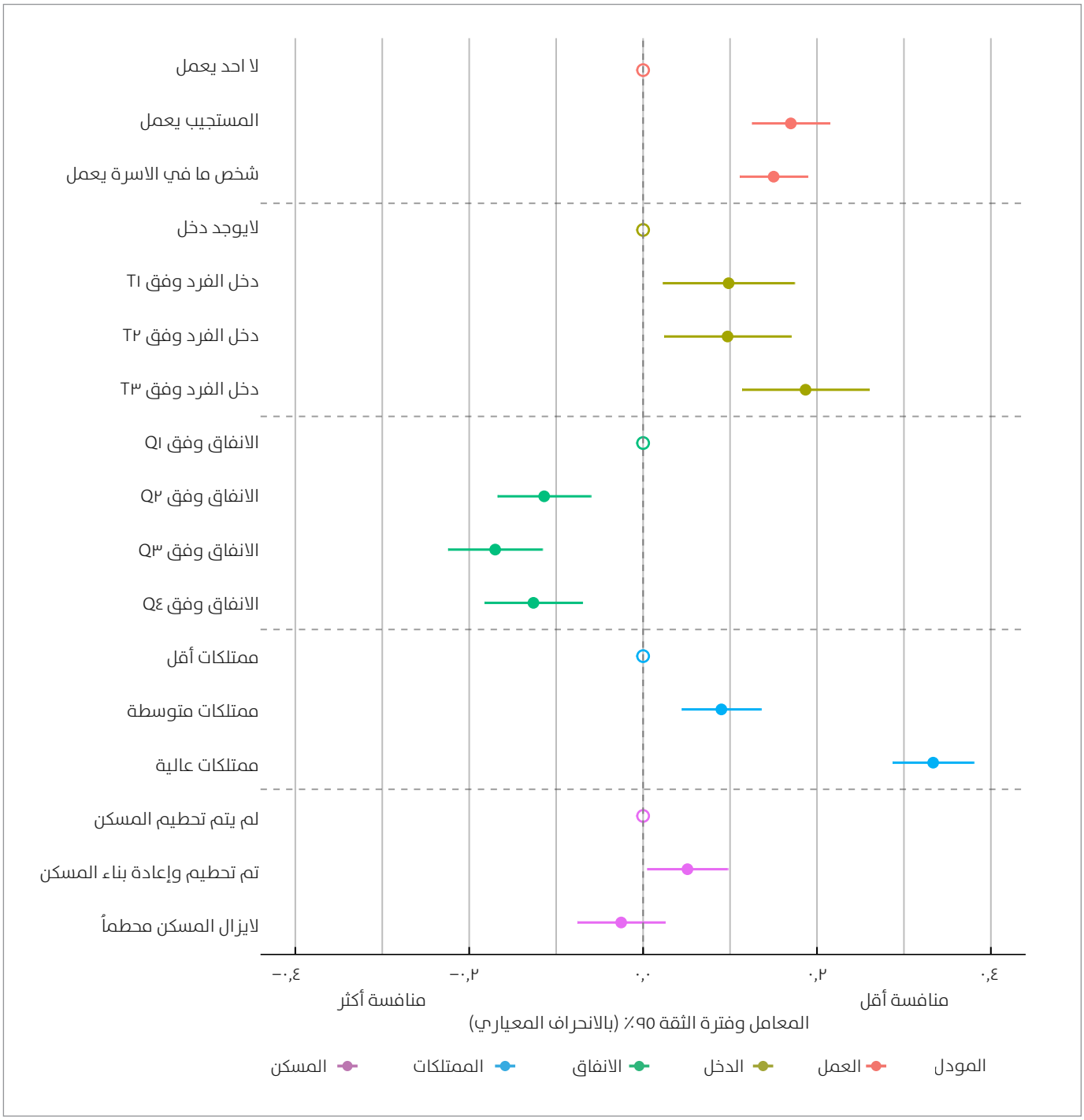

ملاحظة: تم تقدير معاملات الانحدار في خمسة نماذج منفصلة، مفصولة بخطوط رمادية متقطعة أفقية. تم تعريف النماذج في أسطورة الجدول. يمثل كل نقطة العلاقة المقدرة بين الخصائص المستجيبة المقابلة على المحور الصادي والمنافسة. تشير الدوائر الفارغة إلى فئات المرجع في كل نموذج. تمثل الأشرطة الأفقية فترات الثقة بنسبة ٩٥ في المئة. يتحكم كل نموذج في تاريخ النزوح، العمر، الجنس، ومستوى التعليم. "T" تشير إلى التواجد في الثلث المحدد من توزيع الدخل لكل فرد و"Q" تشير إلى التواجد في الربع المحدد من توزيع الإنفاق لكل فرد. يتم تقديم المواصفات التجريبية في الملحق. تشير التقديرات الإيجابية (النقاط إلى يمين خط الصفر) إلى أنه، مع التحكم في الخصائص الخلفية، يظهر المستجيبون الذين يمتلكون الخاصية المقابلة مستويات أقل من المنافسة مقارنةً بالمستجيبين في فئة المرجع. قيم المحور السيني هي بالانحرافات المعيارية لمؤشر المنافسة، الذي تم بناؤه باستخدام وزن التباين العكسي. يرجى الرجوع إلى القسم ٣، "تفسير تحليل الانحدار" للحصول على مزيد من الإرشادات في تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤.

الاتصال والتكامل الذاتي

تحليل وصفي

عند سؤالهم عن تكرار تفاعلاتهم الأسبوعية مع أفراد لديهم نفس تاريخ النزوح كهم أو مع مجموعة نزوح أخرى، أبلغ معظم المستجيبين عن تفاعلات قليلة. جميع المستجيبين أبلغوا عن وجود تفاعلات اجتماعية ذات معنى أكثر تكرارًا مع أفراد لديهم نفس تاريخ النزوح كهم. تميل النساء إلى الإبلاغ عن تفاعلات اجتماعية واقتصادية أقل قليلاً من الرجال.

الشكل ٦٦. التواصل

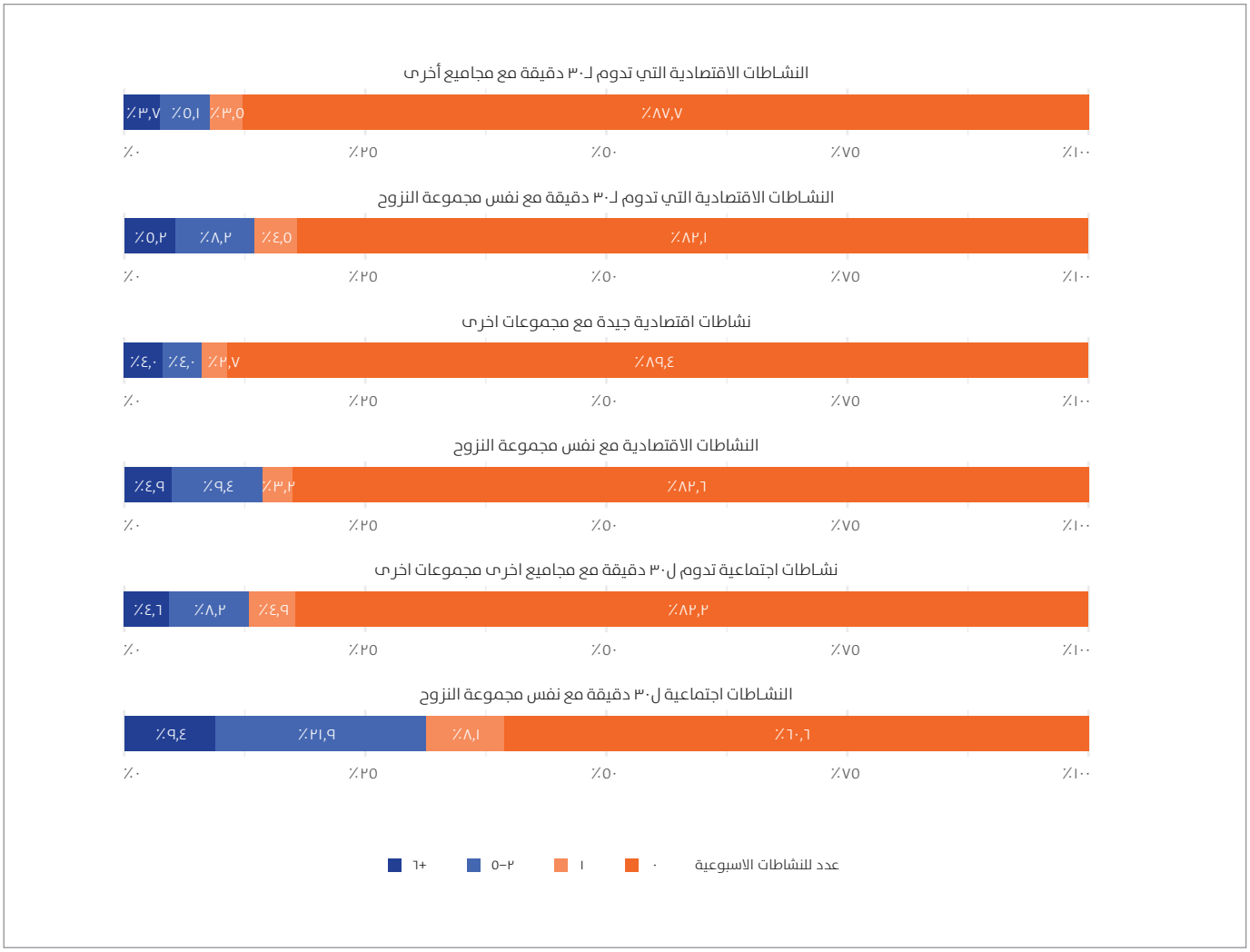

ملاحظة: يحتوي الشكل على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال استبيان الأساس المشار إليه في عناوين الألواح. كانت الأسئلة المطروحة على النحو التالي:

التفاعلات الاقتصادية: "خلال الأسبوع الماضي، كم مرة كان لديك تفاعلات اقتصادية ذات معنى ومستدامة (حوالي ٣٠ دقيقة أو أكثر)، مثل مناقشة الأعمال أو حل مهام متعلقة بالعمل معًا، بما في ذلك التطوع أو القيام بأنشطة مجتمعية؟".

المعاملات الاقتصادية: "خلال الأسبوع الماضي، مع كم من الأشخاص كان لديك معاملات اقتصادية تتضمن تبادل أموال كبير (شراء أو بيع السلع والخدمات)؟ اعتبر دخل يوم واحد كتبادل أموال كبير".

التفاعلات الاجتماعية: "خلال الأسبوع الماضي، كم مرة كان لديك تفاعلات اجتماعية ذات معنى أو مستدامة (حوالي ٣٠ دقيقة أو أكثر) تقضي فيها وقتًا في مقهى، أو زيارة منازل بعضكم البعض، أو ممارسة الرياضة، إلخ مع الأنواع التالية من الأشخاص: [نفس مجموعة النزوح / مجموعات أخرى]".

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من مقدمي الطلبات، وجهاتهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران مقدمي الطلبات في نفس المجتمع. الحجم الإجمالي للعينة هو ٦,١٥٩.

الشكل ٦٧. التواصل حسب تاريخ النزوح

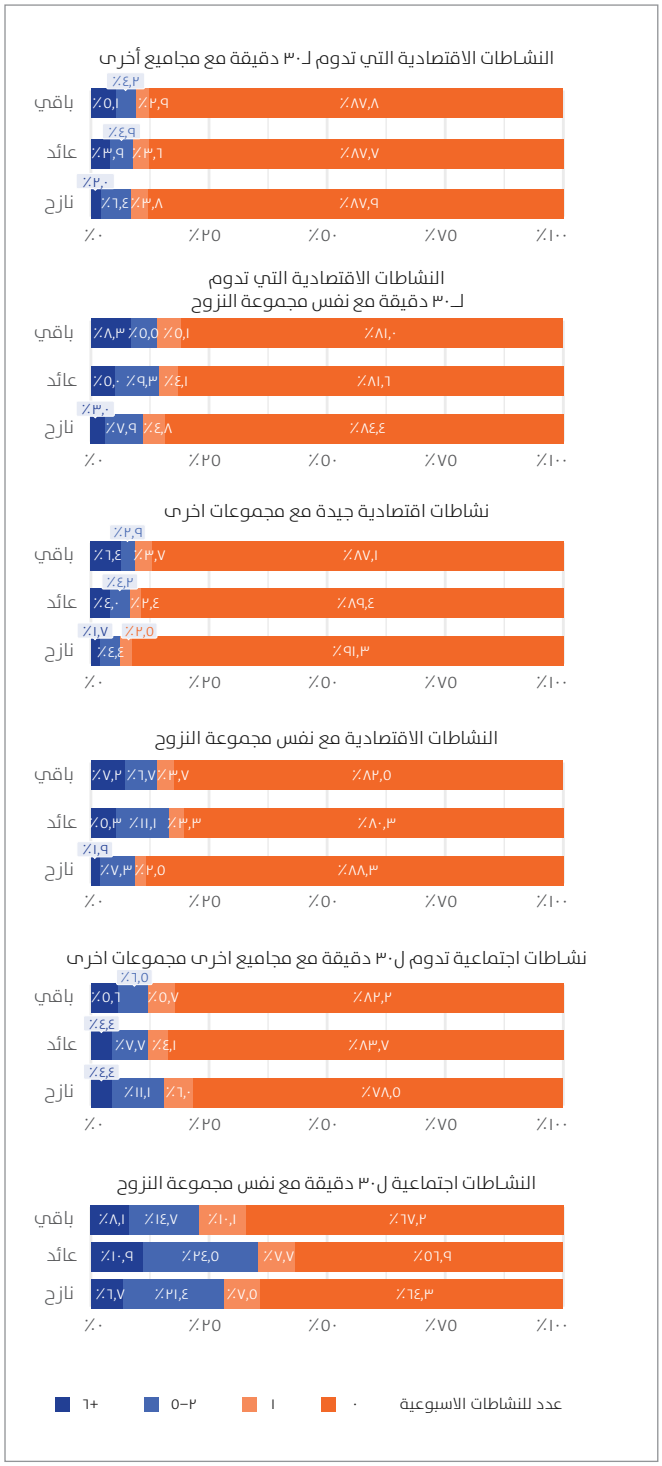

الشكل ٦٨. التواصل حسب الجنس

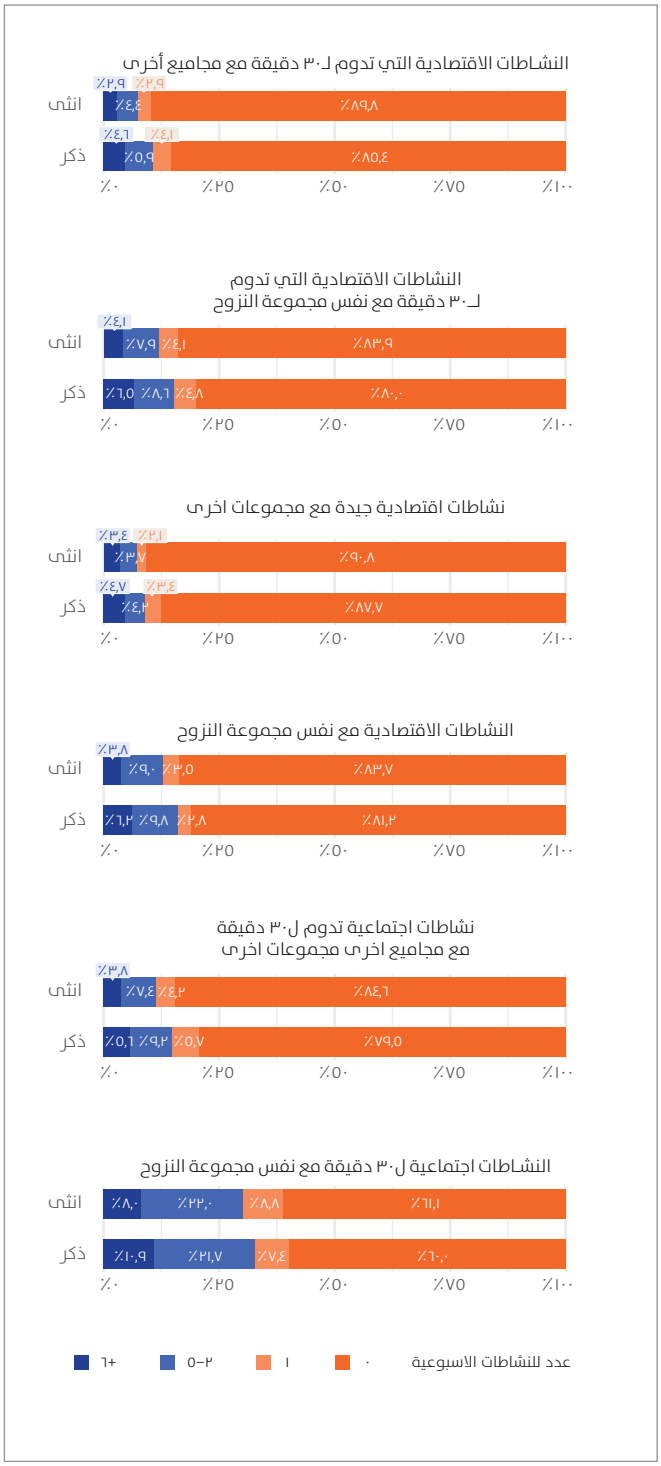

ملاحظة: يحتوي الشكل على نسب قيم الاستجابة حسب سؤال استبيان الأساس المشار إليه في عناوين الألواح والعينات الفرعية حسب تاريخ النزوح المشار إليها في الصفوف. كانت الأسئلة المطروحة على النحو التالي:

التفاعلات الاقتصادية: "خلال الأسبوع الماضي، كم مرة كان لديك تفاعلات اقتصادية ذات معنى ومستدامة (حوالي ٣٠ دقيقة أو أكثر)، مثل مناقشة الأعمال أو حل مهام متعلقة بالعمل معًا، بما في ذلك التطوع أو القيام بأنشطة مجتمعية؟".

المعاملات الاقتصادية: "خلال الأسبوع الماضي، مع كم من الأشخاص كان لديك معاملات اقتصادية تتضمن تبادل أموال كبير (شراء أو بيع السلع والخدمات)؟ اعتبر دخل يوم واحد كتبادل أموال كبير".

التفاعلات الاجتماعية: "خلال الأسبوع الماضي، كم مرة كان لديك تفاعلات اجتماعية ذات معنى أو مستدامة (حوالي ٣٠ دقيقة أو أكثر) تقضي فيها وقتًا في مقهى، أو زيارة منازل بعضكم البعض، أو ممارسة الرياضة، إلخ مع الأنواع التالية من الأشخاص: [نفس مجموعة النزوح / مجموعات أخرى]".

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من مقدمي الطلبات، وجهاتهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران مقدمي الطلبات في نفس المجتمع. الحجم الإجمالي للعينة هو ٦,١٥٩.

بشكل عام، يشعر معظم المستجيبين بأنهم متكاملون جيدًا في المجتمع المحلي، حيث أفاد تسعة من كل عشرة مستجيبين أنهم لا يشعرون كغرباء. ومع ذلك، فإن النازحين أكثر احتمالاً للإبلاغ عن شعورهم كغرباء مقارنة بالمجموعات الأخرى (٢٢,٣٪ من النازحين داخليًا مقابل ٩,٩٪ من المقيمين و٥,٧٪ من العائدين). الفروق بين الجنسين محدودة.

الشكل ٦٩. الاندماج الذاتي

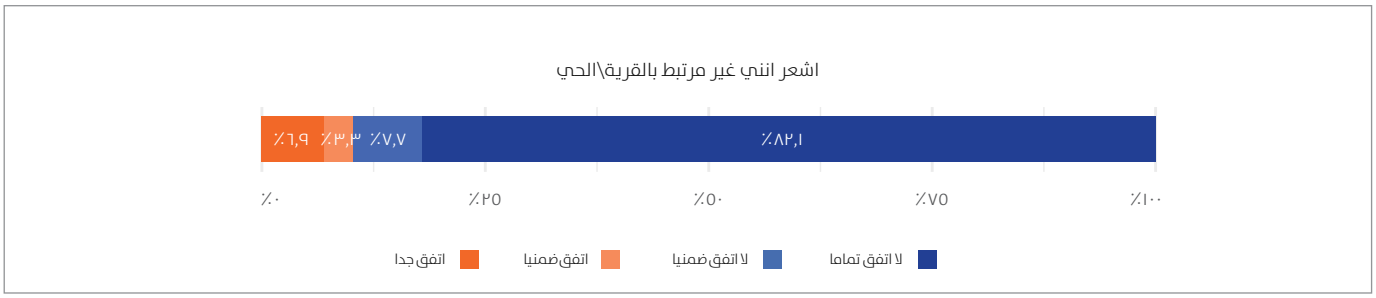

ملاحظة: يحتوي الشكل على نسب قيم الاستجابة للسؤال "أشعر كغريب في [٠]"، حيث تم استبدال [٠] باسم قريتهم أو حيهم.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من مقدمي الطلبات، وجهاتهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران مقدمي الطلبات في نفس المجتمع. الحجم الإجمالي للعينة هو ٦,١٠٩.

الشكل ٧٠. الاندماج الذاتي حسب تاريخ النزوح

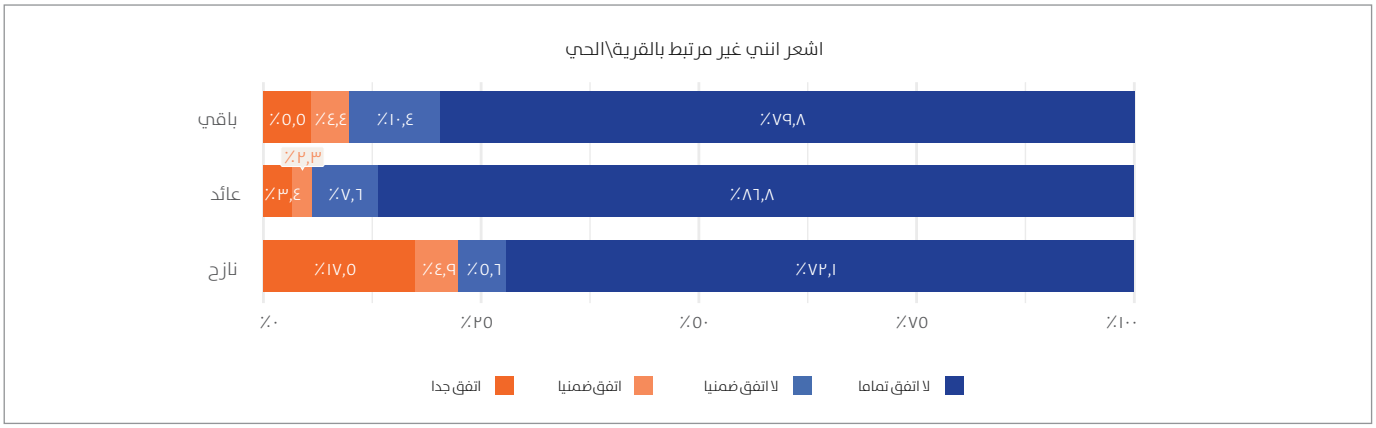

الشكل ٧٠. الاندماج الذاتي حسب الجنس

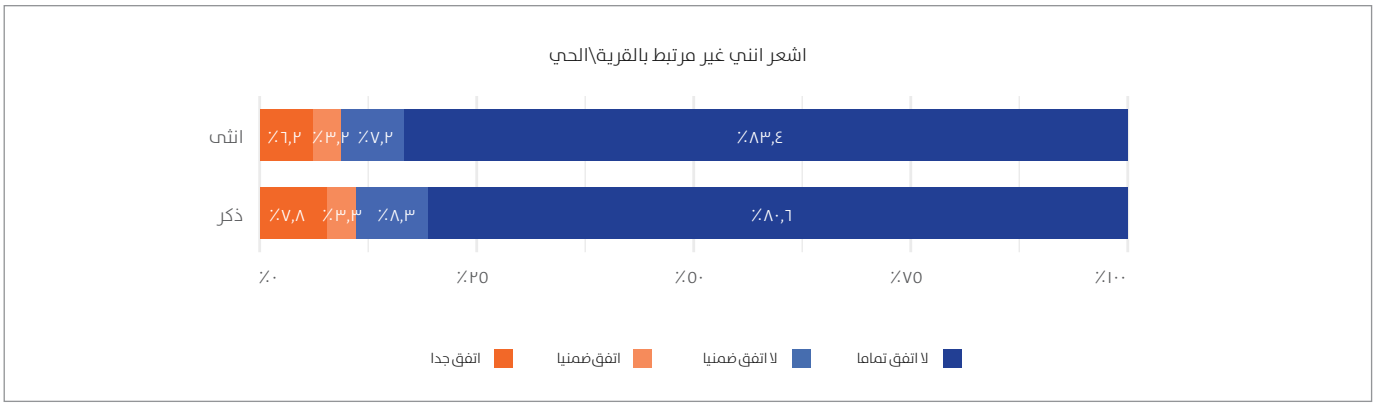

ملاحظة: يحتوي الشكل على نسب قيم الاستجابة للسؤال "أشعر كغريب في القرية/الحي" حسب تاريخ النزوح وعينات الجنس المشار إليها في الصفوف.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من مقدمي الطلبات، وجهاتهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران مقدمي الطلبات في نفس المجتمع. الحجم الإجمالي للعينة هو ٦,١٠٩.

تحليل الانحدار

يميل النازحون والعائدون إلى أن يكونوا أقل تواصلاً مع مجتمعهم من أولئك الذين بقوا في أماكنهم. ويلاحظ ذلك بشكل خاص بين النازحين، الذين أفادوا بأنهم أقل تواصلاً بكثير من أولئك الذين لديهم تاريخ نزوح آخر. كما تشير المشاركات في الاستطلاع إلى مستويات أقل من التواصل، في حين أن العمر ومستوى التعليم للمشاركين في الاستطلاع لا يرتبطان بالاختلافات في مستويات التواصل. ويرتبط العمل ووجود أفراد من الأسرة يعملون بمستويات أعلى من التواصل. وبالمثل، يرتبط الانتماء إلى فئة الدخل الأعلى بمستويات أعلى من التواصل. ويرتبط ارتفاع إجمالي الإنفاق الشهري ووجود منزل لا يزال مدمراً منذ النزاع بمستويات أقل من التواصل بين المشاركين في الاستطلاع.

الشكل ٧٢. العلاقة بين الخصائص الديموغرافية التواصل

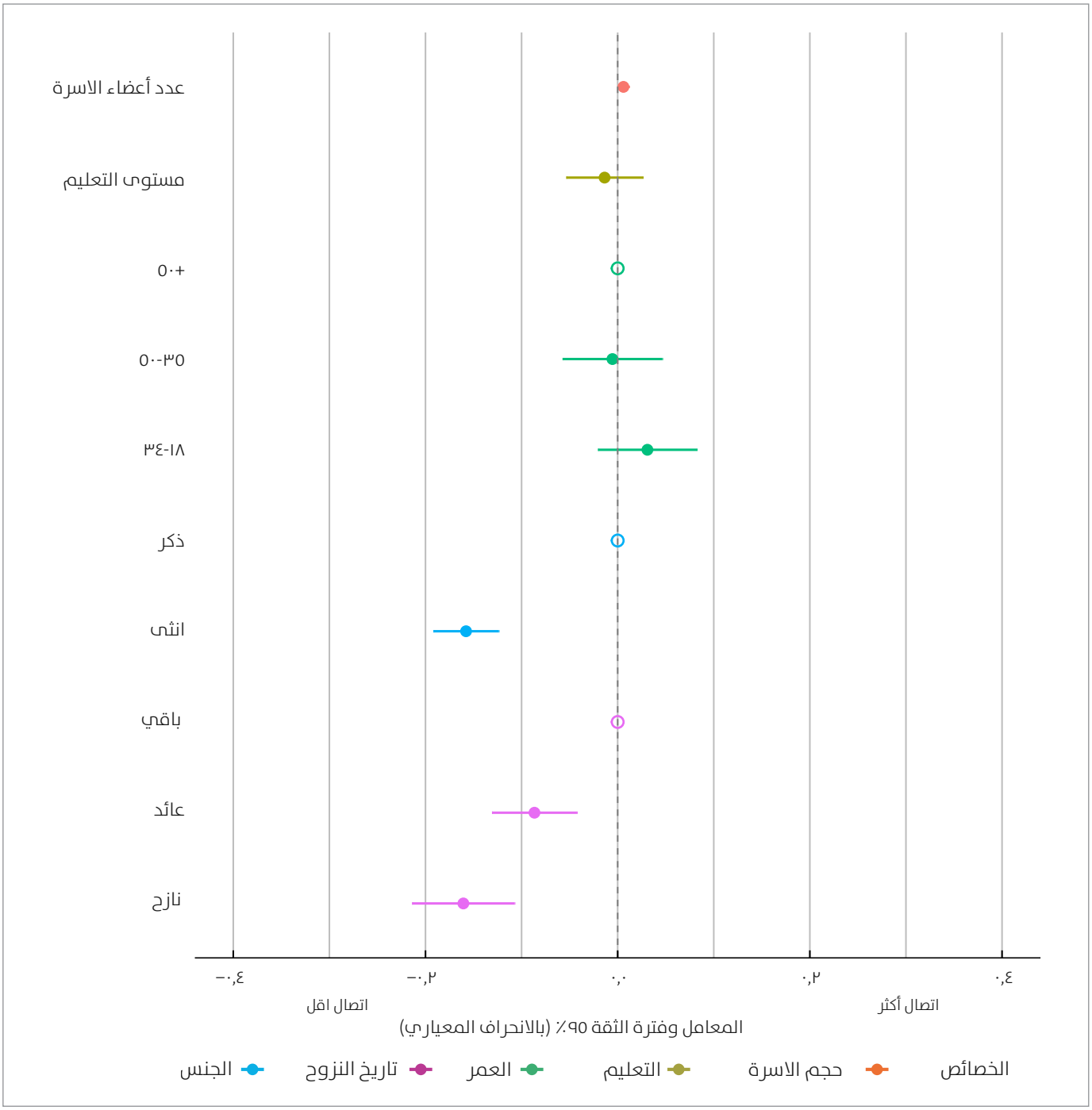

ملاحظة: تم تقدير معاملات الانحدار في نموذج واحد يشمل جميع الخصائص الأربعة. تمثل كل نقطة العلاقة المقدرة بين الخصائص الديموغرافية للمستجيب المقابلة على المحور الرأسي والاتصال. تشير الدوائر الفارغة إلى الفئات المرجعية في كل نموذج. تمثل القضبان الأفقية فترات الثقة بنسبة ٩٥ في المئة. يتم تقديم المواصفات التجريبية في الملحق. تشير التقديرات الإيجابية (النقطة إلى يمين خط الصفر) إلى أنه، مع التحكم في الخصائص الخلفية، يظهر المستجيبون الذين يمتلكون الخصائص المقابلة مستويات أعلى من الاتصال مقارنة بالمستجيبين في الفئة المرجعية. قيم المحور السيني هي في الانحرافات المعيارية لمؤشر الاتصال، الذي تم بناؤه باستخدام وزن التغاير العكسي. يرجى الرجوع إلى القسم ٣، "تفسير تحليل الانحدار" للحصول على مزيد من الإرشادات في تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤.

الشكل ٧٣. العلاقة بين الخصائص الخلفية والاتصال

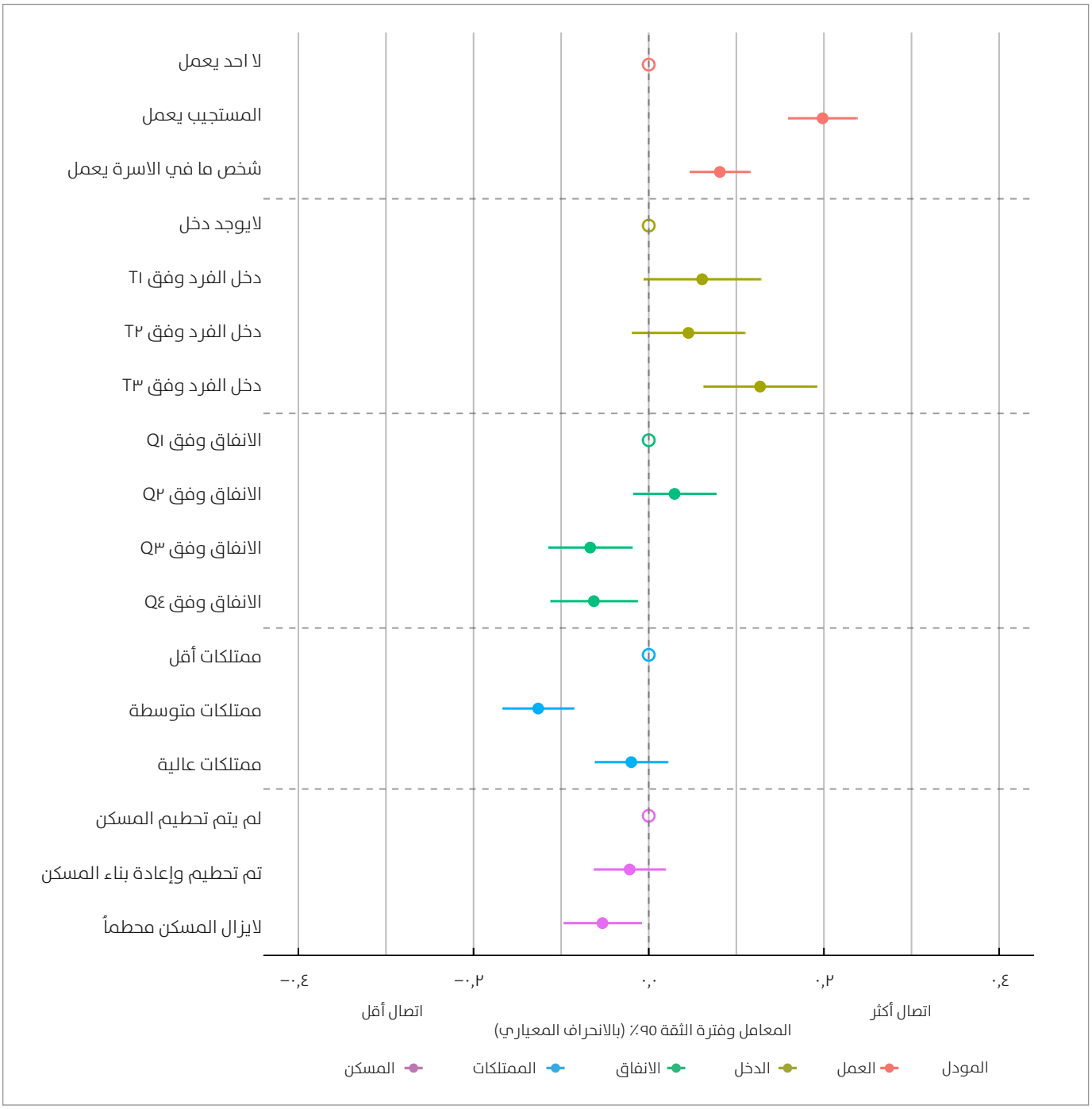

ملاحظة: تم تقدير معاملات الانحدار في خمسة نماذج منفصلة، مفصولة بخطوط رمادية متقطعة أفقية. يتم تعريف النماذج في أسطورة الجدول. تمثل كل نقطة العلاقة المقدرة بين الخصائص المقابلة للمستجيب على المحور الرأسي والاتصال. تشير الدوائر الفارغة إلى الفئات المرجعية في كل نموذج. تمثل القضبان الأفقية فترات الثقة بنسبة ٩٥ في المئة. يتحكم كل نموذج في تاريخ النزوح، والعمر، والجنس، ومستوى التعليم. يشير الحرف "T" إلى التواجد في ثلث معين من توزيع الدخل للفرد، ويشير الحرف "Q" إلى التواجد في ربع معين من توزيع الإنفاق للفرد.. يتم تقديم المواصفات التجريبية في الملحق. تشير التقديرات الإيجابية (النقطة إلى يمين خط الصفر) إلى أنه، مع التحكم في الخصائص الخلفية، يظهر المستجيبون الذين يمتلكون الخصائص المقابلة مستويات أعلى من الاتصال مقارنة بالمستجيبين في الفئة المرجعية. قيم المحور السيني هي في الانحرافات المعيارية لمؤشر الاتصال، الذي تم بناؤه باستخدام وزن التغاير العكسي. يرجى الرجوع إلى القسم ٣، "تفسير تحليل الانحدار" للحصول على مزيد من الإرشادات في تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات استبيان الأساس لدراسة ٢٠٢٤.

الشكاوى

الإحصاءات الوصفية

الحلول المستدامة
الخصائص الديموغرافية ٣,١.A: السكان الذين أبلغوا عن شعورهم بالتمييز أو المضايقة بشكل شخصي.

أبلغ ٩,٧٪ من النازحين، و١٠,٠٪ من العائدين، و١٢,٧٪ من المقيمين عن شعورهم بالتمييز.[٢٠]

الحلول المستدامة
المشاركة في الشؤون العامة ٧,١,٤: السكان الذين يعتقدون أن اتخاذ القرار شامل وذو استجابة

نسبة المستجيبين الذين يوافقون أو يوافقون بشدة على أن [المنظمة] تتخذ قرارات عادلة وفعالة.[٢١]

	٪ النازحون	٪ العائدون	٪ المقيمون
منطقة كردستان العراق / الحكومة الفيدرالية	٦٨,٣	٧٢,١	٧٧,٥
مختار	٧٨,٨	٧٥,٢	٨٠,١
الأمم المتحدة	٧٦,١	٧٣,٢	٧٤,٤

يبلغ عدد قليل من المستجيبين عن شكاوى ضمن مجتمعاتهم. بغض النظر عن تاريخ النزوح أو الجنس، يذكر حوالي تسعة من كل عشرة أنهم يُعاملون باحترام من قبل أعضاء المجتمع ولا يشعرون بالتمييز.

بدلاً من ذلك، تكون الشكاوى أكثر وضوحًا عند إجراء مقارنات على المستوى الوطني. يشعر أكثر من أربعة من كل خمسة (٨٢,٣٪) من المستجيبين أنهم يفتقرون إلى نفس الفرص مثل معظم الناس في العراق، و٥٠٪ يشعرون بالضغط للهجرة للعثور على فرص اقتصادية في أماكن أخرى. مقارنةً بالنساء، من المرجح أن يذكر الرجال أنهم يفتقرون إلى نفس الفرص مثل معظم الناس في العراق (٨٥,٣٪ من الرجال و٧٩,٦٪ من النساء). ومن المرجح أيضًا أن يذكر الرجال أنهم يشعرون بالضغط للهجرة للعثور على فرص اقتصادية أفضل في أماكن أخرى. النازحون داخليًا أكثر احتمالاً للإبلاغ عن الشعور بالضغط الاقتصادي للهجرة (٥٥,٤٪) مقارنةً بالمقيمين (٤٨,٥٪) والعائدين (٤٧,٩٪).

الشكل ٧٤. الشكاوى

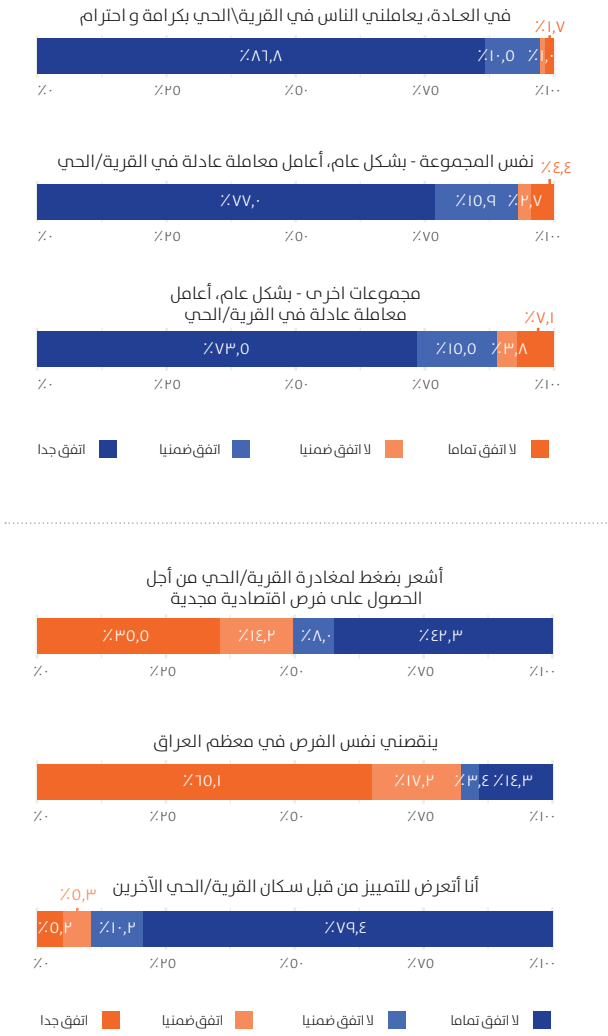

ملاحظة: يحتوي الشكل على حصص قيم الإجابات حسب أسئلة الاستطلاع الأساسي المشار إليها في عناوين الأقسام. القراءة: ٧٧,٠ في المئة من المستجيبين" يوافقون بشدة "على أن" بشكل عام [أنهم] يتم معاملتهم بإنصاف في القرية/الحي "عند الإشارة إلى الآخرين الذين لديهم تاريخ نزوح مشابه لتاريخهم.

المصدر: حسابات المؤلفين يستخدمون بيانات المسح الأساسي لدراسة عام ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من المتقدمين للبرنامج، وجهات اتصالهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران المتقدمين في نفس المجتمع. يبلغ إجمالي حجم العينة ٦١٥٩.

٢٠ بينما تركز الحلول الدائمة لنظام الإبلاغ عن الانتهاكات (IACS) على التحرش والتمييز على أساس أسباب التمييز المحظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان خلال ال ١٢ شهراً الماضية، شملت الأسئلة الواردة في هذه الدراسة جميع أنواع التمييز المتصور دون تحديد إطار زمني محدد..

٢١ تم سؤال المستجيبين عما إذا كانوا يجدون أن المنظمة "تتخذ عمومًا قرارات فعالة تكون عادلة للأشخاص مثلهم في قريتهم أو حيهم".

الشكل ٧٥. الشكاوى حسب تاريخ النزوح

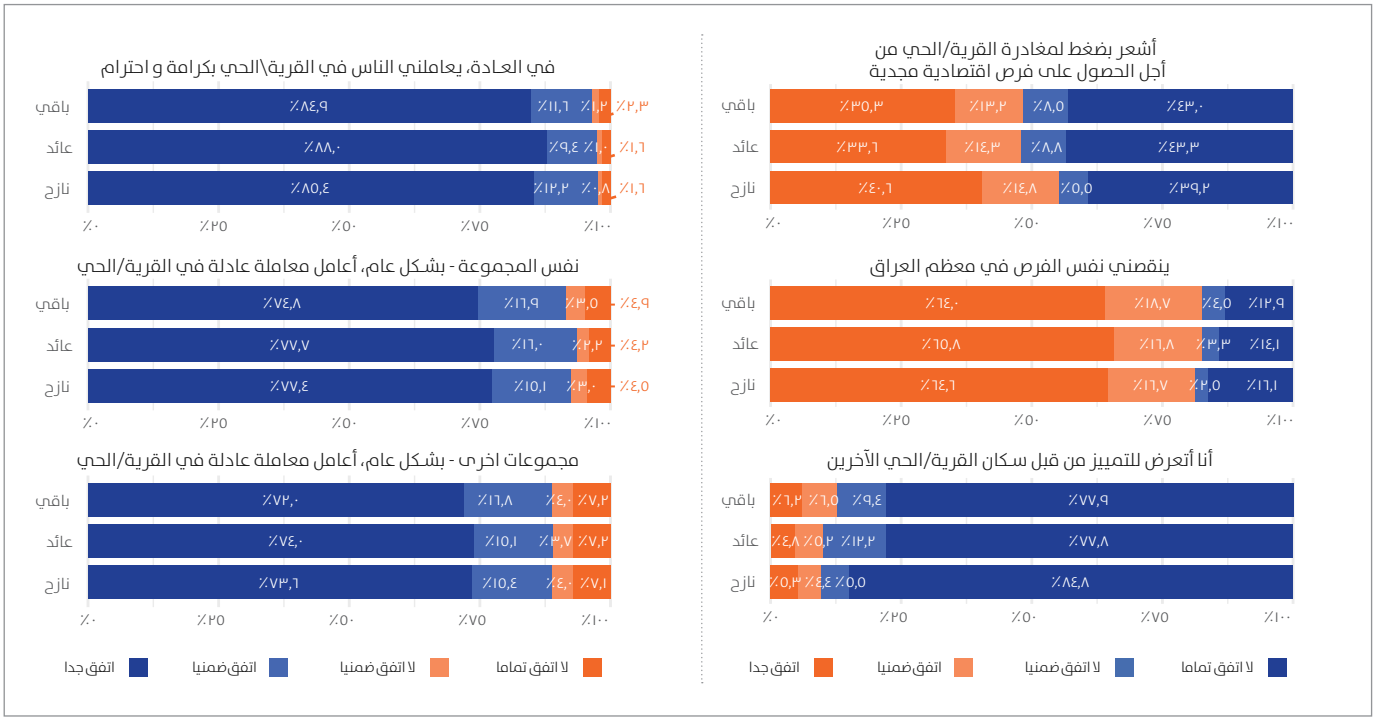

ملاحظة: يحتوي الشكل على حصص قيم الردود حسب أسئلة الاستطلاع الأساسي المشار إليها في عناوين الألواح وعينات فرعية لتاريخ النزوح المشار إليها في الصفوف. القراءة: ٧٤,٠ في المئة من المستجيبين العائدين" يوافقون بشدة "على أن" بشكل عام، [أنهم] تتم معاملتهم بإنصاف في القرية/الحي "عند الإشارة إلى آخرين لديهم تاريخ نزوح مشابه لتاريخهم.

المصدر: حسابات المؤلفين يستخدمون بيانات المسح الأساسي لدراسة عام ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا في العراق تحتوي على عينات من المتقدمين للبرنامج، وجهات اتصالهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران المتقدمين في نفس المجتمع. يبلغ إجمالي حجم العينة ٦١٥٩.

الشكل ٧٦. الشكاوى حسب الجنس

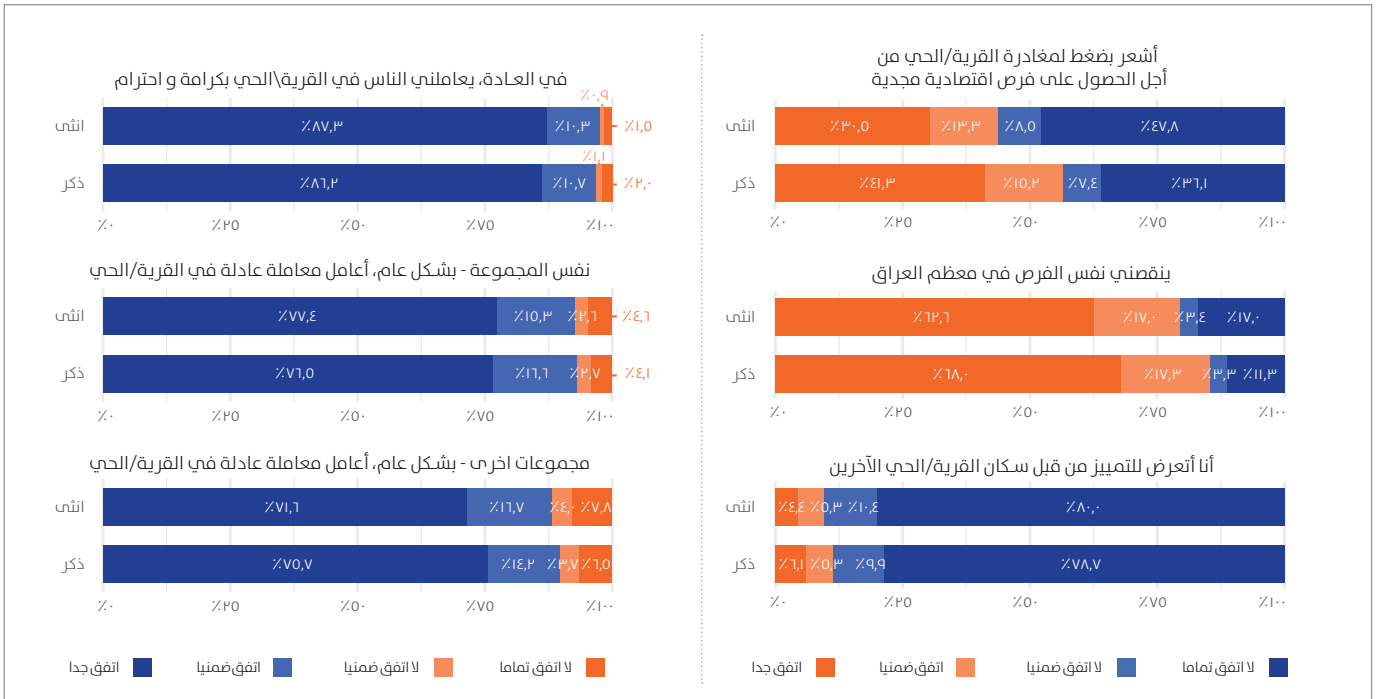

ملاحظة: يحتوي الشكل على حصص قيم الإجابات حسب أسئلة الاستبيان الأساسي المشار إليها في عناوين الأقسام والعينات الفرعية للجنس المشار إليها في الصفوف. القراءة: ٧١,٦ في المائة من المشاركات" يوافقن بشدة "على أنهن" بشكل عام، يعاملن بإنصاف في القرية/الحي "عند الإشارة إلى أشخاص آخرين لديهم تاريخ نزوح مشابه لتاريخهن.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي لدراسة عام ٢٠٢٤ من ١٨ مجتمعًا محليًا في العراق تحتوي على عينات من المتقدمين للبرنامج، وجهات اتصالهم الاجتماعية والمهنية، وعينة إضافية من جيران المتقدمين في نفس المجتمع المحلي. يبلغ إجمالي حجم العينة ٦١٥٩.

تحليل الانحدار

تشير القيم الإيجابية في الشكلين ٧٧ ٧٨ إلى مستويات منخفضة من الشكاوى المتوقعة، أو إلى نتيجة أكثر إيجابية. ارتفاع مستوى التعليم والانتماء إلى الجنس الأنثوي يرتبطان بانخفاض مستوى الشكاوى. كما كونك نازحًا أو عائدًا يرتبط بانخفاض مستوى الشكاوى. كونك أكثر ثراءً، أو لديك عمل في الشهر الماضي أو أن أحد أفراد أسرتك لديه عمل، أو أنه أعاد بناء منزله أو استعاده كلها أمور ترتبط بانخفاض مستوى التذمر.

الشكل ٧٧: العلاقة بين الخصائص الديموغرافية وانخفاض الشكاوى

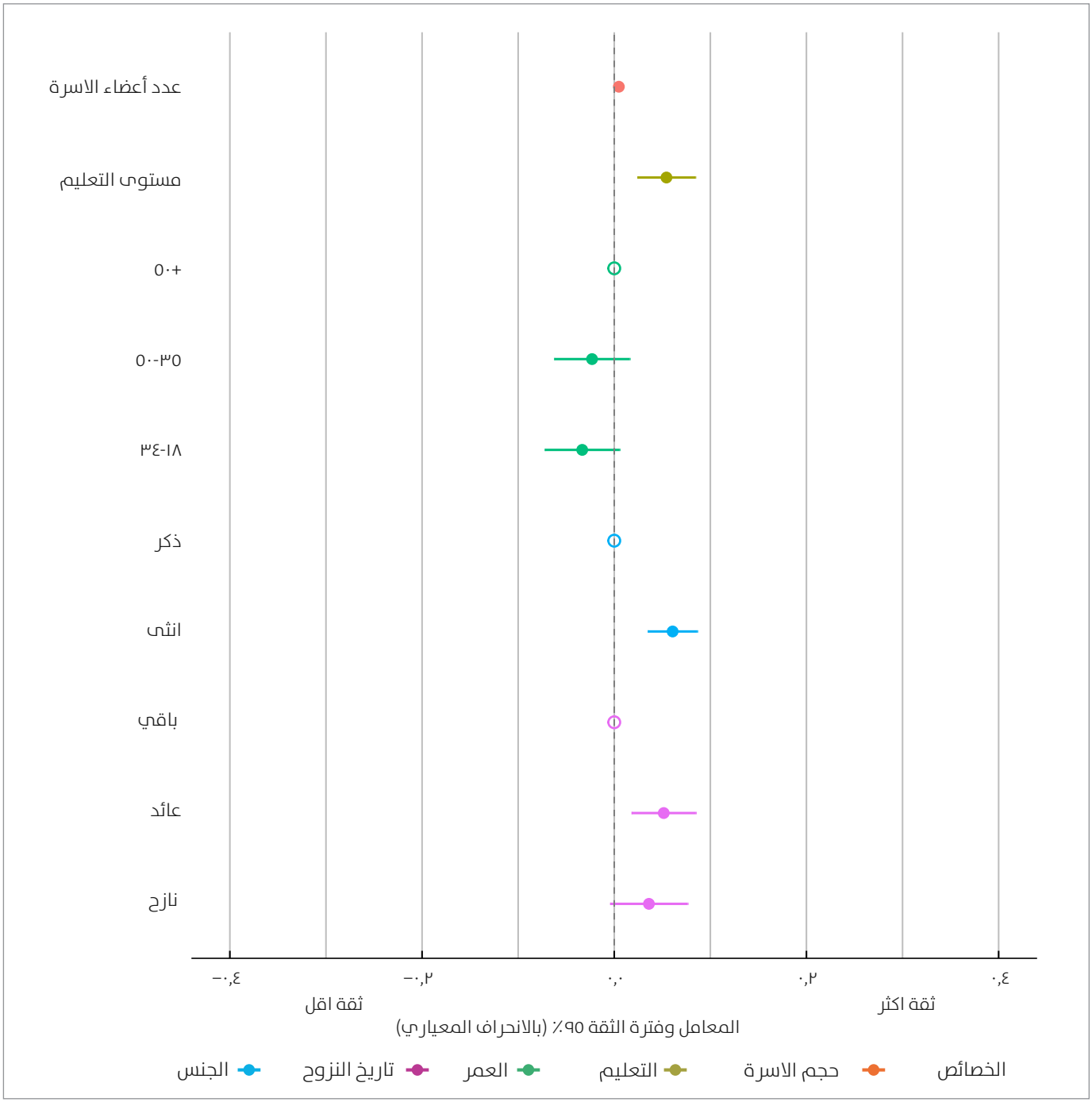

ملاحظة: يتم تقدير معاملات الانحدار في نموذج واحد يشمل جميع الخصائص الأربعة. تمثل كل نقطة العلاقة المقدرة بين الخصائص الديموغرافية للمستجيبين على المحور الصادي والشكاوى. تشير الدوائر الفارغة إلى الفئات المرجعية في كل نموذج. تمثل الأشرطة الأفقية فترات الثقة بنسبة ٩٥ في المائة. وجود المواصفات التجريبية في الملحق. يشير التقدير الإيجابي (النقطة الموجودة على يمين خط الصفر) على أنه، مع مراعاة سيطرة الخصائص الأساسية، فإن المستجيبين الذين يتمتعون بالخصائص المقابلة يظهرون مستويات شكاوى أقل من المستجيبين في الفئة المرجعية. قيم المحور إكس ((X هي انحرافات معيارية لمؤشر الشكاوى، الذي تم إنشاؤه باستخدام الترجيح العكسي للتغاير-المشترك. يرجى الرجوع إلى القسم ٣،" تفسير تحليل الانحدار "للحصول على مزيد من الإرشادات حول تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة لعام ٢٠٢٤.

الشكل ٧٨. العلاقة بين الخصائص الأساسية وتقليل الشكاوى

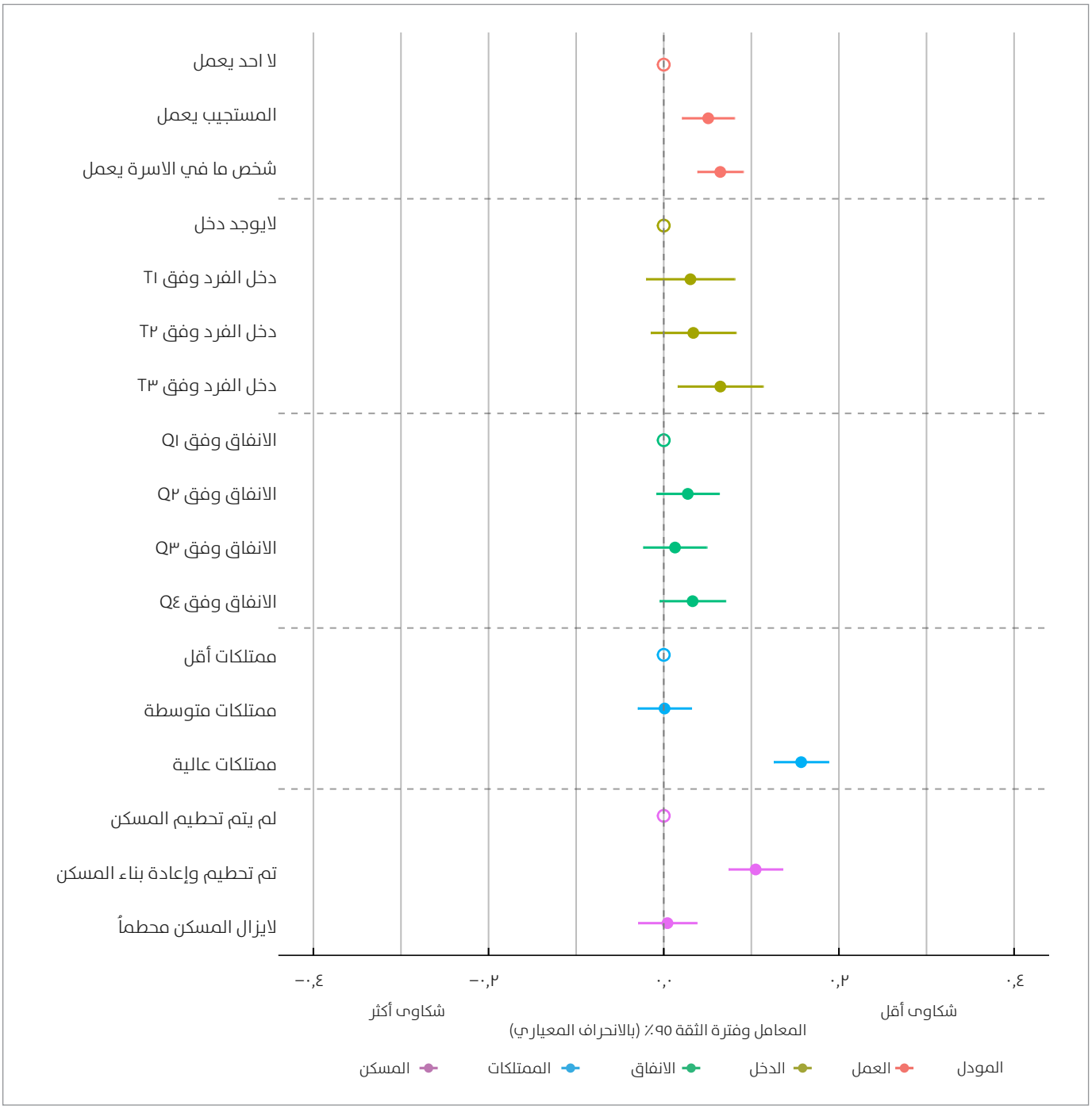

ملاحظة: يتم تقدير معاملات الانحدار في خمسة نماذج منفصلة، مفصولة بخطوط أفقية رمادية متقطعة. يتم تعريف النماذج في شرح الجدول. تمثل كل نقطة العلاقة التقديرية بين الخاصية المقابلة للمستجيب على المحور الصادي والشكاوى. تشير الدوائر الفارغة إلى الفئات المرجعية في كل نموذج. تمثل الأشرطة الأفقية نطاقات الثقة بنسبة ٩٥ في المائة. يتحكم كل نموذج في تاريخ النزوح والعمر والجنس ومستوى التعليم. يشير الحرف" T" إلى التواجد في ثلث معين من توزيع الدخل للفرد، بينما يشير الحرف" Q" إلى التواجد في ربع معين من توزيع الإنفاق للفرد. المواصفات التجريبية موضحة في الملحق. يشير التقدير الإيجابي (النقطة الموجودة على يمين خط الصفر) إلى أنه، مع مراعاة سيطرة الخصائص الأساسية، فإن المستجيبين الذين يتمتعون بالخاصية المقابلة يظهرون مستويات شكاوى أقل من المستجيبين في الفئة المرجعية. قيم المحور إكس ((X هي انحرافات معيارية لمؤشر الشكاوى، الذي تم إنشاؤه باستخدام الترجيح العكسي للتغاير-المشترك. يرجى الرجوع إلى القسم ٣،" تفسير تحليل الانحدار "للحصول على مزيد من الإرشادات حول تفسير نتائج الانحدار.

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات المسح الأساسي للدراسة لعام ٢٠٢٤.

الاستنتاجات

المجتمعات المتضررة من النزوح والمستهدفة ببرنامج دعم سبل العيش على المستوى الفردي ((ILA تعاني من مستويات عالية من الحرمان الاقتصادي. نسبة عالية من أفراد الأسرة البالغين يفتقرون إلى أي تعليم رسمي، و٨١,٠ في المائة فقط من الأطفال في سن الدراسة يلتحقون بالتعليم. يبلغ معدل البطالة ٤٤,٧ في المائة، مقارنة بـ ١٣,٥ في المائة في جميع أنحاء العراق (مكتب الإحصاء المركزي، مكتب الإحصاء الإقليمي في كردستان، ومنظمة العمل الدولية، لعام ٢٠٢٢)٢٢٢٢. بالإضافة إلى ذلك، تواجه العديد من الأسر ميزانيات منخفضة، حيث تنفق في المتوسط ٢٨ في المائة من نفقاتها الشهرية على الغذاء و١٤ في المائة على سداد الديون. تعكس النسبة المرتفعة التي تنفق على الغذاء على محدودية الصمود والقدرة على استيعاب الصدمات السلبية. الدَين مشكلة كبيرة. حيث إن ربع الأسر مديونة، ويبلغ متوسط ديون تلك الأسر ٤,٧١٦ مليون دينار عراقي (٣٦٠٠ دولار أمريكي)، وهو ما يعادل أربعة أضعاف متوسط الإنفاق الشهري للأسرة. كما حددت الدراسة التحديات المتعلقة بالسكن، حيث يعيش العديد من المستجيبين في مأوى غير آمن ومعرضين لخطر الإخلاء. أفاد ما مجموعه ٤١,٣ في المائة من المستجيبين عن تعرضهم لأشكال متعددة ومتزامنة من عدم الاستقرار، مثل المديونية، وارتفاع خطر الطرد من السكن، وشحة المدخرات، و/أو امتلاك القليل من الممتلكات. تؤكد هذه المعطيات أن عملية الاختيار على مستوى المجتمع استهدفت بشكل فعال القرى والأحياء التي تعاني من مستوى عالٍ من الضعف والحاجة إلى تدخلات في مجال سبل العيش لمعالجة الحرمان المادي.

المستجيبون الذين عانوا من النزوح يميلون إلى مواجهة أوجه ضعف محددة، مثل السكن للنازحين والديون ومستويات التوظيف المنخفضة للعائدين[٢٣]٢٣، ولكن أفراد المجتمعات المضيفة المجاورة يعانون أيضًا من مستويات عالية من الحرمان الاقتصادي. النازحين هم الأكثر عرضة لخطر الطرد (٥٣,٢٪ من النازحين) والعيش في مبانٍ غير سكنية أو مبانٍ في حالة سيئة (٤٥,٣٪ من النازحين) مقارنة بالمتوسط في المجتمعات التي شملتها الدراسة. كما ويواجه العديد من العائدين تحديات بعد عودتهم إلى مناطقهم الأصلية، في حين أحرز آخرون بعض التقدم نحو إيجاد حلول مستديمة. يعاني العائدون من أعلى متوسط مديونية لكل أسرة معدل بطالة هو ألأعلى (٤٩,١٪). أما على الجانب الإيجابي، تمكنت نسبة كبيرة من إعادة بناء أو استعادة ممتلكاتهم، ويعيش الكثيرون الآن في مبانٍ سكنية في ظروف جيدة. هناك تباين كبير بين العائدين، حيث أبلغ بعضهم عن مدخرات ونفقات شهرية مرتفعة نسبيًا. الباقين (من لم ينزحوا) أكثر تجانسًا قليلاً من المجموعات الأخرى، مع نسب أقل في حالات التطرف، سواء كانت إيجابية أم سلبية. ومع ذلك، فقد تعرضوا أيضًا لآثار النزاع ويظهرون مستويات مماثلة من الحرمان مقارنة بالنازحين داخليًا والعائدين في عدة أبعاد. فعلى سبيل المثال، أفاد ٨٠,٨ في المائة من الأسر الباقية (التي لم تنزح) في أماكن إقامتهم بأنهم لا يملكون أي مدخرات، مقارنة بـ ٧٥,٧ في المائة من النازحين و٦٣,١ في المائة من العائدين. هذه النتائج تؤكد أهمية تقديم المساعدة على أساس الاحتياجات بحيث تكون متاحة لجميع الأسر المعيشية الضعيفة اقتصادياً بغض النظر عن تاريخ نزوحها.

الاختلافات في الضعف الاقتصادي بين المتقدمين المؤهلين للحصول على معونة برنامج ((ILA وأعضاء شبكاتهم الاجتماعية والأسر المجاورة الأخرى طفيفة. وعلى سبيل المثال، ٢٥,٤ في المائة من أسر برنامج ((ILA مديونة، وهو ما يزيد بنحو ٤ في المائة عن نسبة أسر أعضاء الشبكة (١٩,٨ في المائة) وأسر أعضاء المجتمع (٢١,٩ في المائة). ومع ذلك، فإن ٥٧,٨ في المائة من المستحقين لبرنامج ((ILA يعيشون تحت خط الفقر الوطني، مقارنة بـ ٥٩,٤ في المائة من أعضاء الشبكة و٥٩,٩ في المائة من أعضاء المجتمعات المجاورة. علاوة على ذلك، فإن نسبة مماثلة من المؤهلين للحصول على ILA)) وأعضاء الشبكة وأعضاء المجتمع المحلي يعانون من جميع المقاييس الأربعة للهشاشة (الديون، وعدم وجود مدخرات، وملكية أصول منخفضة، ومخاطر عالية بالترحيل).

تسلط هذه النتائج الضوء على أن العديد من الأشخاص غير المؤهلين للحصول على المساعدة يعيشون في ظروف صعبة مماثلة.

وفي حين أن معظم المستجيبين للاستطلاع لم يعودوا قلقين بشأن التهديدات التي تهدد سلامتهم الشخصية في وقت جمع البيانات، فكشفت الدراسة عن انتشار عدم الاستقرار في الحيازة والسكن على نطاق واسع في المجتمعات التي شملتها الدراسة. حيث حَسَّ ما مجموعه ٩٦,٨ في المئة من المستجيبين بالأمان عند المشي بمفردهم في قريتهم أو حيهم، على الرغم من أن ١٣,٢ في المئة منهم كانوا قلقين إلى حد ما على الأقل من الترهيب والمضايقة والاحتجاز التعسفي من قبل الجهات المسلحة، و١٥,٦ في المائة منهم كانوا قلقين من السرقة والسطو والابتزاز أثناء ممارسة أنشطتهم اليومية. في حين أبلغت النساء والعائدون عن تصورات أعلى قليلاً بشأن انعدام الأمن البدني. وفيما يتعلق بحيازة المساكن وانعدام الأمن السكني، فإن ٢٨,٠ في المائة من المستجيبين لا يعيشون في مبانٍ سكنية في حالة جيدة، وأدلى ٣٤,٣ في المائة منهم بأنهم معرضون لخطر الترحيل. تؤثر هذه المسائل على النازحين بشكل خاص ومن المرجح أن تشكل عائقًا أمام اندماجهم المحلي. فما يقرب من نصف النازحين (٤٥,٣٪) لا يعيشون في مبانٍ سكنية بحالة جيدة، ويقول ٥٣,٢٪ من النازحين إنهم معرضون لخطر الطرد. ويمكن أن تؤدي المستويات العالية من انعدام الأمن في الحيازة إلى تقويض حوافز الاستثمار وتشتيت انتباه الأفراد عن الانخراط في أنشطة منتجة.

من الصعب إجراء مقارنة مباشرة بين المؤشرات عبر مختلف أبعاد التماسك الاجتماعي. ومع ذلك، عبر مجموعة من المؤشرات، يميل المستجيبون إلى إظهار تنافس أعلى على الموارد ومظالم مادية تتعلق بنقص الفرص الاقتصادية مقارنة بأبعاد التماسك الاجتماعي الأخرى. أفاد معظم المستجيبين بانخفاض مستوى الشكاوى بين أفراد المجتمع وارتفاع مستويات الثقة والتواصل والمشاركة المدنية والمواقف الشاملة نسبياً. ومع ذلك، يشعر حوالي نصف المستجيبين بأنهم تحت الضغط بسبب المنافسة في الحصول على المساعدات الإنسانية وفرص العمل والسكن. بالإضافة إلى ذلك، يشعر أربعة من كل خمسة مستجيبين أنهم يفتقرون إلى نفس الفرص المتاحة لمعظم الناس في العراق، بغض النظر عن تاريخ النزوح والجنس، ويشعر الكثيرون بالضغط لمغادرة مجتمعاتهم بسبب محدودية الفرص الاقتصادية. تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية معالجة التفاوتات الجغرافية الحقيقية والمتوقعة، بما في ذلك بين المناطق الريفية والحضرية، والعوامل المادية المسببة للنزاع على الصعيدين الوطني والمحلي. من ناحية أخرى، يبدو أن الحاجة إلى التدخلات التي تعزز الثقة بين الأفراد والمشاركة المدنية أقل. ترتبط تجارب النزوح القسري والحرمان من الممتلكات خلال النزاع بالديناميكيات الاجتماعية أبان وقت إجراء الدراسة، ولكن اتجاه هذه العلاقة يختلف باختلاف مقاييس التماسك الاجتماعي. النازحون أكثر عرضة بشكل ملحوظ من المجموعات الأخرى للإبلاغ عن شعورهم بأنهم غرباء وأنهم غير قادرين على الحصول على دعم المجتمع. يرتبط كون المرء نازحًا أو عائدًا بمستويات أقل من التواصل والثقة بين الأشخاص، ولكنه يرتبط بمواقف أكثر شمولية. إن فقدان الأرض والممتلكات خلال الحرب يرتبط سلبًا بعدة أبعاد من التماسك الاجتماعي، ولكن هذه العلاقة تصبح إيجابية عند النظر إلى الأشخاص الذين نجحوا في استعادة ممتلكاتهم. ومن جهة أخرى، يعاني الباقون (الذين لم يشهدوا النزوح) من مستويات أعلى من التظلمات والمنافسة مقارنة بالعائدين. حيث تعرِض هذه النتائج إلى وجود نقاط ضعف اجتماعية محددة مرتبطة بتجارب العنف والنزوح للفرد. وفي حالة وجودها، فإن التفاوتات المادية قد تؤدي إلى تفاقم هذه الاختلافات وتأجيج الانقسامات الاجتماعية.

ترتبط الظروف الاقتصادية ألأسمى، ولا سيما فرص الحصول على العمل وارتفاع مستويات الثروة، ارتباطًا وثيقًا بتحسن نتائج التماسك الاجتماعي على

٢٢ تُعرّف البطالة على أنها (عدد الأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل) / [(عدد الأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل) + (عدد الأشخاص العاملين حالياً)].

٢٣ الاختلافات في أبعاد الضعف هذه قوية بالنسبة للمجموعة الفرعية من العينة العشوائية لأفراد المجتمع، باستثناء المتقدمين المؤهلين للحصول على معونات برنامج ((ILA وأعضاء شبكاتهم الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يؤكد أن النتائج لا تعتمد على استهداف البرنامج.

المستوى الفردي. على الرغم من أنه لا يمكن تحديد علاقة سبب الترابط، إلا أن هذه العلاقة تنطبق على معظم أبعاد التماسك الاجتماعي. على وجه التحديد، يرتبط التوظيف بارتفاع التماسك الاجتماعي في جميع الأبعاد باستثناء الاعتماد او الترابط المتبادل. فبالإضافة إلى ما ذُكِر، فإن حيازة المزيد من الممتلكات، والحصول على دخل أعلى، والتمتع بوضع سكني أفضل، كلها عوامل ترتبط بارتفاع مستوى التماسك الاجتماعي في معظم الأبعاد[٢٤]. يبرز هذا الاستنتاج العلاقة الهامة بين النتائج المادية والانسجام الاجتماعي في المجتمعات التي تتعافى من آثار النزاع والنزوح الجماعي.

أسفرت النتائج الواردة في هذا التقرير عن عدد من الافتراضات حول أثر المساعدة في توفير وسائل العيش في المجتمعات المتضررة من النزوح، والتي تتطلب مزيداً من الدراسة والتقييم الدقيق. تشير العلاقات المتبادلة بين النتائج الاقتصادية والاجتماعية إلى أن التدخلات المتعلقة بسبل العيش لديها القدرة على تحسين التماسك الاجتماعي من خلال الحد من التنافس المادي والمظالم. ومع أن التدخلات في مجال سبل العيش التي تقدم منحاً عالية القيمة لعدد قليل من المستفيدين قد تزيد من التظلمات والشعور بالمنافسة بين غير المستفيدين، إلى الحد الذي لا يستفيدون فيه بشكل مباشر أو غير مباشر. وستوفر نتائج المرحلة التالية من الدراسة، التي ستقارن بين المستفيدين من برنامج ((ILA ومجموعة التحكم من خلال تجربة ميدانية عشوائية، أدلة قوية حول التأثير المباشر وغير المباشر لبرنامج ILA)) على النتائج الاقتصادية والاجتماعية.

كانت غول قد فقدت زوجها ونزحت من سنجار خلال الصراع مع داعش. وبفضل الدعم الذي قدمته لها المنظمة الدولية للهجرة، بدأت مشروعاً صغيراً لتربية الأغنام، وتستخدم الآن دخلها لدعم تعليم أطفالها الثلاثة. © المنظمة الدولية للهجرة في العراق ٢٠٢٤/ أنجيلا ويلز

٢٤ عندما تظل المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون للإنفاق علاقة متباينة مع التماسك الاجتماعي، حيث يرتبط بمشاركة مدنية أفضل ولكن بمزيد من مشاكل المنافسة وقلة التواصل وانعدام الثقة. ويمكن تفسير هذا النمط بحقيقة أن الإنفاق الأعلى قد يشير إلى احتياجات أعلى أو أسرة أكبر بدلاً من وضع اقتصادي أفضل.

التوصيات

تنقسم التوصيات إلى ثلاث تصنيفات. الأول يخص المشاركين في البرامج التي تركز على تحسين مستوى الرفاه الاقتصادي، ومعالجة قضايا الإسكان والأراضي والملكية، ودعم تنمية الثروة البشرية. تتناول هذه التوصيات النتائج المستقاة من بياناتنا التي توحي كيف يمكن للبرمجة في هذه المجالات أن تكون مكملة لمنح المشاريع الصغيرة في تعزيز الانتعاش بعد انتهاء الصراع، والمرونة الاقتصادية والحلول المستدامة للنازحين والعائدين.

١. تفيد نسبة عالية من المستجيبين للاستبيانات عن مشاكل تتعلق بتأمين حقوق السكن والملكية، حيث أفاد ٦٢,١ في المئة من المستطلَعين في عيّنتنا بأن منازلهم أو مشاريعهم التجارية قد صودرت أو تضررت منذ عام ٢٠١٤ (انظر الشكل ٣٦). وهذا الوضع حاد بشكل خاص بين النازحين والعائدين، حيث لا يزال ٣٠,٠ في المئة من النازحين و١٠,٩ في المئة من العائدين يواجهون خطر احتلال منازلهم أو الاستيلاء عليها، و٥٣,٢ في المئة من النازحين معرضون لمخاطر الإخلاء (انظر الشكل ٣٠). كما أن انعدام الأمن السكني يمكن أن يقلل من القدرة على الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية ويثقل كاهل الأفراد بمصادر ضغط إضافية تبعدهم عن الأنشطة المدرة للدخل. إن مواصلة تقديم الدعم للمبادرات التي تقلل من خطر الإخلاء وتمنع أو تحل النزاعات المتعلقة بالسكن أو الأراضي أو الممتلكات ستكمّل الجهود المبذولة للنهوض بسبل العيش والحد من التفاوتات في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

٢. العديد من الأسر لديها أعباء ديون مرتفعة: ٢٢,١ في المئة من الأسر المعيشية مثقلة بالديون، حيث يبلغ متوسط الدين ٤,٧١٦ مليون دينار عراقي (٣,٦٠٠ دولار أمريكي) بين الأسر المدينونة (انظر الشكل ١٠)، مع ارتفاع مستويات الدين بين النازحين والعائدين. تحدّ المستويات المرتفعة من الديون من القدرة على القيام باستثمارات جديدة وقد تحدّ على وجه التحديد من الجزء المخصص من منح سبل العيش التي يتم تخصيصها لتأسيس أو توسيع الأعمال التجارية. يمكن لدعم الأسر صاحبة أعباء الديون الكبيرة من خلال الإلمام بالشؤون المالية أو تدخلات الإدماج المالي الرقمي أن يحسن القدرة الاستثمارية للأسر التي تعاني من ارتفاع قيمة أرصدة ديونها مع ضمان سداد الدائنين بشكل مناسب. يجب أن تستند الاستثمارات القائمة على التدفق النقدي إلى جمع البيانات بشكل منهجي عن أعباء سداد الديون بين السكان المستهدفين.

٣. قليل من الأسر تكسب دخلًا كافيًا لتوفير المال: ففي عينتنا، ٣٠,٥ في المئة فقط من الأسر التي تدخر، وهذا الرقم أقل بين النازحين والمقيمين (انظر الشكل ١٦). يقلل الادخار من التعرض للفقر وحاجة الأسر المعيشية إلى الانخراط في استراتيجيات مواجهة الأزمات أو الطوارئ بسبب تقلب الدخل أو النفقات. من منظور التكامل مع التدخلات المتعلقة بسبل العيش، فإن الأسر التي تواجه صعوبات في كسب الرزق سيكون احتمال قيامها بتصفية الأصول التجارية أقل إذا كان لديها شكل من أشكال المدخرات للاعتماد عليها. ولذلك فإننا نشجع وضع برامج تعالج القدرة المنخفضة على مواجهة الصعوبات من خلال مساعدة المستفيدين على التوفير من خلال جهود الاندماج المالي، بما في ذلك برامج الادخار القائمة على الالتزام وبرامج مجموعات المساعدة الذاتية.

٤. إن مستوى تحصيل النساء في التعليم الأولي أقل: ٢٤,٦ في المئة من النساء البالغات لم يحصلن على أي تعليم رسمي، مقارنة ب ١١,٦ في المئة من الرجال (انظر الشكل ٢٨). قد يمثل هذا الأمر عوائق إضافية أمام نجاح بدء العمل التجاري وتشغيله. ويمكن أن يؤدي تعزيز الفرص المتاحة لرائدات الأعمال لتحديد وبناء المهارات التي يفتقرن إليها والتي قد تكون مفيدة لإدارة الأعمال التجارية الصغيرة إلى المساعدة في معالجة أثر الفجوات البنيوية بين الجنسين في التحصيل العلمي.

٥. يفضي إجمالي نسبة الأولاد في سن الدراسة غير الملتحقين بالتعليم ٢٣,٧ في المئة ونسبة البنات في سن الدراسة غير الملتحقات بالتعليم ٢١,٤ في المئة (انظر الشكل ٢٠ والشكل ٢١). ولدينا نوعان من التوصيات الخاصة بالأطفال وتعليمهم وعملهم. فأولاً، يمكن أن يكون توافر العمل في المنازل أو في المشاريع العائلية الصغيرة له آثار موازِنة: وقد تؤدي الزيادة في دخل الأسرة إلى تشجيع الالتحاق بالمدارس من خلال تحسين قدرة الأسر على تغطية الاحتياجات الأساسية وتكاليف التعليم، في حين أن وجود فرص عمل قريبة قد يشجع بعض الأطفال على تحويل وقتهم من الدراسة إلى العمل. لذا يتعين على القائمين على التنفيذ مراقبة وتشجيع حضور الأطفال إلى المدارس في الأسر المتلقية للمساعدات. وثانياً، قد تكون الأعمال المنزلية أو التدريبات المهنية مفيدة على الجانبين الفردي والاجتماعي للشباب العاطلين عن العمل الذين تعتبر عودتهم الى المدرسة غير مرجّحة. يمكن للمسؤولين عن التنفيذ توفير فرص مناسبة للعمر لتطوير المهارات لدى الشباب فوق سن العمل الأدنى والشباب البالغين من خلال التوظيف أو برامج التعليم التقني/المهني.

المجموعة الثانية من التوصيات تستهدف أولئك الذين يطورون أو ينفذون تدابير تتعلق بسبل العيش في مرحلة ما بعد النزاع، لا سيما - ولكن ليس حصريًا - عندما تهدف هذه التدابير إلى المساهمة في إيجاد حلول دائمة أو تحقيق أهداف استقرار المجتمع. تتعلق هذه التوصيات بالأنماط التوصيفيّة الجديدة والارتباطات المتبادلة مع معايير استطلاعنا للتماسك الاجتماعي الواردة في هذا التقرير، وتسلط الضوء على كيفية تأثير برامج سبل العيش على التماسك الاجتماعي. من هنا نقدم الإرشاد حول إمكانية زيادة فرص بناء السلام من خلال المساعدة في توفير سبل العيش ومنع تفاقم التشنجات الاجتماعية في المجتمعات المستهدفة.

٦. أفاد أكثر من نصف المستجيبين بأنهم يشعرون بالضغط بسبب المنافسة على الوظائف أو الأعمال التجارية (انظر الشكل ٦١)، ونلاحظ وجود علاقة إيجابية قوية ومستمرة بين العمل/الدخل والتماسك الاجتماعي (انظر الشكل ٤٤، والشكل ٤٩، والشكل ٥٥، والشكل ٦٥، والشكل ٧٣، والشكل ٧٨). تشير هذه النتائج إلى ثلاثة أبعاد للتوصيات بشأن البرامج.

أ. على الرغم من عدم إنشاء علاقة سببية حتى الآن، فإن برامج سبل العيش التي تزيد من فرص الحصول على العمل وكسب الدخل قد تحسن العوامل المادية المؤدية إلى التماسك الاجتماعي. لذلك، نوصي بمواصلة تركيز برامج سبل العيش على المناطق الجغرافية والسكان ذوي فرص الدخل المتدنية. استهداف المجتمع المحلي لبرنامج دعم سبل العيش على المستوى الفردي ((IILA في ٢٠٢٤-٢٠٢٥ اختار بشكل فعال المجتمعات المحلية التي تعاني من مستوى عالٍ من الحرمان، مما قد يساهم في تقليل التفاوتات الاقتصادية الفعلية والمتصورة بين المناطق، والتي قد تؤدي إلى توترات بين هذه المجتمعات المحلية وبقية العراق (انظر الشكل ٧٣). تجدر الإشارة هنا، مع بعض التحفظ، إلى أن هذا قد لا يتحقق إذا كانت الانطباعات عن عدم المساواة متجذرة للغاية، إذا كانت الآثار الاقتصادية للمنح قليلة للغاية مقارنة بالتباينات الراهنة، أو إذا كانت المجتمعات المحلية تفتقر إلى معلومات دقيقة عن كيفية تجميع المساعدات.

ب. في المجتمعات المستهدفة، ترتفع مستويات الضعف الكلية لأفراد المجتمع المضيف وكذلك للنازحين والعائدين، على الرغم من أن النازحين والعائدين يعانون من أوضاع أسوأ في بعض الجوانب مثل السكن (بالنسبة للنازحين) والديون والتوظيف (بالنسبة للعائدين). ففي هذه الحالة، ينبغي أن تستمر برامج سبل العيش باتباع نهج قائم على الاحتياجات في تقديم المساعدات التي تعود بالنفع على السكان المشردين والمجتمعات المضيفة لهم، وذلك لمنع ظهور أو تفاقم الانقسامات الاجتماعية حول مجموعات النازحين. يجب أن تستند الأحقية في الحصول على المساعدة الخاصة بسبل العيش داخل المجتمعات المستهدفة إلى مقاييس قابلة للتحقق من الضعف والمهارات، بدلاً من تاريخ النزوح، وذلك لمنع تفاقم مستويات المنافسة الملحوظة بالفعل للحصول على المساعدة (انظر الشكل ٦١). إن برامج سبل العيش التي تعالج الشح

الاقتصادي بين النازحين، والعائدين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، يمكن أن تسهم إسهاما هاما في برامج الحلول المستدامة، وتعزز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنازحين والعائدين مع التقليل إلى أدنى حد من مخاطر ردود الفعل السلبية من المجتمعات المضيفة.

٧. علاوة على ذلك، أفاد أكثر من نصف المستجيبين بأنهم يشعرون بالضغط بسبب التنافس على المساعدات والمساعدات الإنسانية (انظر الشكل ٦١).

أ. من أجل الحد من الشعور بالتنافس على المساعدات والمعونات، ينبغي على الجهات الفاعلة في مجال التعافي النظر في اتباع نُهج لتحقيق الاستقرار المجتمعي تجمع بين المساعدة على المستوى الفردي وبرامج تعود بالنفع على المجتمع بأسره. فمن ناحية، يمكن لبرامج سبل العيش أن تعالج مشكلة شح المواد ونقص فرص العمل للأفراد المعرضين للخطر اقتصادياً، مما يقلل تدريجياً من الاعتماد على المساعدات. ومن ناحية أخرى، توفر إعادة تأهيل البنية التحتية والمبادرات التي تقودها المجتمعات سلعًا عامة ومزايا موزعة على جميع أفراد المجتمع. وبتوحيد برامج متعددة تعمل على مستويات مختلفة في نفس المجتمعات المحلية، يمكن لهذه البرامج المتكاملة أن تقلل من الشعور بالاستبعاد من المساعدات وتخفف من الشكاوى التي قد تنجم عن توجيه الموارد المحدودة لمساعدة سبل العيش.

ب. ينبغي الاستمرار في استشارة المجتمعات لتقديم مداخلات تساهم في تشكيل مزيج من البرامج الفردية والمجتمعية. من المفترض أن يؤخذ هذا المُدخَل في الاعتبار تفضيلات المجتمع ومستويات الحرمان النسبية بين الأسر، بهدف تجنب التفاوتات في الحصول على المساعدة في مجال سبل العيش التي قد يكون لها آثار عكسية على التماسك الاجتماعي. حيث كلما كان مستوى الحرمان في مجتمع ما أكثر انتشارًا وشدة، زادت قابليته للتنافس والشكاوى حول توزيع المساعدات.

ت. يوصى باتباع نهج يراعي حساسية النزاعات من خلال المراقبة المستمرة لتأثير المساعدات على التماسك الاجتماعي من خلال آليات انخراط المجتمع. إن احتمال حدوث ردود فعل سلبية مرتبطة بالمنافسة على الحصول على المساعدات والشكاوى المتعلقة بنقص الفرص الاقتصادية يسلط الضوء على أهمية الحفاظ على آليات قوية للمشاركة المجتمعية من أجل التواصل بشفافية بشأن معايير الاستهداف، والتعرف بسرعة على التوترات الناشئة، والاستجابة بفعالية للشكاوى.

أخيرًا، الثغرات المعرفية المتبقية التي تنطوي على إمكانات كبيرة لدعم البرامج القائمة على الأدلة قد تم التباحث بشأنها.

8. تعتبر العلاقة بين التوظيف والمواقف الاجتماعية المتماسكة قوية للغاية في الدراسة، ولكن الأدلة على هذه العلاقة كعلاقة سببية نادرة في الأدلة. إن فهم طبيعة وقوة هذه العلاقة في مختلف السياقات يمكن أن يساهم في توجيه برامج الحماية الاجتماعية واستراتيجيات تنمية سوق العمل بين السكان الذين عانوا مؤخراً من النزاعات والتشريد و/أو الذين تأثروا بطريقة أخرى بسوء العلاقات بين المجموعات.

9. وبالمثل فإن التحديد الموثوق لآثار برامج سبل العيش على أفراد المجتمع غير المستفيدين من المساعدة ضئيل للغاية. ومع ذلك، فإن احتمال حدوث مثل هذه الآثار الجانبية مهم لفهم تأثيرات مثل هذه التدخلات على النتائج على مستوى المجتمع المحلي، مثل التماسك الاجتماعي. وستتضمن المرحلة التالية من هذه الدراسة تصميمًا تجريبيًا لتحديد مثل هذه الآثار غير المباشرة. وستتضمن التقارير المستقبلية التي تتضمن نتائج التجارب العشوائية المضبوطة (RCT) نتائجنا بشأن هذه المسألة.

عاد أفراد عائلة هفي، إلى جانب العديد من العائلات النازحة الأخرى، إلى سنجار بعد سنوات من النزوح، واضطروا إلى العيش في خيام في انتظار إعادة بناء منازلهم المتضررة.
© المنظمة الدولية للهجرة في العراق ٢٠٢٣/آرام حكيم.

المراجع*

Acemoglu, D. and J.A. Robinson (2005). Economic Origins of Dictatorship and Democracy. In Economic Origins of Dictatorship and Democracy. Cambridge University Press.

Adida, C.L. (2014). Immigrant exclusion and insecurity in Africa: Coethnic strangers. In Immigrant Exclusion and Insecurity in Africa: Coethnic Strangers. Cambridge University Press.

Adida, C.L., D.D. Laitin and M.A. Valfort (2014). Muslims in France: Identifying a discriminatory equilibrium. Journal of Population Economics, 27(4):1039–1086.

Alesina, A. and P. Giuliano (2011). Family ties and political participation. Journal of the European Economic Association, 9(5):817–839.

Alesina, A. and E. La Ferrara (2002). Who trusts others? Journal of Public Economics, 85(2):207–234.

Allport, G.W. (1954). The Nature Of Prejudice. Addison-Wesley, Massachusetts.

Arowolo, O.O. (2000). Return Migration and the Problem of Reintegration. International Migration, 38(5):59–82.

Bandiera, O., R. Burgess, N. Das, S. Gulesci, I. Rasul and M. Sulaiman (2017). Labor Markets and Poverty in Village Economies. The Quarterly Journal of Economics, 132(2):811–870.

Bascom, J. (2005). The Long, 'Last Step'? Reintegration of Repatriates in Eritrea. Journal of Refugee Studies, 18(2):165–180.

Baseler, T., T. Ginn, R. Hakiza, H. Ogude-Chambert and O. Woldemikael (2025). Can Redistribution Change Policy Views? Aid and Attitudes Toward Refugees. Journal of Political Economy, 133(9).

Bazzi, S. and C. Blattman (2014). Economic Shocks and Conflict: Evidence from Commodity Prices. American Economic Journal: Macroeconomics, 6(4):1–38.

Blair, C.W. and A.L. Wright (2022). Refugee Return and Conflict: Evidence from a Natural Experiment. SSRN Electronic Journal.

Blattman, C. and J. Annan (2016). Can Employment Reduce Lawlessness and Rebellion? A Field Experiment with High-Risk Men in a Fragile State. American Political Science Review, 110(1):1–17.

Blattman, C. and S. Dercon (2018). The Impacts of Industrial and Entrepreneurial Work on Income and Health: Experimental Evidence from Ethiopia. American Economic Journal: Applied Economics, 10(3):1–38.

Blattman, C., N. Fiala and S. Martinez (2014). Generating Skilled Self-Employment in Developing Countries: Experimental Evidence from Uganda. The Quarterly Journal of Economics, 129(2):697–752.

Blattman, C., E.P. Green, J.Jamison, M. Christian Lehmann and J. Annan (2016). The Returns to Microenterprise Support among the Ultrapoor: A Field Experiment in Postwar Uganda. American Economic Journal: Applied Economics, 8(2):35–64.

Blattman, C. and E. Miguel (2010). Civil War. Journal of Economic Literature, 48(1):3–57.

Bobo, L. (1983). Whites' opposition to busing: Symbolic racism or realistic group conflict? Journal of Personality and Social Psychology, 45(6):1196–1210.

Bobo, L. and V.L. Hutchings (1996). Perceptions of racial group competition: Extending Blumer's theory of group position to a multiracial social context. American Sociological Review, 61(6):951–972.

Brück, T., N.T.N. Ferguson, V. Izzi and W. Stojetz (2021). Can Jobs Programs Build Peace? The World Bank Research Observer, 36(2):234–259.

Brückner, M., A. Chong and M. Gradstein (2021). National income and trust. Review of Development Economics, 25(1):293-314.

Buhaug, H., L.-E. Cederman and K.S. Gleditsch (2014). Square Pegs in Round Holes: Inequalities, Grievances, and Civil War. International Studies Quarterly, 58(2):418–431.

Burke, M., S.M. Hsiang and E. Miguel (2015). Climate and Conflict. Annual Review of Economics, 7(1):577–617.

Cavaillé, C. and J. Ferwerda (2023). How Distributional Conflict over In-Kind Benefits Generates Support for Far-Right Parties. The Journal of Politics, 85(1):19–33.

Cederman, L.E., K.S. Gleditsch, and H. Buhaug (2013). Inequality, grievances, and civil war. Cambridge University Press.

Cederman, L.E., N.B. Weidmann and N.C. Bormann (2015). Triangulating horizontal inequality. Journal of Peace Research, 52(6):806–821.

Cederman, L.E., N.B. Weidmann and K.S. Gleditsch (2011). Horizontal inequalities and ethnonationalist civil war: A global comparison. American Political Science Review, 105(3):478–495.

Central Statistical Organization (CSO), Kurdistan Region Statistics Office (KRSO) and International Labour Organization (ILO) (2022). Iraq Labour Force Survey 2021. Baghdad.

Choi, G.S. and V.H. Storr (2020). Market interactions, trust and reciprocity. PLOS ONE, 15(5):e0232704.

* كانت جميع الروابط التشعبية تعمل وقت كتابة هذا التقرير.

Colletta, N.J., T.G. Lee and A. Kelles-Viitanen (1999). Social cohesion and conflict prevention in Asia : managing diversity through development. World Bank.

Collier, P., L. Chauvet and H. Hegre (2008). The Challenge of Conflicts.

Collier, P. and A. Hoeffler (1998). On economic causes of civil war. Oxford Economic Papers, 50(4):563–573.

Collier, P. and A. Hoeffler (2004). Greed and grievance in civil war. Oxford Economic Papers, 56(4):563–595.

Dancygier, R.M. (2010). Immigration and conflict in Europe. Cambridge University Press.

De la Cuesta, B., L. Martin, H.V. Milner and D.L. Nielson (2021). Foreign aid, oil revenues, and political accountability: Evidence from six experiments in Ghana and Uganda. Review of International Organizations, 16(3):521–548.

De la Cuesta, B., L. Martin, H.V. Milner and D.L. Nielson (2022). Owning It: Accountability and Citizens' Ownership over Oil, Aid, and Taxes. Journal of Politics, 84(1):304–320.

De La Cuesta, B., H.V. Milner, D.L. Nielson and S.F. Knack (2019). Oil and aid revenue produce equal demands for accountability as taxes in Ghana and Uganda. Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, 116(36):17717–17722.

Deaton, A. (2015). The great escape: health, wealth, and the origins of inequality. Princeton University Press.

De Mel, S., D.D. McKenzie and C. Woodruff (2013). The Demand for, and Consequences of, Formalization among Informal Firms in Sri Lanka. American Economic Journal: Applied Economics, 5(2):122–150.

Domenella, Y., J.C. Jamison, A. Safir and B. Zia (2021). Can Business Grants Mitigate a Crisis? Evidence from Youth Entrepreneurs in Kenya during COVID-19. World Bank, Washington, D.C.

Dube, O. and J.F. Vargas (2013). Commodity Price Shocks and Civil Conflict: Evidence from Colombia. The Review of Economic Studies, 80(4):1384–1421.

Easterly, W. (2007). Was Development Assistance a Mistake? American Economic Review, 97(2):328–332.

Egger, D., J. Haushofer, E. Miguel, P. Niehaus and M. Walker (2022). General Equilibrium Effects of Cash Transfers: Experimental Evidence From Kenya. Econometrica, 90(6):2603–2643.

Fafchamps, M. (2003). Market Institutions in Sub-Saharan Africa: Theory and Evidence. In Market Institutions in Sub-Saharan Africa. The MIT Press.

Fearon, J.D. and D.D. Laitin (2011). Sons of the Soil, Migrants, and Civil War. World Development, 39(2):199–211.

Fransen, S. and K. Kuschminder (2012). Back to the land: the long-term challenges of refugee return and reintegration in Burundi. New Issues in Refugee Research. UNHCR.

Gurr, T.R. (1970). Why men rebel. Princeton University Press, Princeton.

Harari, M. and E. La Ferrara (2018). Conflict, Climate, and Cells: A Disaggregated Analysis. The Review of Economics and Statistics, 100(4):594–608.

Humphreys, M. and J.M. Weinstein (2008). Who fights? the determinants of participation in civil war. American Journal of Political Science, 52(2):436–455.

Inter-Agency Standing Committee (IASC) (2010). Framework on Durable Solutions for Internally Displaced Persons. Geneva.

International Labour Organization (ILO), Central Statistical Organization (CSO) and Kurdistan Region Statistics Office (KRSO) (2022). Iraq Labour Force Survey 2021.

International Labour Organization (ILO), UN Peacebuilding, World Bank and UNDP (2016). Employment Programmes and Peace.

International Organization for Migration (IOM) (2016). Progressive Resolution of Displacement Situations Framework. Geneva.

International Organization for Migration (IOM) (2023a). Progress Towards Durable Solutions in Iraq: A Pilot Project in Ninewa Governorate. Baghdad.

International Organization for Migration (IOM) (2023b). Progress Towards Durable Solutions in Iraq: Salah al Din. Geneva.

International Organization for Migration (IOM) (2024a). Iraq Mission: Displacement Tracking Matrix. Baghdad.

International Organization for Migration (IOM) (2024b). Progress Towards Durable Solutions in Iraq: Anbar. Baghdad.

International Organization for Migration (IOM) (2024c). Progress Towards Durable Solutions in Iraq: Diyala. Baghdad.

International Organization for Migration (IOM) (2024d). Periodic Global Report on the State of Solutions to Internal Displacement (PROGRESS) 2024 . IOM and Georgetown University.

Iraq (Government of) Ministry of Planning (2024). National Development Plan (2024–2028). Baghdad.

Jha, S. (2013). Trade, Institutions, and Ethnic Tolerance: Evidence from South Asia. American Political Science Review, 107(4):806–832.

Jha, S. (2014). 'Unfinished business': Historic complementarities, political competition and ethnic violence in Gujarat. Journal of Economic Behavior & Organization, 104:18–36.

Jha, S. (2018). Trading for peace. Economic Policy, 33(95):485–526.

Joint IDP Profiling Service (JIPS) (2020). Durable Solutions, Measuring Progress Towards Solutions for IDPs: Indicator Library. Geneva.

Lehmann, M.C. and D.T.R. Masterson (2020). Does Aid Reduce Anti-refugee Violence? Evidence from Syrian Refugees in Lebanon. American Political Science Review, 114(4):1335–1342.

Lemmer, G. and U. Wagner (2015). Can we really reduce ethnic prejudice outside the lab? A meta-analysis of direct and indirect contact interventions. European Journal of Social Psychology, 45(2):152–168.

Lipset, S.M. (1959). Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy. American Political Science Review, 53(1):69–105.

Miguel, E., S. Satyanath and E. Sergenti (2004). Economic Shocks and Civil Conflict: An Instrumental Variables Approach. Journal of Political Economy, 112(4).

Mousa, S. (2020). Building social cohesion between Christians and Muslims through soccer in post-ISIS Iraq. Science, 369(6505):866–870.

Østby, G. (2008). Polarization, horizontal inequalities and violent civil conflict. Journal of Peace Research, 45(2):143–162.

Pettigrew, T.F. (1998). Intergroup Contact Theory. Annual Review of Psychology, 49:65–85.

Pettigrew, T.F., L.R. Tropp, U. Wagner and O. Christ (2011). Recent advances in intergroup contact theory. International Journal of Intercultural Relations, 35(3):271–280.

Putnam, R.D. (2000). Bowling alone : the collapse and revival of American community. Simon & Schuster Paperbacks.

Putnam, R.D., R. Leonardi and R.Y. Nonetti (1993). Making Democracy Work. Princeton University Press.

Scacco, A. and S.S. Warren (2018). Can Social Contact Reduce Prejudice and Discrimination? Evidence from a Field Experiment in Nigeria. American Political Science Review, 112(3):654–677.

Schwartz, S. (2019). Home, Again: Refugee Return and Post-Conflict Violence in Burundi. International Security, 44(2):110–145.

Stewart, F. (2008). Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies. Palgrave Macmillan UK.

United Nations (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. New York.

United Nations (2024). United Nations Sustainable Development Cooperation Framework (UNSCDF) for Iraq (2025–2029).Baghdad.

United Nations and World Bank (2018). Pathways for Peace. Washington, D.C.

Verba, S., Schlozman, K. L., and H. E. Brady (1995). Voice and Equality: Civic Voluntarism in American Politics. Harvard University Press.

World Bank, Central Statistical Organization (CSO) and Kurdistan Region Statistics Office (KRSO) (2024). Iraq Household Socioeconomic Survey (IHSES).

Zhou, Y.-Y. and J. Lyall (2023). Prolonged Contact Does Not Reshape Locals' Attitudes toward Migrants in Wartime Settings. OSF Preprints.

الملحق: نماذج الانحدار

يوفر هذا الملحق الفني المعادلات لجميع نماذج الانحدار التي يتم تشغيلها كجزء من التحليل.

العمل

$$Y_i=\beta+{}_0\beta_1\ [respondent\ worked_i\ ]+\beta_2\ [another\ household\ member\ worked_i\ ]$$
$$+\Lambda[Displacement\ history_i\ ]+\Gamma[Education\ level_i\ ]+\Pi[Age\ group_i\ ]+\Phi[Sex_i\ ]+u_i$$

الدخل

$$Y_i=\beta+{}_0\beta_1\ [Income\ p.c.\ tercile\ 1_i\ ]+\beta_2\ [Income\ p.c.\ tercile\ 2_i\ ]+\beta_3\ [Income\ p.c.\ tercile\ 3_i\ ]$$
$$+\Lambda[Displacement\ history_i\ ]+\Gamma[Education\ level_i\ ]+\Pi[Age\ group_i\ ]+\Phi[Sex_i\ ]+u_i$$

النفقات

$$Y_i=\beta+{}_0\beta_1\ [\text{Expenditure p.c. quartile } 2_i\ ]+\beta_2\ [Expenditure\ p.c.\ quartile\ 3_i\ ]$$
$$+\beta_3\ [Expenditure\ p.c.\ quartile\ 4_i\ ]$$
$$+\Lambda[Displacement\ history_i\ ]+\Gamma[Education\ level_i\ ]+\Pi[Age\ group_i\ ]+\Phi[Sex_i\ ]+u_i$$

الممتلكات

$$Y_i=\beta+{}_0\beta_1\ [Moderate\ assets_i\ ]+\beta_2\ [High\ assets_i\ ]$$
$$+\Lambda[Displacement\ history_i\ ]+\Gamma[Education\ level_i\ ]+\Pi[Age\ group_i\ ]+\Phi[Sex_i\ ]+u_i$$

المسكن

$$Y_i=\beta+{}_0\beta_1\ [Home\ was\ destroyed\ and\ rebuilt_i\ ]+\beta_2\ [Home\ is\ still\ destroyed_i\ ]$$
$$+\Lambda[Displacement\ history_i\ ]+\Gamma[Education\ level_i\ ]+\Pi[Age\ group_i\ ]+\Phi[Sex_i\ ]+u_i$$

تاريخ النزوح والتركيبة السكانية

$$Y_i=\beta+{}_0\Lambda[Displacement\ history_i\ ]+\Gamma[Education\ level_i\ ]+\Pi[Age\ group_i\ ]+\Phi[Sex_i\ ]+u_i$$

في المواصفات المذكورة أعلاه، يشير Y)) إلى مؤشرات التباين العكسي المرجحة التي تغطي كل بعد من الأبعاد السبعة للتماسك الاجتماعي التي تناولتها الدراسة. يتم تضمين تاريخ النزوح والخصائص الديموغرافية (التعليم والعمر والجنس) كعوامل تحكم في جميع الانحدارات التي تبحث في العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والأبعاد المختلفة للتماسك الاجتماعي. نجري انحدارات منفصلة لكل متغير اقتصادي لتجنب إدخال ضوابط داخلية في المواصفات. بالنسبة لكل متغير مستقل وضابط، تعمل الفئة المستبعدة كمجموعة مرجعية. على سبيل المثال، لا يعمل أحد هو المجموعة المرجعية للتوظيف، ولا يوجد دخل هو المجموعة المرجعية لثلاثيات الدخل وهكذا إلى ما لا نهاية.

المنظمة الدولية للهجرة

مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدوليّة
بغداد – العراق

iraq.iom.int
iomiraq@iom.int

@IOMIraq

تتقدم المنظمة الدولية للهجرة في العراق بالشكر إلى الاتحاد الأوروبي
و بنك التنمية الألماني (KfW) على دعمهما المستمر.

Funded by the European Union